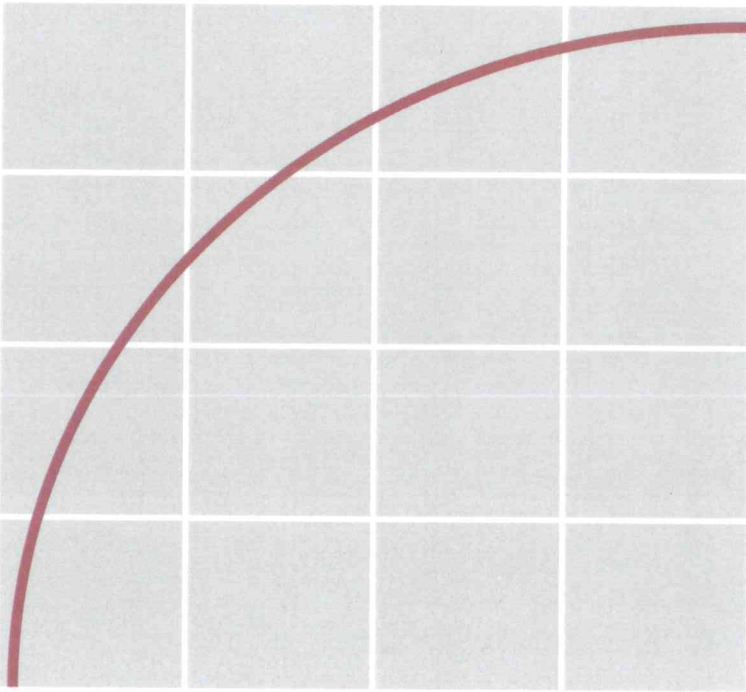


# المراقب الاقتصادي والاجتماعي

العدد السنوي 2011



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
سلطة النقد الفلسطينية

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: حنين غزاونة)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)  
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: القسم I: د. سمير عبدالله

القسم II: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

#### حقوق الطبع

© 2012 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)  
ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله  
تلفون: +972-2-2987053/4  
فاكس: +972-2-2987055  
بريد إلكتروني: [info@mas.ps](mailto:info@mas.ps)  
الصفحة الإلكترونية: [www.mas.ps](http://www.mas.ps)

© 2012 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
ص.ب. 1647، رام الله  
تلفون: +972-2-2982700  
فاكس: +972-2-2982710  
بريد إلكتروني: [diwan@pcbs.gov.ps](mailto:diwan@pcbs.gov.ps)  
الصفحة الإلكترونية: [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)

© 2012 سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله  
هاتف: +972-2-2409920  
فاكس: +972-2-2409922  
بريد إلكتروني: [info@pma.ps](mailto:info@pma.ps)  
الصفحة الإلكترونية: [www.pma.ps](http://www.pma.ps)

#### للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم توفير تمويل لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني



## تقديم

هذا عدد خاص من المراقب الاقتصادي والاجتماعي الذي يصدر بالتعاون بين مؤسساتنا الثلاث، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). العدد الحالي هو العدد السنوي، أي العدد الذي يغطي احصاءات الربع الرابع 2011 بالإضافة إلى تغطية أرقام كامل العام 2011. اصدار هذا العدد بهذه الحلة هو تقليد جديد لتلبية رغبات القراء الذين طلبوا تضمين تقرير الربع الاخير من العام مراجعة لأداء الاقتصاد خلال العام بالمقارنة مع العام السابق.

يحتوي **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** الحالي على قسم خاص يعالج مجمل التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم خلال العام 2011. وقد تم تقسيم التحليل إلى أربعة أجزاء رئيسية هي أولاً: التطورات على الساحة الدولية، ثانياً: الساحة الاقليمية، ثالثاً: الاقتصاد الاسرائيلي، وأخيراً: المناخ السياسي في الأراضي الفلسطينية.

ويجمل هذا العدد من **المراقب** أيضاً أبرز المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2011 كاملاً. ويتناول تطور الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة (المالية العامة) وسوق العمل ومؤشرات النشاط الاقتصادي والأسعار والقوة الشرائية خلال الربع الثالث من العام. كذلك هناك تحليل لأرقام التجارة الخارجية (الميزان التجاري وميزان المدفوعات). هذا إلى جانب الأقسام التقليدية في **المراقب**، مثل بيانات القطاع المصرفي، وبورصة فلسطين.

ومن أجل الاستمرار في توفير سلاسل زمنية للأرقام الربعية، فقد تم تسليط الضوء أيضاً على تطور المتغيرات الاقتصادية المذكورة سابقاً خلال الربع الأخير من العام الماضي. ونظراً لأن النشاط الاقتصادي له طبيعة موسمية، يركز **المراقب** على المقارنة بين الأرباع المتناظرة أكثر من المقارنة بين الأرباع المتلاحقة.

يحتوي هذا العدد من **المراقب** على ثمانية صناديق تحليلية تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية التي كانت موضع اهتمام خلال الربع الفائت، والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المناخ والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. يناقش أحد هذه الصناديق التوجهات المستجدة لصندوق النقد الدولي التي ترمي للتركيز على عدم المساواة وعلى خلق الوظائف. صندوق آخر يتناول اشكاليات تحويلات المقاصة في الموازنة الفلسطينية. صندوق آخر يحلل الموازنات الحكومية التي تم اعتمادها رسمياً لكل من حكومة السلطة الوطنية في رام الله وحكومة غزة ويقارن بينهما. صندوق آخر يقدم مجموعة الأسباب التي تدفع الشركات إلى اصدار السندات عوضاً عن الاقتراض المباشر. أيضاً هناك صندوق يراجع مجموعة من التقارير التي تؤكد زيادة عدم عدالة توزيع الدخل في اسرائيل. كذلك هناك صندوق يلقي الضوء على أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية.

نأمل أن يعزز هذا العدد مكانة **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** كمرجع موثوق ورزين لتغطية التحولات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، ولتوسيع قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

جهاد الوزير  
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض  
رئيس الجهاز المركزي  
للإحصاء الفلسطيني

سمير عبد الله  
مدير عام معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني



## المحتويات

1	I- ابرز المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية والمحلية
3	1- الساحة الدولية
3	1-1 أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو
4	2-1 تعافي إقتصاد الولايات المتحدة
4	3-1 تباطؤ النمو في الصين
4	4-1 اليابان ما بعد الزلزال
5	5-1 انتخابات روسيا
5	6-1 التحول في العلاقات الاقتصادية العالمية
6	2- الأحداث الإقليمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي 2011
8	1-2 التوقعات الاقتصادية
9	2-2 الآثار المترتبة على الإقتصاد الفلسطيني
10	3- الإقتصاد الإسرائيلي في عام 2011
10	1-3 الاحتجاجات الاجتماعية
10	2-3 المؤشرات الاقتصادية
10	3-3 التأثير على الأراضي الفلسطينية
10	4- السياق السياسي في عام 2011
11	1-4 استمرار حالة الغموض السياسي
11	2-4 الممارسات الإسرائيلية التعسفية
12	3-4 تراجع المعونات المقدمة من المانحين
12	4-4 تعثر تنفيذ المصالحة الفلسطينية الداخلية
13	II- المراقب الاقتصادي والاجتماعي التحليل الربعي والسنوي 2011
15	1- الناتج المحلي الإجمالي
18	صندوق 1: التوجهات المستجدة لصندوق النقد الدولي: المنطقة العربية بحاجة إلى "ربيع اقتصادي"
19	2- سوق العمل
19	1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة
23	2-2 البطالة
25	3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد
26	4-2 الأجر وساعات العمل
27	5-2 إنتاجية العامل
28	6-2 إعلانات الوظائف الشاغرة
30	صندوق 2: تحويلات المقاصة: اشكاليات مزمنة

- 31 **3- المالية العامة**
- 32 1-3 تحليل بنود الإيرادات والمنح
- 33 2-3 تحليل بنود النفقات العامة
- 34 3-3 الفائض/العجز المالي
- 35 4-3 صافي تراكم المتأخرات: العجز المالي بين الأساس النقدي وأساس الالتزام
- 36 5-3 إيرادات المقاصة
- 37 6-3 الدين العام
- 38 **صندوق 3: موازنتان حكوميتان لشعب واحد**
- 40 **4- القطاع المصرفي**
- 41 1-4 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعدة للمصارف
- 46 2-4 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي
- 46 3-4 نشاط غرف المقاصة
- 47 4-4 بورصة فلسطين
- 50 **صندوق 4: "إبيك" تصدر سندات دين على خطى "باديكو": لماذا إصدار السندات عوضاً عن الاقتراض المباشر؟**
- 51 **5- مؤشرات النشاط الاقتصادي**
- 51 1-5 تسجيل الشركات
- 54 2-5 رخص الأبنية في الضفة الغربية
- 54 3-5 استيراد الإسمنت
- 55 4-5 تسجيل السيارات
- 56 5-5 النشاط الفندقية
- 56 **صندوق 5: إسرائيل الطبقة الوسطى تتقلص ودخلها الحقيقي ينحدر**
- 58 **6- الأسعار والقوة الشرائية**
- 58 1-6 أسعار المستهلك
- 59 2-6 أسعار المنتج والجملة
- 60 3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق
- 61 4-6 الأسعار والقوة الشرائية
- 62 **صندوق 6: أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية وبرتوكول باريس**
- 62 **7. التجارة الخارجية**
- 62 1-7 الميزان التجاري
- 63 2-7 ميزان المدفوعات
- 65 **صندوق 7: التوزيع القطاعي والجغرافي لصادرات الضفة الغربية التي حصلت على شهادة منشأ**
- 66 **8- البيئة التشريعية والقانونية**
- 67 **صندوق 8: تبرعات يهود أمريكا لإسرائيل: تضاعفت خلال 12 سنة**
- 69 **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة\* للأعوام 2000-2011**

## الملخص التنفيذي

القسم أسباب تباطؤ النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية في النصف الثاني من العام 2011 إلى عوامل أخرى غير الثورات الإقليمية.

**الاقتصاد الإسرائيلي:** شهدت الساحة الإسرائيلية مجموعة من الاحتجاجات الاجتماعية والاضطرابات خلال العام 2011. يبين هذا القسم موقف الحكومة الإسرائيلية من هذه الاحتجاجات والتي تمثلت في خفض أسعار خدمات وسائل النقل العام، وخفض أسعار المياه وزيادة الحد الأدنى للأجور، وخفض الضرائب المفروضة مؤخراً على البنزين. كما يستعرض هذا القسم أبرز مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام الماضي وأثر ذلك على الاقتصاد الفلسطيني نتيجة ترابط الاقتصادين تجارياً ونقدياً.

**المناخ السياسي في الأراضي الفلسطينية:** يستعرض هذا القسم حالة الغموض السياسي الذي شهدته ولا تزال تشهده الأراضي الفلسطينية على صعيد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى تباطؤ تحقيق المصالحة وتوحيد شطري الوطن. من جهة أخرى، إن استمرار الانخفاض في المعونات المقدمة من المانحين من شأنه زيادة تراكم العجز في موازنة الحكومة الفلسطينية وسيجبر الحكومة على اتخاذ تدابير تقشفية كبيرة، والتي يرحح أن تؤدي إلى تفاقم التباطؤ الاقتصادي، وتفاقم حالة الاحباط بين المواطنين والقطاع الخاص.

**القسم الثاني:** يراجع هذا القسم التطورات الربعية والسنوية ويتطرق إلى:

**الناتج المحلي الإجمالي:** بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 6,323 مليون دولار خلال العام 2011، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 10% مقارنة مع العام 2010. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بمقدار 6.6% خلال العام الماضي مقارنة مع العام 2010. أما من ناحية الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال العام 2011 نحو 7,624.4 مليون دولار. هذا يعني أن الإنفاق

يتكون هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قسمين رئيسيين. يتناول القسم الأول التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية والإقليمية والمحلية خلال العام 2011. ويقدم القسم الثاني المراجعة التقليدية للمراقب خلال الربع الرابع 2011 إلى جانب عرض ومراجعة للمتغيرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال كامل العام 2011.

### القسم الأول:

**الأحداث السياسية والاقتصادية الدولية 2011:** يراجع هذا القسم ويحلل مجمل التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم خلال العام 2011. وقد تم تقسيم التحليل إلى أربعة أجزاء رئيسية هي؛ أولاً: الساحة الدولية، ثانياً: الساحة الإقليمية، ثالثاً: الاقتصاد الإسرائيلي، وأخيراً: المناخ السياسي في الأراضي الفلسطينية.

**الساحة الدولية:** تم استعراض التطورات التي شهدتها منطقة اليورو خلال العام 2011 وتحديداً الأزمة المالية التي لا تزال يعاني منها اقتصاد اليونان. كما تم التطرق إلى التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، روسيا خلال العام 2011، وتداعيات هذه التطورات على الاقتصاد الفلسطيني.

**الساحة الإقليمية:** كان عام 2011 عام الثورات والاحتجاجات الشعبية على صعيد المنطقة الإقليمية. يحلل هذا القسم أثر الانتفاضات الشعبية على الاقتصاد الإقليمي والتي يمكن تلخيصها بما يلي: انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في الدول التي شهدت احتجاجات. كما أدت الثورات إلى ازدياد الالتزامات الحكومية المالية بشكل كبير، خصوصاً في منطقة الخليج، وذلك في محاولة لاسترضاء الجمهور واحتواء أي استياء محتمل. وأخيراً، قوّضت الانتفاضات الشعبية بشكل كبير ثقة المستثمرين في المنطقة والتي تقدر بانخفاض بنحو 40%. أما أثر هذه الثورات على الاقتصاد الفلسطيني فيعد هامشياً. ويرجح هذا

في العام الماضي نحو 366 مليون دولار، بانخفاض مقداره 19% عن العام 2010. وأغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الرابع من العام الماضي عند 476.93 نقطة متراجعاً بـ 12.67 نقطة (2.6%) عن إغلاق الربع الرابع من العام 2010.

**تسجيل الشركات:** بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام الماضي نحو 1,386 شركة، مسجلة ارتفاعاً بمقدار 170 شركة مقارنة مع العام 2010. وبلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في العام 2011 حوالي 220 مليون دينار أردني، لتسجل انخفاضاً بنسبة 41.5% مقارنة مع العام 2010.

**رخص الابنية واستيراد الاسمنت:** ارتفاع عدد رخص البناء في الاراضي الفلسطينية بمقدار 23% خلال عام 2011 مقارنة بالعام 2010. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) بشكل كبير خلال العام 2011 ليصل إلى 14,183 وحدة سكنية مقارنة مع 9,475 وحدة سكنية في عام 2010. من جهة أخرى، شهدت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011 انخفاضاً بنسبة 4% مقارنة بالعام 2010، هذا على الرغم من زيادة الكمية المستوردة إلى قطاع غزة من 4 إلى 44 ألف طن. ويعود السبب طبعاً إلى انخفاض استيراد الضفة الغربية بمقدار يقرب من 5%.

**تسجيل السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية خلال العام 2011 نحو 21 ألف سيارة. توزعت بين 63% سيارات مستعملة مستوردة من الخارج، و11% سيارات مستعملة مستوردة من اسرائيل، و25% سيارات جديدة مستوردة من الخارج. وبالمقارنة مع العام 2010، يلاحظ انخفاض عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية بمقدار 4%. جاء معظم هذا الانخفاض نتيجة انخفاض عدد السيارات المستوردة من السوق الاسرائيلي بمقدار 28% خلال نفس الفترة.

**النشاط الفندقي:** بلغ عدد الفنادق العاملة في الاراضي الفلسطينية 103 فندق في العام 2011 مقارنة مع 95 فندق في العام 2010. كما ارتفع عدد العاملين في الفنادق بمقدار

الاستهلاكي النهائي في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011 يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 21%.

**سوق العمل:** ارتفع عدد العاملين في الضفة والقطاع من 744 ألف في عام 2010 إلى 838 ألف عام 2011. توزع العاملون حسب مكان العمل في عام 2011 على 61.4% في الضفة الغربية و28.8% في قطاع غزة، و9.8% في إسرائيل والمستوطنات. وانخفض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 20.9% خلال عام 2011 مقارنة مع 23.7% في عام 2010. من جهة أخرى، ارتفع متوسط أجور العاملين في قطاع غزة بحوالي 6% ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 61.5 شيكل في عام 2011 مقارنة مع معدل أجر قدره 58.1 شيكل خلال عام 2010.

**المالية العامة:** شهدت إجمالي الإيرادات المحلية الصافية ارتفاعاً بمقدار 14.5% خلال العام 2011 مقارنة بالعام 2010. كما شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنحو 4.3% (إلى 3.3 مليار دولار) خلال نفس الفترة. وقد انخفض العجز في الموازنة الجارية قبل المساعدات بمقدار 28% (إلى 776 مليون دولار) في العام 2011. ولكن نظراً للانخفاض الكبير في المساعدات الدولية فإن العجز الكلي (الجاري والتطويري) بعد المساعدات الأجنبية ارتفع إلى 95 مليون دولار في العام 2011 مقابل عجز بمقدار 81 مليون في العام 2010.

**القطاع المصرفي:** بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في نهاية الربع الأخير من العام الماضي نحو 3.5 مليار دولار. شكّلت تسهيلات القروض 72% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة. كما استمر هيمنة قطاع التجارة العامة بشقيها الداخلية والخارجية على الحصة الأكبر من رصيد تسهيلات القطاع الخاص خلال الربع الأخير من العام 2011، وبنسبة 20%. وطراً نمواً بنسبة 4.5% على عدد الشبكات المقدمة للتقاص خلال الربع الأخير من العام 2011 مقارنة بالربع السابق. في حين تراجعت قيمتها بحوالي 6% خلال نفس الفترة.

**بورصة فلسطين:** بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين نحو 184.54 مليون سهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 20% مقارنة مع العام 2010. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب 8 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

**التوجهات المستجدة لصندوق النقد الدولي - المنطقة العربية بحاجة إلى "ربيع اقتصادي":** يراجع هذا الصندوق مقابلة أجريت مع السيدة نعمت شفيق نائبة المدير العام لصندوق النقد الدولي. ويبين الصندوق السياسات والتوجهات الجديدة لصندوق النقد الدولي. إذ تقدّم السيدة شفيق مراجعة ذاتية بطريقة براغماتية لسياسات الصندوق القديمة القائمة على الخصخصة، وتوجهاته الجديدة الرامية إلى القضاء على عدم المساواة وخلق الوظائف.

**تحويلات المقاصة - اشكاليات مزمنة:** بلغت قيمة تحويلات المقاصة في الموازنة الفلسطينية للعام 2011 نحو 5 مليار شيكل أي ما نسبته 70% من الإيرادات المحلية للموازنة. وهذا يجعل الموازنة حساسة تجاه السياسات الإسرائيلية التي قامت أكثر من مرة بتجميد التحويلات إلى السلطة الوطنية. كما تعاني تحويلات المقاصة من تسرب مالي يقدر بنحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي. يراجع هذا الصندوق تقرير صندوق النقد الدولي حول الاقتصاد الفلسطيني المقدم إلى لجنة المانحين في آذار من هذا العام والذي يقدر أن زيادة مبالغ المقاصة بمقدار 5% سوف يؤدي إلى سد 75 مليون دولار من العجز في الموازنة الفلسطينية في العام 2012.

**موازنتان حكوميتان لشعب واحد:** يذكر هذا الصندوق إلى أن أرقام الموازنة العامة في قطاع غزة التي ذكرت في العدد الماضي (27) من المراقب لم تكن دقيقة. إذ صدر في نهاية شهر آذار الماضي قانون الموازنة العامة لعام 2012 الذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة. يبين الصندوق أن إجمالي النفقات في قطاع غزة تبلغ 869 مليون دولار، أي بزيادة مقدارها 38% عن موازنة عام 2011. وهي موزعة بين 653 مليون للإنفاق الجاري و216 مليون للإنفاق التطويري. وتعاين موازنة القطاع من عجز يبلغ 695 مليون دولار. ويقارن الصندوق بين موازنة قطاع غزة وموازنة السلطة الوطنية.

25% خلال نفس الفترة. من جهة أخرى، انخفض عدد النزلاء بمقدار 11% بين العامين. في حين، ارتفع متوسط مدة الإقامة في فنادق الأراضي الفلسطينية إلى 2.5 ليلة كل نزيل مقارنة مع 2.2 ليلة لكل نزيل في العام 2010.

**الأسعار والقوة الشرائية:** سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً بنسبة 2.88% خلال العام 2011 مقارنة بالعام السابق. بالمقابل، كان هناك تحسن طفيف في سعر صرف الدولار يبلغ 1% فقط بالمتوسط. هذا يعني أن القوة الشرائية في الأراضي الفلسطينية مقاسة بالدولار (والدينار الأردني أيضاً) انخفضت خلال العام بمقدار 2% تقريباً.

**التجارة الخارجية:** بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال العام 2011 حوالي 4.5 مليار دولار، بارتفاع مقداره نحو 14% عن العام 2010. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال العام 2011 فقد بلغت نحو 759 مليون دولار مقارنة مع 575 مليون دولار خلال العام 2010. وعلى ذلك، وصل عجز الميزان التجاري السلعي إلى 3.7 مليار دولار خلال العام 2011 وهذا يزيد بنسبة 8% مقارنة مع عجز العام 2010 (3.4 مليار دولار).

**ميزان المدفوعات:** بلغ عجز الحساب الجاري نحو 1.9 مليار دولار خلال العام 2011. ويمثل هذا زيادة كبيرة جداً (174%) بالمقارنة مع العام 2010. جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 1.5 مليار دولار (زيادة بمقدار 97% مقارنة مع العام 2010). ويمثل الفرق بين عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي (0.3 مليار دولار) ما يسمى "حساب السهو والخطأ" والذي ازداد بمقدار 188% بين العامين.

**البيئة التشريعية والقانونية:** وصل عدد القوانين الصادرة بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام الماضي 15 قرراً لها قوة القانون. وقد قمنا في الأعداد السابقة من المراقب بمراجعة مجموعة من هذه القوانين ذات العلاقة بالاقتصاد. من جهة أخرى، هناك ثلاثة قرارات صدرت في الرابع من شهر آب 2011 تخص الغرف التجارية والصناعية. كما صدر في أواخر العام الماضي قرار بقانون رقم (15) لسنة 2011م بشأن الشراء العام.

العام 2011. وقد حازت المنتجات الزراعية ومنتجات الحجر والرخام على نصف إجمالي قيمة الصادرات التي حصلت على شهادة منشأ خلال العام 2011 (25% تقريباً لكل منهما)، ومثلت المنتجات المعدنية نسبة 19%، والكيماويات ومواد التجميل 11%.

**تبرعات يهود أمريكا لاسرائيل - تضاعفت خلال 12 سنة:**  
يراجع هذا الصندوق بنية وقيمة تبرعات يهود أمريكا إلى الجمعيات في اسرائيل. إذ بلغت قيمة تبرعات يهود أمريكا إلى الجمعيات الاسرائيلية 2,100 مليون دولار في العام 2007 مقارنة مع 1,050 مليون دولار في العام 1995. ولقد ذهبت حصة الأسد إلى المنظمات الصهيونية وإلى التعليم ونشاطات الرعاية الاجتماعية. ويعود هذا أساساً إلى ارتفاع عدد الجمعيات المناصرة لاسرائيل في الولايات المتحدة.

"إيبك" تصدر سندات دين على خطى "باديكو" - لماذا إصدار السندات عوضاً عن الإقتراض المباشر؟: يناقش هذا الصندوق لماذا تقوم الشركات، مثل "إيبك" و"باديكو"، بإصدار سندات عوضاً عن الإقتراض المباشر؟ يقدم الصندوق مجموعة من الأسباب التي دفعت الشركتان إلى إصدار السندات، كما يستعرض القوانين الناظمة لإصدار السندات الائتمانية في فلسطين.

**اسرائيل - الطبقة الوسطى تتقلص ودخلها الحقيقي ينحدر:**  
يراجع هذا الصندوق مجموعة من التقارير التي تؤكد زيادة عدم عدالة توزيع الدخل في اسرائيل. إذ أصدر بنك إسرائيل دراسة توصلت إلى أن الطبقة الوسطى في إسرائيل تتقلص عدداً، وأن نسبة عائلات تلك الطبقة قد انحدرت بمقدار 14% بين 1997 و2011. في حين ارتفعت نسبة عائلات الطبقة الدنيا من إجمالي العائلات بمقدار 19% خلال نفس الفترة. كما يؤكد تقرير صندوق النقد الدولي الصادر مؤخراً عن الاقتصاد الاسرائيلي (2 نيسان 2012) على أن توزيع الدخل في اسرائيل هو من بين الأكثر اجحافاً في دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي.

**أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية وبرتوكول باريس:** تستورد الأراضي الفلسطينية كامل حاجاتها من المشتقات النفطية من اسرائيل، وينص بروتوكول باريس على أن أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية يجب أن لا تقل عن الأسعار في اسرائيل بأكثر من 15%. يراجع الصندوق قرار الحكومة الاسرائيلية في أول نيسان 2012 رفع سعر البنزين على ضوء ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية وتبعات ذلك على أسعار البنزين في السوق الفلسطينية. كما يتطرق إلى آثار تحولات أسعار البنزين على دخل السلطة الوطنية من تحويلات المقاصة.

**التوزيع القطاعي والجغرافي لصادرات الضفة الغربية التي حصلت على شهادة منشأ:** بلغت قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية التي حصلت على شهادة منشأ من الغرف الصناعية والزراعية حوالي 75 مليون دولار في عام 2011 مقابل 60 مليون دولار في العام 2010. وتمثل هذه الصادرات نسبة 10% فقط من إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية عبر جسر الكرامة وعبر الموانئ الاسرائيلية في

## I- أبرز المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية والمحلية



وعلى الرغم من أن اليونان كانت تعاني من عجز كبير في الموازنة خلال سنوات ما قبل الأزمة، فقد أدت الاختلالات التجارية الكبيرة بين اقتصاد اليونان والاقتصادات الأوروبية الاقوى (بالإضافة الى غياب الرقابة النقدية المحلية) إلى استحالة خروج اليونان بنفسها من أزمة الديون. وقد دفع غياب القدرة على المنافسة الاقتصادية (والذي يعود السبب فيه جزئيا الى قوة اليورو) وانخفاض الطلب العالمي باليونان الى حافة الافلاس. وبدلاً من التوسع بالإنفاق الممول بالعجز للحد من حجم الركود، قبل القادة اليونانيون نصيحة الترويكما وقاموا باتخاذ العديد من التدابير التقشفية التي لم تحظ بقبول شعبي، وذلك مقابل الحصول على حزم الإنقاذ المؤقتة التي كان من المفترض أن تحد من أزمة الديون.

إلا أن حزم الإنقاذ هذه لم تستطع وضع حد للانكماش الحاصل في اقتصاد اليونان. وفي خضم الركود العالمي، فاقمت التدابير التقشفية من الركود الاقتصادي ومشاكل الديون في اليونان. وفي ظل غياب النمو الذي يفوقه القطاع الخاص، أدت تدابير التقشف الى ضعف الانتاج والطلب، مما تسبب في هبوط الإيرادات الحكومية ورفع نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي. وبدلاً من أن يتعافى، غرق الاقتصاد اليوناني في مزيد من الركود. وفي وقت كتابة هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي، لا تزال التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي تشير الى صعوبة تعافي اقتصاد اليونان خلال السنوات الخمس المقبلة على الأقل، وذلك بالنظر الى وتيرة أدائه الحالي<sup>2</sup>

وهكذا إذا لم تغير الترويكما سياستها وتدعم اليونان لخفض عبء الفائدة، فإن اليونان قد تواجه احتمالين لا ثالث لهما: إما العجز عن سداد الديون (وربما الانفصال عن الاتحاد) أو تحمل سنوات من الكساد الاقتصادي.

هذا وقد انتقلت عدوى العجز الناجم عن الأزمة المالية الدولية والتهرب من دفع الضرائب الى اسبانيا والبرتغال، وفيما بعد الى ايطاليا (في عام 2011). وفي حين أن بلدان منطقة اليورو تحتاج إلى خفض مستويات الدين العام، إلا

ليس من قبيل المبالغة القول بأن عام 2011 كان عام الكوارث الطبيعية وأزمات الديون والاحتجاجات الشعبية في مختلف أنحاء العالم. ولقد نبهنا عام 2011 أن الظواهر الطبيعية يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد، كما أنه سلط الضوء على الفجوة الكبيرة القائمة بين النخب السياسية وغالبية الشعوب في العالم. خرج الناس في جميع أنحاء المعمورة الى الشوارع رافضين سياسات النخب التكنوقراطية غير الواضحة والتي لم تخضع للمساءلة. وتمثلت مطالب الشعوب في تحقيق قدر أكبر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة السياسية. ولا شك ان التحولات السياسية والاقتصادية المفاجئة التي وقعت خلال عام 2011 سيكون لها تأثيرات طويلة الأمد على الساحات المحلية والإقليمية والعالمية.

## 1- الساحة الدولية

### 1-1 أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو

تفاقت الأزمة في منطقة اليورو لتصبح أهم حدث سياسي واقتصادي ومالي لعام 2011، حيث لم ينجح الزعماء الاوروبيين بالوصول الى توافق في الآراء بشأن حل مشكلة الركود وأزمة الديون السيادية. وقد تسببت الأزمة المالية العالمية بعواقب سبق وان حذر منها العديد من الاقتصاديين وذلك في منطقة موحدة العملة تتكون من اقتصادات متقدمة غير متمائلة. وعلى وجه التحديد، اجتمع عنصران هامين في اليونان الاول وهو ضعف الاقتصاد اليوناني بالمقارنة مع اقتصادات بقية دول منطقة اليورو. وتمثل الثاني في تعاظم الدين الحكومي ونسبها في وضع جميع دول منطقة اليورو في وضع حرج للغاية. وقد أدى فشل جهود الترويكما (صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية) الرامية الى تخفيف عبء الديون في اليونان إلى امتداد الأزمة الى الاقتصادات القوية في منطقة اليورو، مما وضع مستقبل الوحدة النقدية المشتركة على المحك.

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي. اليونان وصندوق النقد الدولي

<http://www.imf.org/external/country/grc/index.htm>

<sup>2</sup> صندوق النقد الدولي. قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية.

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo>

### 1-3 تباطؤ النمو في الصين

على الرغم من ظهور بعض مؤشرات التباطؤ في الاقتصاد الصيني في عام 2011، إلا أن معدل نموه ظل متقدماً على غيره من الاقتصادات الكبرى في العالم. وفي الوقت الذي يعطي فيه صندوق النقد الدولي تقديرات بنمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 9.2% لعام 2011، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يعاني الاقتصاد الصيني من تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه سيظل أعلى من 8% للسنوات الخمس القادمة - وربما كان هذا التباطؤ ناجماً عن تأثير الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا<sup>5</sup>.

واصل الاقتصاد الصيني الاحتفاظ بفائض تجاري هائل، مما أثار التوتر مع الولايات المتحدة، حيث ألقت واشنطن باللوم على الصادرات الصينية الرخيصة كمسبب للبطالة بين الأميركيين. وحقيقة الأمر أن هذا التوتر ما هو إلا لعبة سياسية من الولايات المتحدة، ففوة الدولار الأمريكي خلال السنوات الـ 30 الماضية، جنباً إلى جنب مع نقل المصانع الأمريكية إلى خارج الولايات المتحدة، كان السبب الحقيقي وراء هذا الاختلال<sup>6</sup>. وعلى الرغم من أن البنك المركزي الصيني، (وكذلك البنوك المركزية الأوروبية)، واصل شراء الدولار للحفاظ على قيمته من الانخفاض وبالتالي الحفاظ على مستوى الصادرات الصينية وفائض الميزان التجاري الكبير مع الولايات المتحدة، إلا أن السبب في مأزق المفاوضات يكمن في أن حكومة الولايات المتحدة لم تقدم أي شيء في مقابل طلبها لرفع قيمة اليوان.

### 1-4 اليابان ما بعد الزلزال

كان الزلزال الهائل وما تلاه من موجات المد التي ضربت اليابان في 11 آذار أكبر كارثة طبيعية مدمرة في عام 2011، حيث يقدر البنك الدولي خسائر اليابان بسبب الزلزال بنحو 100 الى 235 مليار دولار أمريكي<sup>7</sup>. وقع الزلزال في الوقت الذي بدأت فيه اليابان التعافي من انكماش

أن اتخاذ تدابير تكشف إضافية تهدد بتعميق أزمة الركود الاقتصادي. وفي حال اقدم اليونان على الانفصال عن منطقة اليورو، فإن ذلك سيكون له عواقب وخيمة على الاقتصادات الأوروبية الأخرى، كما أنه قد يعني أيضاً تغييراً كبيراً في المسار السياسي والإيديولوجي للاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من أن اليورو ظل مستقراً نسبياً خلال عام 2011، إلا أن أزمة منطقة اليورو أظهرت أن أعضاء الاتحاد الأوروبي لم يصلوا بعد إلى مستوى التقارب الاقتصادي اللازم للوصول إلى سياسات نقدية ومالية مشتركة. وحتى يومنا هذا، لا زالت المفوضية الأوروبية غير قادرة على تبني مجموعة شاملة من الأدوات والتدابير لمكافحة الأزمة وذلك بسبب المصالح المتضاربة للأعضاء المسيطرين، بالإضافة إلى الأولويات المختلفة لاقتصادات منطقة اليورو.

وبرغم المشاكل التي واجهتها منطقة اليورو عام 2011، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نما بنسبة 1.44% وترافق ذلك مع نمو نسبته 1.53% في الاتحاد الأوروبي بأكمله. أما نسبة البطالة فقد وصلت في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي إلى 10.1% و9.6% على التوالي، أي بضع نقاط مئوية أعلى من المتوسط<sup>3</sup>.

### 1-2 تعافي اقتصاد الولايات المتحدة

في حين يرجح أن تعاني أوروبا من حالة من الركود لفترة طويلة إذا استمر صانعو السياسة في سياساتهم الحالية، يبدو أن اقتصاد الولايات المتحدة في طريقه إلى التعافي. ففي عام 2011 نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأمريكي بنسبة 1.74% فقط، أي بمعدل 1.2% أقل من نمو في عام 2010. وعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة من 9.6% في عام 2010 إلى 9% في عام 2011 (أي لا يزال أعلى بكثير من المتوسط)، إلا أن سبب هذا التحسن يرجع في معظمه إلى خروج العمال من القوى العاملة ( تنامي عدد العمال المحيطين) وليس تنامياً قوياً في فرص العمل<sup>4</sup>.

<sup>5</sup> صندوق النقد الدولي. قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية.

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo>

<sup>6</sup> بيكر، دين. (2005). مكاسب قصيرة الأجل والام طويلة الأمد: القصة

الحقيقية لسياسة الروبينيومكس. مركز البحوث الاقتصادية والسياسية.

<sup>7</sup> البنك الدولي . (2011). زلزال تسونامي واليابان: الانعكاسات على منطقة شرق آسيا.

<sup>3</sup> صندوق النقد الدولي

<sup>4</sup> البيانات الاقتصادية للمجلس الاحتياطي الاتحادي (2012). معدل المشاركة المدنية في القوة العاملة.

سيأخذ منحى خطيراً وذلك لأن الاتحاد الأوروبي يسهم بأكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومع ذلك، إذا تغيرت السياسات (أي إذا سمح البنك المركزي الأوروبي بارتفاع معدل التضخم، وإذا سمح هذا البنك لنفسه بأن يكون بمثابة الملاذ الأخير لإقراض البلدان الأوروبية)، فقد نرى تحولاً في توقعات النمو. أما الولايات المتحدة، فمن المحتمل أن تظل تعاني من نمو ضعيف إذا لم تقفل شيئاً لانعاش الاقتصاد وخفض البطالة في وقت قريب. وعموماً، يمكن لهذه الأزمة أن تكون واحدة من اللحظات الحاسمة في التغيير بعيد المدى في العلاقات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم.

في حين أن حجم الاقتصاد العالمي تضاعف خلال العقد الأخير (من 32 تريليون دولاراً في عام 2000 إلى 63 تريليون دولاراً في عام 2010<sup>12</sup>)، إلا أن بنية هذا الاقتصاد تغيرت بشكل ملحوظ. في بداية الألفية الجديدة، ساهمت الولايات المتحدة بأكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تلاها الاتحاد الأوروبي (26%)، اليابان (15%)، الصين (4%) وروسيا (0.8%). ولقد ظلت الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم، ولكن حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي انخفضت إلى نحو 23%، في حين أن الاتحاد الأوروبي أصبح في الصدارة (26%). تفوقت الصين على اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم مع ما يزيد على 9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. في هذه الأثناء، صعدت روسيا إلى المرتبة الحادية عشرة، حيث بلغت حصتها حوالي 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

ماذا يعني هذا بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني: كان الأثر الاقتصادي لأزمة منطقة اليورو على اقتصادات الأراضي الفلسطينية المحتلة هامشياً. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مانح ثنائي للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن المساعدات الأوروبية لم تتراجع، وقد تعهدت المفوضية الأوروبية بالفعل بمبلغ 160.4 مليون يورو كمساعدات للشعب الفلسطيني وللمساهمة في عملية بناء المؤسسات لعام 2012.

أما الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة، فقد أثر بشكل ملحوظ على الأراضي الفلسطينية، حيث أن الولايات

امتد لفترة 20 عاماً. فقد سجل ناتجها المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً بنسبة 4.4% في عام 2010، إلا أنه انخفض بمقدار 0.75% في عام 2011، ومن المتوقع أن يراوح بين 2-1% على مدار السنوات الخمس المقبلة<sup>8</sup>.

## 5-1 انتخابات روسيا

قبل الانكماش الاقتصادي العالمي، حافظت روسيا على معدل نمو قوي (حوالي 8%)، إلا أن انخفاض الطلب العالمي على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز أثر بشكل ملحوظ على الاقتصاد الروسي، حيث انخفض النمو إلى 7.8% في عام 2009 وانتعش في عام 2011 ليصل إلى 4.3%. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تحافظ روسيا على معدل نمو بحوالي 3.7-4% حتى عام 2017<sup>9</sup>. فروسيا لا تزال تعتمد بشكل كبير على إنتاج النفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى. في فترة 2010-2011، بدأ الاقتصاد الروسي يتعافى نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. وبرغم وفرة مواردها الطبيعية، لا تزال روسيا تواجه تحديات ارتفاع معدلات الجريمة والفساد وانخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية وهروب رؤوس الأموال وارتفاع معدلات البطالة<sup>10</sup>.

على صعيد آخر، وافق وزراء منظمة التجارة العالمية في 16 كانون أول من عام 2011 على انضمام روسيا إلى المنظمة، والذي سيعطي روسيا الفرصة لتصبح عضواً كاملاً في منظمة التجارة العالمية قبل نهاية عام 2012<sup>11</sup>. وقد جاء هذا القرار بعد 18 عاماً من تقديم روسيا لطلب الانضمام.

## 6-1 التحول في العلاقات الاقتصادية العالمية

إذا استمرت أزمة الديون والتدابير التقشفية في منطقة اليورو، فإن الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2012

<sup>8</sup> صندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية

<sup>9</sup> صندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية

<sup>10</sup> مركز الأبحاث في الكونغرس الأمريكي  
http://www.fas.org/sgp/crs/row/RL33407.pdf

<sup>11</sup> منظمة التجارة العالمية. المؤتمر الوزاري يوافق على إنضمام روسيا  
لمضوية منظمة التجارة العالمية.

http://www.wto.org/english/news\_e/news11\_e/acc\_rus\_16dec11\_e.htm

<sup>12</sup> صندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية

على الرغم من أن الدول جاء ردها على شكل إجراءات قمعية عنيفة لاستعادة الهدوء. وحتى الآن تمكنت منطقة الخليج من احتواء الاضطرابات ورفض أية تغييرات هيكلية رئيسية. وفي سعيها لقمع واحتواء الاحتجاجات الشعبية، أهدرت حكومات المنطقة الكثير من الموارد. أما إيران، فقد شهدت احتجاجات داخلية هاشمية، في حين أن الجزء الأكبر من الضغط السياسي والاقتصادي جاء من مصادر خارجية (غالباً من الدول الغربية التي تهدد بفرض عقوبات إذا لم تكف إيران عن أنشطتها النووية).

أثرت انتفاضات 2011 السياسية في الشرق الأوسط على الاقتصاد من ثلاثة وجوه رئيسية :

✧ انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في الدول التي شهدت أعمال عنف واضطرابات دموية، مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين (انظر الشكل 1). كما عانت بعض الدول (بما في ذلك الأردن والمغرب والجزائر) التي شهدت اضطرابات سياسية متوسطة الخطورة انخفاضاً في الإنتاج. وبشكل عام، شهد الإنتاج الصناعي والإنفاق الاستهلاكي في عام 2011 هبوطاً حاداً سواء في بلدان الفئة الأولى أو الفئة الثانية. أما القطاعات المتداولة (مثل السياحة والصناعة)، فقد تضررت بشكل كبير من جراء الأزمة، وهذا بدوره أثر سلباً على القدرة التصديرية.

وباستثناء البحرين، بقي الناتج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي مستقراً نتيجة لارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي الكثيف. أما إيران، فقد ساعدها ارتفاع أسعار النفط إلى حد كبير في تخفيف آثار العقوبات الاقتصادية الدولية في العام الماضي، مما ساعد على زيادة الإيرادات الحكومية والإنفاق. ومع ذلك، فقد تضرر الناتج الصناعي بشكل كبير من خلال استمرار وتنامي العقوبات من جانب المجتمع الدولي<sup>14</sup>.

المتحدة هي واحدة من أكبر الجهات المانحة وخصوصاً إسهامها في دعم الأونروا. أما التراجع الأخير من قبل الولايات المتحدة في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني فيعزى السبب فيه إلى عوامل سياسية وليست اقتصادية.

على الرغم من أن الصين تقدم مساعدات محدودة جداً للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن التغييرات في واردات الصين وقيمة اليونان لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني، حيث أن الصين أصبحت ثاني مورد إلى الأراضي الفلسطينية بعد إسرائيل<sup>13</sup>.

وبرغم أن اليابان عانت من أزمة كارثية في العام الماضي، إلا أنها لا تزال تسهم في المشاريع التنموية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية.

وأخيراً هناك روسيا، التي وإن كانت ليست من ضمن قائمة الجهات المانحة الرئيسية للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن استقرارها السياسي والاقتصادي يلعب دوراً حاسماً في السياسة الفلسطينية، وذلك بصفتها عضواً في اللجنة الرباعية للشرق الأوسط.

## 2- الأحداث الإقليمية على الصعيد السياسي والاقتصادي 2011

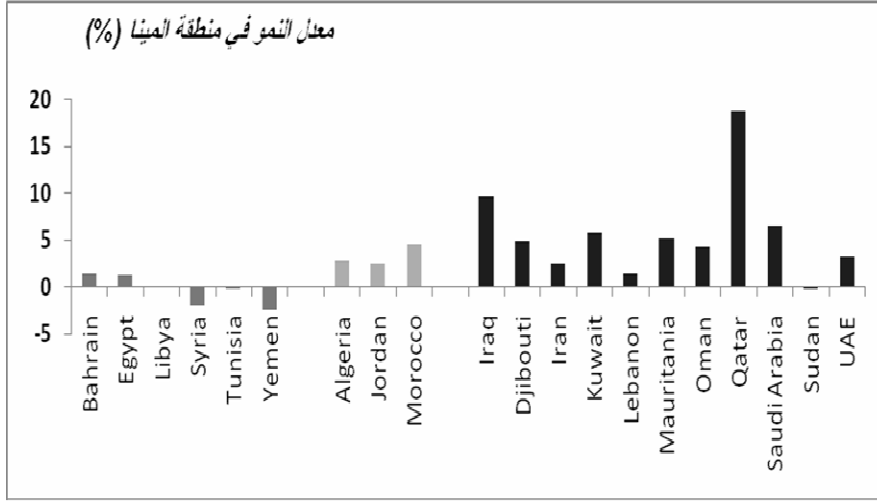
شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دول المينا) انتفاضات سياسية واجتماعية واقتصادية في عام 2011. فقد أدت الفجوة الاقتصادية المتزايدة بين النخب الحاكمة وبقية السكان وعدم رغبة من هم في السلطة بمراعاة احتياجات غالبية مواطنهم إلى احتجاجات شعبية أسست لعملية التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العديد من البلدان العربية .

وقد كانت قضايا الفساد وزيادة البطالة والفقر المدقع (وخاصة في أوساط الشباب العربي) هي الأسباب الرئيسية التي دفعت الشعوب إلى الاحتجاج في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. شهدت مناطق شمال أفريقيا والشرق العربي اختلالات اقتصادية كبيرة نتيجة لانتفاضات شعبية

<sup>13</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011). إحصاءات التجارة الخارجية.

<sup>14</sup> صندوق النقد الدولي. قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية.

شكل 1: معدلات نمو الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بالأسعار الثابتة)



المصدر: صندوق النقد الدولي

وكان مجلس التعاون الخليجي قد زاد النفقات العامة منذ أزمة عام 2008 العالمية، وقد بلغت هذه الزيادة في بعض الحالات 60٪، فقد أعلنت الحكومات في المنطقة عن خطط لرفع الرواتب وتقديم المزيد من المساعدات الاجتماعية وخلق فرص عمل وبناء مساكن بأسعار معقولة. أما في الدول غير المصدرة للنفط، فقد أضعفت زيادة الإنفاق موقفها المالي، حيث أنها تعتمد بالدرجة الأولى على عائدات الضرائب و تمويل الديون والمساعدات الدولية لتمويل الإنفاق الإضافي.

✧ ازدياد الالتزامات الحكومية المالية بشكل كبير، خصوصا في منطقة الخليج، وذلك في محاولة لاسترضاء الجمهور واحتواء أي استياء محتمل، وذلك من خلال برامج سخية للرعاية الإسكان. بلغ العجز المالي في الدول غير المصدرة للنفط حوالي 7.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، مرتفعا بذلك بنسبة 6.2٪ عن عام 2010 و 4.4٪ عن عام 2007<sup>15</sup>.

جدول 1: الميزان المالي (كنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي)

مستوى الاضطرابات	الدولة	2007	2011
عال	البحرين	4.9	-2.4
عال	مصر	-7.8	-9.5
عال	سوريا	2.7	-7.1
عال	تونس	-0.7	-5.1
عال	اليمن	-3.2	-8.0
متوسط	الجزائر	9.1	-1.1
متوسط	الاردن	-4.1	-5.7
متوسط	المغرب	0.2	-5.5
هامشي	ايران	0.1	-2.8
هامشي	عمان	17.2	7.6
هامشي	السعودية	35.4	11.7
هامشي	الكويت	19.9	17.2

المصدر: البنك الدولي

<sup>15</sup> البنك الدولي (2012). الأفاق الاقتصادية العالمية (المجلد 4) مجموعة البنك الدولي.

بنسبة حوالي 40% في عام 2011. وقد أدى غياب رأس المال الاستثماري الى إضعاف النمو وزاد من الضغوط الاقتصادية في المنطقة.

فوضت الانتفاضات الشعبية بشكل كبير ثقة المستثمرين في المنطقة. بحسب تقديرات البنك الدولي، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط

**جدول 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط (بملايين الدولارات الأميركية)**

البلد	2007	2008	2009	2010	2011
مصر	11.6	9.5	6.7	6.4	2.2
لبنان	3.4	4.2	4.8	5.0	3.9
تونس	1.6	2.8	1.7	1.5	1.1
المغرب	2.8	2.5	2.0	1.3	1.1
الاردن	2.6	2.8	2.4	1.7	1.2
المجموع	22.0	21.8	17.6	15.9	9.5
%التغير		-1.1%	-19.1%	-9.4%	-40.3%

المصدر: البنك الدولي

إضافي في الإنتاج وزيادة الضغط المالي والاجتماعي والتوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

## 2-1 التوقعات الاقتصادية

من المتوقع أن تخف حدة الاحتجاجات السياسية الشعبية في عدد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك تونس ومصر واليمن وليبيا. حتى الآن ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الدول قد تعدت مراحل الاضطراب في مسيرتها نحو التحول إلى مجتمعات أكثر ديمقراطية وانفتاحاً، ولكن يبدو أن الانتخابات البرلمانية التي جرت في تونس ومصر، وقريباً في ليبيا، قد أسكتت الاحتجاجات ولو بشكل مؤقت. وعلى الرغم من أن الأوضاع في كل من مصر وليبيا لا تزال غير مستقرة، إلا أن خطر اندلاع احتجاجات مركزية يعتبر ضئيلاً جداً، حيث أن هناك تقارب حاصل بين مراكز القوى الجديدة في كلا البلدين حول رؤية موحدة لمستقبل ينطوي على ترتيبات لتداول السلطة. أما في اليمن، فقد هدأت الاحتجاجات الكبيرة ولكن أجهزة النظام السابق لا تزال تسيطر على الأمور من خلال بعض أجهزة السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية.

عموماً من المتوقع أن تستقر الأوضاع الاقتصادية في هذه البلدان بشكل تدريجي بالتوازي مع استقرار الأوضاع السياسية. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المالي من الدول

بالإضافة إلى الاحتجاجات السياسية الضخمة، كان تباطؤ الاقتصاد العالمي سبباً رئيسياً آخر للتغير الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط. فقد تفاقمت الآثار السلبية للاضطرابات السياسية على الاقتصاد الإقليمي من خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي الكبير الذي تركز في منطقة اليورو. ففي تلك الاقتصادات المتقدمة، كانت أزمة الديون السيادية هي السبب الرئيسي لهذا التباطؤ، وهو ما ضر بثقة المستثمرين، وخلق ضغوطاً مالية وفاقم الوطأة على القطاع المصرفي. أما في الاقتصادات النامية، مثل تركيا والهند والبرازيل وروسيا، فقد كان السبب الرئيسي لهذا التباطؤ هو تشديد السياسة النقدية وذلك استجابة لتزايد التوقعات بالتضخم.

هذا وتشير توقعات البنك الدولي للبلدان ذات الدخل المرتفع وذات الدخل المنخفض إلى أن نمو الاقتصاد الإجمالي العالمي لن يزيد عن 2.5% في عام 2012، منخفضاً بذلك بمقدار 0.2% عما كان عليه الحال في عام 2011. وبناءً على ذلك من المتوقع أن ينمو اقتصاد الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان بمعدل 1.4% فقط، في حين يتوقع من البلدان النامية تحقيق نمو متواضع بنسبة 5.4% في عام 2012. هذا التباطؤ الاقتصادي العالمي، خصوصاً في منطقة اليورو (أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول منطقة الشرق الأوسط)، من المرجح أن يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المتداولة وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض

## 2-2 الآثار المترتبة على الاقتصاد الفلسطيني

لم تؤثر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي حتى الآن على الأراضي الفلسطينية. فعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت الأراضي الفلسطينية بعض التباطؤ في النصف الثاني من عام 2011، ولكن يمكن أن يعزى معظم هذا التباطؤ إلى حالة عدم اليقين السياسي الذي يحيط بمحاولة السلطة الفلسطينية نيل عضوية الأمم المتحدة، كما أن انخفاض المساعدات الخارجية كان من مسببات هذا التباطؤ، حيث كان التجميد الجزئي للتمويل الأميركي من أهم أسباب التراجع. كما ضعف التزام الدول العربية الغنية بالوفاء بتعهداتها المالية تجاه الشعب الفلسطيني وحكومته. وبالإضافة إلى ذلك، عزز عدم الاستقرار في المنطقة الناجم عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية من الشعور السلبي ورفع درجة المخاطر وخفض إجمالي ثقة المستثمرين في الأراضي الفلسطينية.

العربية الغنية بالنفط (مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر) بالإضافة إلى دعم صندوق النقد الدولي وغيره من وكالات التنمية الدولية في تخفيف الضغوط المالية وتسهيل الإنفاق الحكومي التحفيزي في هذه البلدان في السنوات المقبلة. وبذلك تكون هذه البلدان قد أعادت الثقة إلى المستثمرين، والتي سوف تعيد في نهاية المطاف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات ما قبل الأزمة. ومع ذلك، فإن الانتعاش الداخلي المتصور في هذه البلدان سيتأثر جزئياً بالتباطؤ الاقتصادي العالمي، الذي من المرجح أن يستمر بوتيرة مرتفعة خلال هذا العقد.

أما إذا لم يتم تحقيق المطالب الشعبية بالتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بقية دول المنطقة، فمن المحتمل أن يكون هناك خطر داهم يتمثل في اضطرابات سياسية مشابهة للأحداث التي شهدتها سوريا ومصر، ومثل هذه التطورات قد تكون كارثية بالنسبة لاقتصادات هذه البلدان على المدى القصير، إلا أنها قد تكون ايجابية على المدى البعيد إذا استطاعت خلق فضاء للتغيير الديمقراطي.

جدول 3 : نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المينا (%)

2013	2012	2011	2010	2009	البلد	
4.8	3.6	1.5	4.1	3.1	البحرين	اضطرابات شديدة
4.0	1.8	1.2	5.1	4.7	مصر	
غير معروف	غير معروف	غير معروف	4.2	-2.3	ليبيا	
3.4	1.5	-2.0	3.2	6.0	سوريا	
5.2	3.9	0.0	3.1	3.1	تونس	
2.2	-0.5	-2.5	8.0	3.9	اليمن	
3.4	3.3	2.9	3.3	2.4	الجزائر	اضطرابات متوسطة الخطورة
3.5	2.9	2.5	2.3	5.5	الأردن	
4.9	4.6	4.6	3.7	4.9	المغرب	
10.2	12.6	9.6	0.8	4.2	العراق	
5.8	5.1	4.8	3.5	5.0	جيبوتي	اضطرابات متدنية الخطورة
3.8	3.4	2.5	3.2	3.5	إيران	
5.1	4.5	5.7	3.4	-5.2	الكويت	
4.0	3.5	1.5	7.5	8.5	لبنان	
6.3	5.7	5.1	5.2	-1.2	موريتانيا	
3.8	3.6	4.4	4.1	1.1	عمان	
4.3	6.0	18.7	16.6	12.0	قطر	
4.4	3.6	6.5	4.1	0.1	السعودية	
3.1	-0.4	-0.2	6.5	4.6	السودان	
4.0	3.8	3.3	3.2	-3.2	الإمارات	
4.3	3.6	4.0	4.4	2.6	منطقة المينا	

المصدر : صندوق النقد الدولي. قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية.

## 3- الاقتصاد الإسرائيلي في عام 2011

## 1-3 الاحتجاجات الاجتماعية

أيضاً من خفض البطالة إلى أدنى مستوى لها خلال 32 عاماً إلى نحو 5.6% خلال عام 2011. تعافت الواردات والصادرات في النصف الأول من عام 2011، ولكنها شهدت انخفاضاً آخر في الربع الثالث. وبشكل عام، من المتوقع أن يطرأ انخفاض ملحوظ على حجم الواردات والصادرات لإسرائيل عما كان عليه في عام 2010، ولكنه سيظل بعيداً عن مستويات ما قبل الركود<sup>20</sup>.

## 3-3 التأثير على الأراضي الفلسطينية

نظراً لكون الاقتصاد الإسرائيلي الشريك التجاري شبه الوحيد للاقتصاد الفلسطيني، فإن التغيرات الاقتصادية الهامة في إسرائيل لها تأثير مباشر على الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد أدى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وأسعار البنزين في إسرائيل في عام 2011 إلى ارتفاع في أسعار هذه المنتجات في الأراضي الفلسطينية، على الرغم من أن هذا الارتفاع ربما يكون ناتجاً عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية.

## 4- السياق السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

على الرغم من أن الأراضي الفلسطينية المحتلة حققت معدل نمو سنوي مرتفع منذ عام 2007، إلا أن جزءاً كبيراً من هذا الانتعاش هو نتيجة لتدفق المساعدات الدولية التي ساعدت في تعافي الاقتصاد بعد سنوات طويلة من توقف العمل التعموي واستنزاف المعونات الدولية في نشاطات الإغاثة بسبب أعمال التدمير الإسرائيلية للبنية التحتية والمرافق العامة ونظام الإغلاق المفروض على الأراضي المحتلة منذ بداية القرن.

على الرغم من وضعها الاقتصادي المريح، لم تكن إسرائيل في مأمن من الاحتجاجات الاجتماعية والاضطرابات في عام 2011. ففي وقت مبكر من شباط، اضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى اتخاذ تدابير اقتصادية ملموسة للحد من تصاعد تكاليف المعيشة نتيجة للضغوط السياسية المتنامية. فقد خفضت الحكومة أسعار خدمات وسائل النقل العام بنسبة 10% وخفضت أسعار المياه وزادت الحد الأدنى للأجور الشهرية بمبلغ 122 دولاراً والغت الضرائب التي فرضت مؤخراً على البنزين<sup>16</sup>. ومع ذلك، شارك مئات الآلاف من الإسرائيليين على مدار السنة في تظاهرات في جميع المدن الكبرى للاحتجاج على ارتفاع تكاليف المعيشة (الزيادات في أسعار المنتجات الاستهلاكية الأساسية كالبقالة والوقود والسكن والنفقات المتعلقة بتربية الأطفال، وغيرها) ومطالبين بخفض الأسعار للمستهلكين وحث الحكومة على وضع حد لاندثار الطبقة الوسطى<sup>17</sup>.

## 2-3 المؤشرات الاقتصادية

حافظ الاقتصاد الإسرائيلي على معدل نمو متوسط في عام 2011، مع نمو سنوي تقريبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.75% ونمو في نصيب الفرد بنسبة 3%<sup>18</sup>. وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، وتحديدًا في منطقة اليورو (أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لإسرائيل)، كان النمو أفضل من المتوقع. وحتى مع استمرار المشاكل في أوروبا والولايات المتحدة، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد في إسرائيل بحوالي 3.7% للسنتين القادمتين<sup>19</sup>. تمكنت إسرائيل

<sup>16</sup> سي ان ان. نتنياهو يتخذ خطوات لخفض أسعار الغذاء و الوقود الإسرائيلي  
http://articles.cnn.com/2011-02-10/world/israel.prices\_1\_netanyahu-gasoline-prices?\_s=PM:WORLD

<sup>17</sup> صحيفة الغارديان. الإسرائيليون يحتجون: 430.000 ينزلون إلى الشوارع للمطالبة بالعدالة الاجتماعية،  
http://www.guardian.co.uk/world/2011/sep/04/israel-protests-social-justice

<sup>18</sup> وزارة المالية السرائيلية: الاقتصاد الإسرائيلي  
http://www.financisrael.mof.gov.il/FinanceIsrael/Pages/En/News/20111225.aspx

<sup>19</sup> صندوق النقد الدولي. قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية.  
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo

<sup>20</sup> صندوق النقد الدولي. قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية.

كبيرة، والتي من المرجح أن تؤدي إلى تفاقم التباطؤ الاقتصادي، وتفاقم حالة عدم الرضا بين المواطنين. 4. تعثر التقدم في تنفيذ المصالحة الفلسطينية وتحقيق الوحدة الداخلية بين شطري الوطن، التي تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة، وتزيد من حالة الاحباط في المناخ الاستثماري.

#### 4-1 استمرار حالة الغموض السياسي

هناك قضيتان سياسيتان رئيسيتان تعيقان النمو والتنمية في الأراضي الفلسطينية. الأولى هي التعنت الإسرائيلي فيما يتعلق بعملية السلام. فعلى الرغم من أن الفلسطينيين والاسرائيليين عقدوا العديد من محادثات السلام منذ اتفاقات أوسلو، إلا أن عملية السلام لا زالت تراوح مكانها وذلك منذ توقيع الاتفاق المرحلي في عام 1995. وفي ضوء تجاهل إسرائيل المستمر للقانون الدولي والإجماع الدولي على حل الدولتين، فضلاً عن عدم استعدادها للتفاوض بجدية بشأن قضايا الوضع النهائي: الحدود، القدس، واللجئين، والأمن، والمياه، والمعقلين السياسيين. سعت السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2011 للحصول على اعتراف دولي من خلال محاولة الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. توجت هذه الجهود بخطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2011. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن لم يصوت حتى الآن على طلب العضوية، إلا أن منظمة التربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أصبحت هيئة الأمم المتحدة الأولى التي تعترف بفلسطين كدولة كاملة العضوية. ونتيجة لهذه المحاولة، قامت الولايات المتحدة بالتجميد المؤقت لجميع التحويلات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

#### 4-2 الممارسات الإسرائيلية التعسفية

لا يخفى على أحد أن الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية والضفة الغربية ومواصلة بناء جدار الضم والتوسع ومواصلة الحصار على قطاع غزة، وفرض القيود على حركة البضائع والأشخاص ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية، يعتبر من أكبر المعوقات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني.

وكان العامل الحاسم الذي أسهم في النمو خلال السنوات الماضية هو دعم الدول المانحة لخطة الإصلاح والتنمية 2008-2010 التي ذهب جزء كبير منها لدعم الانفاق الحكومي. وقد كان من المحتمل أن ينهار هذا الاقتصاد (الذي يعاني من قيود الاحتلال الإسرائيلي ومن محدودية الحركة الداخلية والخارجية وصعوبة فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية) لولا المساعدات الدولية<sup>21</sup>.

وقد أدت سياسات الاحتلال الإسرائيلي من جهة، واعتماد اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة على المساعدات الخارجية من جهة أخرى، إلى جعل هذا الاقتصاد عرضة للتأثر بالتقلبات التي تحصل نتيجة عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن. على سبيل المثال، على الرغم من أن اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة نما بشكل كبير خلال عام 2010، إلا أن انخفاض مستويات المساعدة الخارجية وتزايد المخاطر السياسية بسبب فشل المفاوضات واضطرار منظمة التحرير الفلسطينية لطلب عضوية الأمم المتحدة وتصعيد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية واستمرار القيود الإسرائيلية أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2011. وكان اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة قد سجل عام 2011 نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7%، أي أقل بكثير من توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذان توقعا نمواً بنسبة 12%.

وعلى الأرجح سيواصل الاقتصاد الفلسطيني التراجع على مدار السنة المقبلة، وهناك عدد من المتغيرات الأساسية التي تدفع إلى هذا التباطؤ:

1. استمرار حالة الغموض السياسي على صعيد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة،
2. استمرار الإغلاق الإسرائيلي واحتمالات الاحتجاز التعسفي لعائدات الضرائب على الواردات والتحويلات المالية الأخرى للسلطة الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن القيود المفروضة على الحركة والتنقل وحرمان الفلسطينيين من الحصول على مواردهم الطبيعية.
3. الانخفاض في المعونات المقدمة من المانحين من شأنه زيادة تراكم العجز في ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية، وسيجبر السلطة على إتخاذ تدابير تقشفية

<sup>21</sup> البنك الدولي (2012) ركود أو نهضة: الآفاق الاقتصادية الفلسطينية.

المحلي الإجمالي في عام 2011. ويرتبط جزء من الانخفاض إلى سأم الجهات المانحة من عدم التقدم في مشروع حل الدولتين، والذي نما جنباً إلى جنب مع الأزمة المالية الدولية، فضلاً عن أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن الأسباب السياسية تلعب دوراً لا بأس به في هذا التراجع. ففي عام 2011، جمد الكونغرس الأمريكي كل المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية للاحتجاج على محاولة فلسطين نيل العضوية في الامم المتحدة، إلا أن هذا التجديد لا يزال جزئياً في الواقع، ويمكن أن يؤثر على مستويات المساعدة في عام 2012 وما بعده.

#### 4-4 تعثر تنفيذ المصالحة الفلسطينية الداخلية

تم في القاهرة في أيار 2011 التوقيع على اتفاق المصالحة من قبل فتح وحماس وجميع الفصائل الفلسطينية، الذي حدد الاسس والخطوات لاعادة الوحدة بين شطري الوطن. إلا أن تنفيذ هذا الاتفاق تعثر، وبقي عبء الانقسام وما شكله من احباط يتقل كاهل التحرك السياسي والعمل التنموي الفلسطيني، وأسهم في تفاقم الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وحرمة الانقسام الفلسطينيين من تشكيل جبهة واحدة قوية تقف في وجه إسرائيل.

وشهد العام 2011 أكبر وأوسع انتهاكات للحقوق الفلسطينية، وخصوصاً توسيع النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وأشرس حملة هدم منازل وتهويد في شرق القدس ضاربة عرض الحائط بمفاوضات السلام ومتجاهلة كافة دعوات المجتمع الدولي لوقف الاستيطان<sup>22</sup>.

في عام 2011 لم تفعل السلطات الاسرائيلية شيئاً يذكر لتخفيف القيود المفروضة على الرغم من التحسن الكبير على صعيد الأمن على أرض الواقع، خصوصاً في الضفة الغربية. هذا ومن المحتمل أن تأخذ الامور منحى خطيراً في حال قيام اسرائيل بتشديد هذه القيود إذا استمر الجمود السياسي بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي فإن ذلك سيضعف آفاق النمو لعام 2012 وما بعده.

#### 4-3 تراجع المعونات المقدمة من المانحين

لعب تمويل الجهات المانحة دوراً أساسياً في الحفاظ على نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات القليلة الماضية، مما ساعد على دعم وتوسيع الإنفاق الحكومي والاستثمارات في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا وتشير التقديرات إلى أن الدعم الخارجي السنوي للإنفاق الحكومي والتنمية بلغ في المتوسط حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما بين 2008 و2010. وقد نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية في تخفيض درجة اعتمادها على المساعدات الخارجية باطراد على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث انخفضت من 32% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى أقل من 11% من الناتج

<sup>22</sup> بتسليم. المستوطنات ومصادرة الأراضي

**II - المراقب الاقتصادي والاجتماعي**  
**التحليل الربعي والسنوي 2011**



## 1- الناتج المحلي الإجمالي

## الربع الرابع

تابع الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع الذي شهده خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2011 وازداد بنسبة 1.9% بين الربعين الثالث والرابع 2011. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحويلات الموسمية يجذب الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بلغ 10.5% في الربع الرابع 2011 مقارنة بالربع الرابع 2010 (انظر العدد 27 من المراقب). من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وهي تعادل تقريباً معدل نمو الناتج الكلي مطروحاً منه معدل نمو السكان) في الربع الرابع 2011 ارتفاعاً بمقدار 1.1% مقارنة بالربع الثالث من العام 2011، ونمواً بمقدار 7.2% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010.

## المقارنة السنوية

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 10% خلال العام الماضي مقارنة مع العام 2010. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا هو ارتفاع حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي الارتفاع الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بمقدار 6.6% خلال العام الماضي مقارنة مع العام 2010. تجدر الإشارة إلى أن معظم الزيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت من نصيب الأفراد في قطاع غزة (19%) مقابل زيادة بمقدار 2.4% في حصة الأفراد المقيمين في الضفة الغربية (انظر الجدول 1-1). وعلى ذلك انخفضت نسبة دخل الفرد في الضفة إلى دخل الفرد في غزة من 1.9 إلى 1.6% بين العامين.

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2010	2011			
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	5,754.3	1,496.4	1,598.2	1,599.0	1,629.4
- الضفة الغربية*	4,249.5	1,058.3	1,135.0	1,124.5	1,154.6
- قطاع غزة	1,504.8	438.1	463.2	474.5	474.8
ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)	1,509.9	385.3	408.5	405.6	410.2
- الضفة الغربية*	1,867.1	457.2	487.0	479.2	488.7
- قطاع غزة	980.2	279.3	292.8	297.4	295.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.  
بيانات أرباع 2011 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.  
بيانات الربع الرابع 2011 هي الإصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.  
(\* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

## الربع الرابع

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الرابع 2011 والربع المناظر من العام 2010 فيمكن ملاحظة التالي (انظر الجدول 1-2 والمراقب عدد 27): انخفاض في حصة الصناعة التحويلية بمقدار 4.8%، وفي حصة

قطاع الانشاءات بمقدار 16%. بالمقابل فإن حصة الوساطة المالية والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت بمقدار 13 و 7% على التوالي.

## المقارنة السنوية

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010، فيمكن ملاحظة ارتفاع حصة نشاط الانشاءات بنسبة 15.5% مقابل انخفاض في مساهمة معظم النشاطات الأخرى بنسب متفاوتة. من الضروري التنبيه هنا الى ان ثبات النسب لا يعني بالطبع عدم حدوث نمو قطاعي، ذلك لان الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011 ازداد على معدل 10% (أو بمقدار 569 مليون دولار) بالاسعار الثابتة.

## جدول 1-2: التوزيع المنوي لمساهمات الأنشطة

في الناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

السنة	2011				2010	النشاط الاقتصادي
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
5.5	6.7	4.3	5.4	5.5	5.5	الزراعة والحراجه وصيد الأسماك
12.6	12.0	12.4	13.1	13.1	12.9	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
0.4	0.4	0.4	0.3	0.4	0.4	التعدين واستغلال المحاجر
8.7	8.0	8.4	9.4	9.2	8.9	الصناعات التحويلية
2.8	2.8	2.8	2.7	2.9	2.9	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
0.7	0.8	0.8	0.7	0.6	0.7	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
11.2	11.2	11.5	11.8	10.2	9.7	الإشاعات
9.3	9.4	9.6	9.1	9.1	9.4	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدرجات النارية
2.1	2.2	2.1	2.0	2.1	2.1	النقل والتخزين
4.7	4.6	4.7	4.7	4.9	4.9	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
6.4	6.3	6.7	6.4	6.3	6.7	المعلومات والاتصالات
21.8	21.8	21.5	21.5	22.2	22.0	الخدمات
1.4	2.1	1.4	1.1	1.1	0.8	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
6.3	6.0	6.2	6.2	6.8	6.8	الأنشطة العقارية والايجارية
1.5	1.4	1.4	1.5	1.6	1.5	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	أنشطة الخدمات الادارية والخدمات المساندة
7.6	7.4	7.7	7.6	7.6	7.7	التعليم
2.7	2.7	2.6	2.7	2.7	2.8	الصحة والعمل الاجتماعي
0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	0.5	الفنون والترفيه والتسليه
1.3	1.2	1.2	1.3	1.3	1.3	أنشطة الخدمات الأخرى
14.0	13.2	14.0	14.0	14.8	13.6	الإدارة العامة والدفاع
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	الخدمات المنزلية
-4.2	-4.1	-4.1	-4.2	-4.3	-4.1	خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
7.0	7.0	7.0	6.8	7.3	7.0	الرسوم الجمركية
9.5	9.6	10.2	9.3	8.7	10.2	صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
100	100	100	100	100	100	المجموع (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

بيانات أرباع 2011 أولية وعرضة لمزيد من التدقيق.

بيانات الربع الرابع 2011 هي الاصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التدقيق.

(\*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

يعرض الجدول 1-3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2010 وأربعاء العام 2011. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

$$(GDP = C + I + G + X - M)$$

والأرقام بالنسبة للعام 2011 بمليار الدولارات هي:

مليار دولار	
6.2	الاستهلاك الخاص
1.1	الاستثمار (التكوين الرأسمالي)
1.4	الاستهلاك الحكومي
0.7	الصادرات
(3)	الواردات (-)
6.4	الناتج المحلي الإجمالي

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي والاتفاق عليه في الأراضي الفلسطينية\*  
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار امريكي

المجموع	2011				2010	فئة الاستخدام
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
7,624.4	1,971.6	1,893.2	1,862.1	1,897.5	7,303.5	الإنفاق الاستهلاكي النهائي
6,006.4	1,554.8	1,485.6	1,436.7	1,529.3	5,413.3	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر
1,431.3	369.5	357.9	373.6	330.3	1,520.7	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
186.7	47.3	49.7	51.8	37.9	369.5	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر
1,057.6	233.5	248.4	313.2	262.5	1,443.2	التكوين الرأسمالي الإجمالي
1,206.0	285.1	285.3	350.7	284.9	1,353.4	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
975.6	241.5	235.9	287.2	211.0	971.3	- المباني
230.4	43.6	49.4	63.5	73.9	382.1	- غير المباني
-148.4	-51.6	-36.9	-37.5	-22.4	89.8	التغير في المخزون
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صافي الممتلكات القيمة
-2,359.0	-575.7	-542.6	-577.1	-663.6	-2,992.4	صافي الصادرات من السلع والخدمات
668.2	165.5	159.5	174.1	169.1	999.3	الصادرات
452.4	108.2	104.9	121.3	118.0	733.2	- السلع
215.8	57.3	54.6	52.8	51.1	266.1	- الخدمات
3,027.2	741.2	702.1	751.2	832.7	3,991.7	الواردات
2,604.0	609.8	600.2	649.3	744.7	3,419.5	- السلع
423.2	131.4	101.9	101.9	88.0	572.2	- الخدمات
6,323.0	1,629.4	1,599.0	1,598.2	1,496.4	5,754.3	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين. بيانات أرباع 2011 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الرابع 2011 هي الاصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(\* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

- تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:
- ✧ ان الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الأراضي الفلسطينية كان يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 21% في العام 2011. توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال العام 2011 بين 79% للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و19% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و2% للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.
  - ✧ ارتفاع الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 11% بين العامين 2010 و2011، مقابل انخفاض بنحو 6%
  - ✧ للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وانخفاض بنحو 50% للإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح خلال نفس الفترة.
  - ✧ انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي بنحو 27% بين العامين 2010 و2011.
  - ✧ انخفاض الصادرات من السلع والخدمات بشكل كبير خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010 (انخفاض بنحو 33%). كما انخفضت الواردات من السلع والخدمات بمقدار 24% خلال نفس الفترة.

### صندوق 1: التوجهات المستجدة لصندوق النقد الدولي: المنطقة العربية بحاجة إلى "ربيع اقتصادي"

أجرت صحيفة الأخبار اللبنانية بتاريخ 10 أيار 2012 مقابلة مع السيدة نعمت شفيق نائبة المديرية العامة لصندوق النقد الدولي. ونظراً لدلالات وأهمية الأفكار التي طرحها السيدة شفيق في تلك المقابلة ارتأينا إعادة نشرها هنا:

"ينفض صندوق النقد الدولي غبار أخطاء الماضي في مسعاه ليكون شريكاً في المستقبل. لم تعد الخصخصة وصفته المطلقة بل "التفكير الجديد" للقضاء على عدم المساواة وخلق الوظائف. إنها مراجعة ذاتية بطريقة براغماتية، تُقدّمها نائبة مديرة الصندوق، نعمت شفيق، في هذه المقابلة:

**سؤال:** تمرّ المنطقة بتغييرات عاصفة تستدعي سياسات اقتصادية ثورية ربما. وقد غير صندوق النقد وجهات نظره أخيراً في ما يتعلّق بأولويات النمو والآن التركيز هو حول خلق الوظائف والنموّ الدامج. ما هي النقاط الأساسية على أجندة الصندوق في المنطقة حالياً؟

**جواب:** النقطة الأساسية هي أننا نحتاج إلى ربيع اقتصادي يتمشى مع الربيع السياسي واستراتيجيات جديدة للاقتصادات في المنطقة. فما حدث في عام 2011 كان تحولات تاريخية في بلدان كثيرة في المنطقة، غير أنّ الاقتصاد في تلك المرحلة كان متجهاً في الاتجاه الخاطئ: تراجع النموّ كثيراً ومعدلات البطالة الآن هي أسوأ مما كانت عليه، والمساحات المالية المتاحة للحكومات تقلصت كثيراً. إنّ هذه النقطة الزمنية تفرض اعتماد مقاربة جديدة للاقتصاد في المنطقة، إذ هناك خطر من أن ضعف التحول الاقتصادي سيكبح التحول السياسي.

**سؤال:** هل يعتقد صندوق النقد أن عرقلة الإصلاحات الاقتصادية في لبنان هي ذات طبيعة سياسية؟

**جواب:** ما يحدث في لبنان ليس مشكلة لبنانية بحتة. انظر ما يحدث في الولايات المتحدة في مسألة خفض الدين العام والخلاف السياسي القائم. إنها قرارات سياسية صعبة. فلدى اتخاذ القرار عليك تحديد كم ستبلغ الكلفة وعلى أي مدى. هذه قرارات صعبة جداً وهي جزء من العملية السياسية التي تفرض أن يكون هناك تفاوض ونقاش حول كيفية إتمام الأمور. من الجميل جداً أن يكون لدينا عصا سحرية لإحداث الإصلاح، ولكن حينها لن تكون المسائل ذات طبيعة بشرية لخلوها من المجادلة!

**سؤال:** في هذا السياق، أنتم تتحدثون عن مقاربة جديدة للمساعدة التقنية للبلدان التي تتواجدون فيها. ولكن لا يبدو أننا نلاحظ نتائج إيجابية هنا في لبنان رغم استمرار عملكم هنا لوقت طويل؟

**جواب:** أنا لا أوافق على ذلك، فبناء القدرات التقنية التي نقدّمها تظهر في كيفية عمل الأشخاص والمؤسسات. ولنأخذ على سبيل المثال المصرف المركزي، فقد راكم قدرات كبيرة بجهود داخلية وبدعم من صندوق النقد الدولي في مجالات عديدة عبر مركز المساعدة التقني للشرق الأوسط (The Middle East Regional Technical Assistance Center: METAC). وإذا سألت الحاكم فسيقول لك إن زيادة الفاعلية في المصرف المركزي هي نتيجة لتلك المساعدة التقنية التي نقدّمها. وبالفعل تمكّن المصرف من حفظ الاستقرار المالي والنقدي طوال الأزمة المالية التي أطاحت بمصارف حول العالم. ويلاحظ هذا الأمر أكثر في بلدان أخرى في المنطقة وتحديداً على صعيد

التحصيل الضريبي الذي زادت فاعليته نتيجة مساعدتنا التقنية حول إدارة النظام الضريبي عل نحو أكثر فاعلية. وبصراحة فإن غياب النظام الضريبي العادل حيث يتكلف الأغنياء أكثر، ما يُمكن آلية الحكومة من العمل على نحو أكثر فاعلية هو مشكلة كبيرة.

**سؤال: هل يُمكننا وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة تحول صندوق النقد الدولي من النيوليبرالية إلى الاشتراكية؟**

جواب: هذا التوصيف فيه الكثير من المبالغة. أعتقد أن التوصيف الصحيح للمرحلة بالنسبة للصندوق هو الانتقال من النيوليبرالية صوب البراغماتية. نحن مستعدون للعمل على نحو براغماتي مع ما تفضله الحكومات. وأعتقد أننا أصبحنا أكثر انفتاحاً في ما نقبله. فلنأخذ على سبيل المثال قضية السيطرة على حركة الرساميل، ففي السابق كان صندوق النقد يناصر ويضغط باتجاه فتح الأسواق المالية لحركة الرساميل، أما الآن فنتخذ مواقف أكثر تفاعلية مع وضع كل بلد وكل حالة. ففي بعض اللحظات قد تفرض صدمات اقتصادية معينة وضع شروط على حركة الرساميل. وأعتقد أن مواقفنا أصبحت أكثر مرونة لأننا رأينا ما حدث (الأزمات المالية والاقتصادية).

**سؤال: لماذا نثق بصندوق النقد الدولي الآن بعدما كانت دعواته في السابق تبارك النموذج الكمي في النمو؟**

جواب: أعتقد أن صندوق النقد هو مثل جميع المنظمات، نحن نعترف بأن مقاربتنا كانت تعترينا نواقص كثيرة وتعلمنا من التجربة. وهذا الأمر لا ينطبق على الشرق الأوسط فقط بل على الأسواق المالية العالمية (ما حصل في الأزمة المالية في عام 2008)، حيث كان هناك نقص في تقوينا للمخاطر المالية عبر الاقتصاد العالمي. نحن لسنا كاملين ولا نصيب الحقيقة دوماً، ولكن تعلمنا الكثير حول السياسات غير الفعالة، وطورنا أدوات جديدة للتعامل مع ذلك. فالآن، وفي تقوينا السنوي مع البلدان التي نعمل معها في إطار المادة الرابعة، نضمن تحليلنا قضية الوظائف وتطورها وماذا يحدث على الصعيد الاجتماعي ومؤشرات الفقر. كذلك نتبهننا إلى أن بعض البلدان تحتاج أحياناً إلى تسهيلات مالية سريعة من دون شروط. وعلى سبيل المثال منحنا أخيراً قرصاً إلى اليمن بقيمة 94 مليون دولار (تسهيل ائتماني سريع) لكي تتمكن الحكومة من تمويل احتياجاتها بسرعة. وطورنا أدوات احترازية للبلدان التي لا تعاني مالياً إنما تحتاج إلى سند مالي إضافي مع صندوق النقد. وهي تسهيلات احترازية. لذا أعتقد أننا تغيرنا وتواعمنا (مع التحولات) للعب دور بناء في المرحلة التي تنتظر المنطقة. في الماضي كنا نفرض شروطاً حول تفاصيل كثيرة في الموازنة وتركيبية الإنفاق والخصخصة. أما الآن فقد ابتعدنا كثيراً عن هذا التوجه. وفي محادثاتنا مع الحكومات نحرص على أن تكون الأمور مترابطة وفيها منطق. قد لا يكون الخيار هو ما نفضله، ولكن نعمل مع اليمن واليسار وفق نتائج العملية الديمقراطية.

## 2- سوق العمل

### 1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة

#### الربع الرابع

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الرابع من العام 2011 في الضفة والقطاع 44.4% مقارنة مع 43.6% في الربع الثالث (انظر الجدول 1-2). كما تشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 839 ألف في الربع الثالث من العام 2011 إلى 878 ألف في الربع الرابع 2011، أي بنسبة 4.6% (انظر الجدول 2-2).

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى انخفاض نسبة مشاركة المستخدمين بأجر في الضفة الغربية بنحو ثلاث نقاط مئوية بين الربعين الثالث والرابع من العام

2011 مقابل ارتفاع نسبة مشاركة العاملين بدون أجر بأكثر من ثلاث نقاط مئوية خلال نفس الفترة. في قطاع غزة فإن الصورة معاكسة، إذ يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة المستخدمين بأجر بين الربعين الثالث والرابع (بمقدار 3 نقاط مئوية تقريباً) مقابل انخفاض نسبة مشاركة العاملين بدون أجر بنحو نقطتين مؤبيتين (انظر الجدول 2-4).

#### المقارنة السنوية

بلغت نسبة المشاركة في الضفة والقطاع 43% خلال العام 2011 مقارنة مع 41% في العام 2010. ويظهر جدول 1-2 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت في الضفة 45.5%، في حين لم تتعد 38.4% في قطاع غزة. ويعود هذا بشكل خاص

داخل أفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر (انظر جدول 2-4). توزع العاملون خلال العام 2011 حسب مكان العمل على 61.4% في الضفة الغربية، و28.8% في غزة، و9.8% يعملون في إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-2).

إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في قطاع غزة مقارنة بالضفة (12.4% مقارنة مع 19%). وقد انعكس ارتفاع نسبة المشاركة خلال العام 2011 في ازدياد عدد العاملين بنسبة 12.6% مقارنة مع العام 2010 (من 744 ألف عامل خلال العام 2010 إلى 838 ألف عامل خلال العام الماضي). ولكن معظم الزيادة حدثت بالنسبة للعاملين من

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2010-2011 (%)

المنطقة والجنس	العام 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011
كلا الجنسين						
الضفة الغربية	43.7	43.2	45.3	46.2	47.3	45.5
قطاع غزة	36.4	37.0	38.1	39.0	39.5	38.4
<b>الضفة والقطاع</b>	<b>41.1</b>	<b>41.0</b>	<b>42.7</b>	<b>43.6</b>	<b>44.4</b>	<b>43.0</b>
ذكور						
الضفة الغربية	69.5	69.0	71.2	73.1	72.2	71.4
قطاع غزة	62.1	62.5	64.0	64.3	64.8	63.9
<b>الضفة والقطاع</b>	<b>66.8</b>	<b>66.7</b>	<b>68.6</b>	<b>70.0</b>	<b>69.5</b>	<b>68.7</b>
إناث						
الضفة الغربية	17.2	16.7	18.8	18.6	21.6	19.0
قطاع غزة	10.2	11.0	11.6	13.2	13.6	12.4
<b>الضفة والقطاع</b>	<b>14.7</b>	<b>14.7</b>	<b>16.2</b>	<b>16.7</b>	<b>18.7</b>	<b>16.6</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2010-2011

مكان العمل	العام 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011
القوة البشرية (ألف)	2,376	2,432	2,455	2,477	2,500	2,465
القوى العاملة	976	997	1,048	11,08	1,111	10,59
عدد العاملين (ألف)	744	780	852	839	878	838
الضفة الغربية (%)	63.5	61.2	60.7	59.7	62.1	61.4
قطاع غزة (%)	26.0	28.8	29.4	29.9	28.3	28.8
إسرائيل والمستوطنات (%)	10.5	10.0	9.9	10.4	9.6	9.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

المشغل الرئيسي مستوعباً أكثر من ثلث العاملين هناك. هذا على الرغم من ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة بمقدار 15%، مقابل انخفاض نسبة العاملين في القطاع العام بنفس المقدار تقريباً مقارنة بالعام 2010.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال العام 2011، مستوعباً 69% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 15.2%. أما في غزة، فإن القطاع العام هو

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية  
حسب المنطقة والقطاع 2010-2011 (%)

العام 2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الاول 2011	العام 2010	القطاع
<b>الأراضي الفلسطينية</b>						
22.2	22.6	22.8	21.6	22.9	23.6	قطاع عام
64.5	64.8	63.1	64.8	63.3	62.4	قطاع خاص
3.5	3.0	3.7	3.7	3.8	3.6	قطاعات أخرى
9.8	9.6	10.4	9.9	10.0	10.4	إسرائيل ومستوطنات
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>
<b>الضفة الغربية</b>						
15.2	15.9	15.9	14.5	15.4	15.9	قطاع عام
68.9	68.9	67.0	69.1	68.2	67.7	قطاع خاص
2.1	1.8	2.3	2.4	2.4	2.5	قطاعات أخرى
13.8	13.4	14.8	14.0	14	13.9	إسرائيل ومستوطنات
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>
<b>قطاع غزة</b>						
39.4	38.8	38.6	41.7	48.0	46.1	قطاع عام
53.8	54.1	54.6	51.3	44.3	46.7	قطاع خاص
6.8	7.1	6.8	7.0	7.7	7.2	قطاعات أخرى
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

يعملون لحسابهم في الضفة الغربية خلال العام 2011 (إلى 18.9% مقارنة مع 20.3% في العام 2010). في قطاع غزة، ارتفعت نسبة الذين يعملون لحسابهم إلى 17.7% في العام 2011 مقارنة مع 14.3% خلال العام الذي سبقه.

يلاحظ انخفاض نسبة العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية بنقطة واحدة مئوية بين العامين 2010 و2011. بينما ارتفعت نسبة مشاركة العاملين بدون أجر داخل مشاريع الأسرة بأكثر من نقطة واحدة مئوية بين العامين (انظر جدول 2-4). كما يلاحظ انخفاض نسبة الذين

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2010-2011 (%)

العام 2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الاول 2011	العام 2010	المنطقة والحالة العملية
<b>الضفة الغربية</b>						
7.4	6.5	7.4	7.6	8.0	7.1	صاحب عمل
18.9	18.8	18.8	19.0	18.9	20.3	يعمل لحسابه
64.1	61.3	64.0	64.7	66.7	63.6	مستخدم بأجر
9.6	13.4	9.8	8.7	6.4	9.0	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>المجموع</b>
<b>قطاع غزة</b>						
3.9	3.7	5.7	3.0	3.0	4.2	صاحب عمل
17.7	16.3	15.8	20.3	18.7	14.3	يعمل لحسابه
72.7	75.1	71.8	70.3	73.9	78.9	مستخدم بأجر

العام 2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الاول 2011	العام 2010	المنطقة والحالة العملية
5.7	4.9	6.7	6.4	4.4	2.6	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
100	100	100	100	100	100	المجموع
الأراضي الفلسطينية						
6.4	5.7	6.9	6.3	6.6	6.4	صاحب عمل
18.6	18.1	17.9	19.4	18.8	18.8	يعمل لحسابه
66.6	65.2	66.4	66.4	68.8	67.6	مستخدم بأجر
8.4	11.0	8.8	7.9	5.8	7.2	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2010-2011 (%)

العام 2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الاول 2011	العام 2010	النشاط الاقتصادي والمنطقة
الأراضي الفلسطينية						
11.9	14.4	10.9	11.5	10.6	11.8	الزراعة والصيد والحراجة
11.8	11.3	12.1	12.3	11.5	11.4	محاجر وصناعة تحويلية
13.9	13.3	13.9	14.5	13.8	13.2	البناء والتشييد
20.3	19.6	21.0	20.4	20.0	19.3	التجارة والمطاعم والفنادق
6.1	6.0	6.0	6.1	6.4	6.0	النقل والتخزين والاتصالات
36.0	35.4	36.1	35.2	37.7	38.3	خدمات وغيرها
100	100	100	100	100	100	المجموع
الضفة الغربية						
12.8	16.4	11.5	12.3	10.6	13.3	الزراعة والصيد والحراجة
14.4	13.6	14.7	15.0	14.1	13.7	محاجر وصناعة تحويلية
17.1	15.8	17.3	18.0	17.4	16.8	البناء والتشييد
21.0	20.1	21.9	20.9	21.3	19.9	التجارة والمطاعم والفنادق
5.5	5.2	5.4	5.6	5.9	5.7	النقل والتخزين والاتصالات
29.2	28.9	29.2	28.2	30.7	30.6	خدمات وغيرها
100	100	100	100	100	100	المجموع
قطاع غزة						
9.6	9.1	9.3	9.5	10.5	7.7	الزراعة والصيد والحراجة
5.5	5.5	5.8	5.7	5.0	4.8	محاجر وصناعة تحويلية
6.0	6.8	6.0	6.2	4.9	3.0	البناء والتشييد
18.4	18.5	18.8	19.4	16.8	17.3	التجارة والمطاعم والفنادق
7.6	8.1	7.3	7.2	7.6	6.6	النقل والتخزين والاتصالات
52.9	52.0	52.8	52.0	55.2	60.6	خدمات وغيرها
100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

الثالث من نفس العام. يلاحظ أن الانخفاض جاء نتيجة انخفاض معدل البطالة في الضفة الغربية بنحو ثلاث نقاط مئوية، مقابل ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة بنحو نقطتين مؤبنتين خلال نفس الفترة. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، يلاحظ انخفاض معدل البطالة بمقدار 2.5 نقطة مئوية. في الضفة الغربية، بقي معدل البطالة ثابتاً بين الربعين المتناظرين، أما في قطاع غزة، فيلاحظ انخفاض البطالة بنحو 7 نقاط مئوية (انظر الجدول 2-6 والعدد 27 من المراقب).

#### المقارنة السنوية

بلغ معدل البطالة في العام 2011 في الأراضي الفلسطينية 20.9% (17.3% في الضفة الغربية و28.7% في قطاع غزة). ويقف هذا المعدل بمقدار 2.8 نقطة مئوية مقارنة مع العام 2010. جاء ذلك على خلفية انخفاض معدل البطالة في قطاع غزة خلال العام 2011 بحوالي 9 نقاط مئوية مقارنة مع العام 2010، أما في الضفة الغربية فإن معدل البطالة بقي على حاله تقريباً بين العامين (انظر جدول 2-6).

رغم أن البيانات الربعية تشير إلى حدوث تغير طفيف في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربعين الثالث والرابع 2011 (المرتبط بالدرجة الأولى بالتحويلات الموسمية)، ولكن النسب ظلت على حالها تقريباً بين العامين 2010 و2011 (انظر الجدول 2-5). على الرغم من الانخفاض في نسبة العاملين في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق على سبيل المثال خلال الربع الرابع 2011 مقارنة مع الربع الذي سبقه، إلا أن النسبة ارتفعت بشكل طفيف عند المقارنة بين العامين ككل. من جهة أخرى، يلاحظ انخفاض نسبة العاملين في قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية من 38.3% في عام 2010 إلى 36% في العام الماضي. في المقابل، ارتفعت نسبة العاملين في البناء والتشييد إلى نحو 14% في العام 2011.

## 2-2 البطالة

### الربع الرابع

انخفض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 21% خلال الربع الرابع 2011 مقارنة مع 22.4% خلال الربع

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس 2010-2011 (%)

المنطقة والجنس	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011
<b>الأراضي الفلسطينية</b>						
ذكور	23.1	20.5	16.4	20.5	19.3	19.2
إناث	26.8	27.3	28.6	30.5	27.2	28.4
<b>المجموع</b>	<b>23.7</b>	<b>21.7</b>	<b>18.7</b>	<b>22.4</b>	<b>21.0</b>	<b>20.9</b>
<b>الضفة الغربية</b>						
ذكور	16.6	16.3	13.4	18.3	15.5	15.9
إناث	19.7	21.8	23.3	25.3	20.3	22.6
<b>المجموع</b>	<b>17.2</b>	<b>17.4</b>	<b>15.4</b>	<b>19.7</b>	<b>16.6</b>	<b>17.3</b>
<b>قطاع غزة</b>						
ذكور	36.2	28.9	22.4	24.9	27.0	25.8
إناث	47.8	42.1	43.6	43.4	46.4	44.0
<b>المجموع</b>	<b>37.8</b>	<b>30.8</b>	<b>25.6</b>	<b>28.0</b>	<b>30.3</b>	<b>28.7</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

(53% للإناث و32% للذكور). هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 7-2).

ومن أهم مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية في العام 2011 ما يلي:

✧ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 35.7%

جدول 7-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية 2010-2011 (%)

العالم 2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الاول 2011	العام 2010	الفئات العمرية
كلا الجنسين						
35.7	36.4	37.9	30.3	38.2	38.8	24-15
21.7	21.5	22.5	20.6	22.5	24.2	34-25
12.0	11.2	14.2	10.2	12.2	15.1	44-35
13.0	13.3	12.8	12.1	13.6	16.4	54-45
8.9	8.2	8.1	9.8	10.0	14.1	+55
<b>20.9</b>	<b>21.0</b>	<b>22.4</b>	<b>18.7</b>	<b>21.7</b>	<b>23.7</b>	<b>المجموع</b>
ذكور						
32.3	32.8	34.0	26.4	35.3	36.8	24-15
17.5	17.0	17.7	16.0	19.6	21.7	34-25
12.2	11.9	14.8	9.6	12.3	15.5	44-35
14.9	16.1	14.6	13.3	15.6	19.0	54-45
10.4	9.7	9.6	11.3	10.9	16.3	+55
<b>19.2</b>	<b>19.3</b>	<b>20.5</b>	<b>16.4</b>	<b>20.5</b>	<b>23.1</b>	<b>المجموع</b>
الإناث						
53.5	51.5	58.1	51.0	53.8	49.6	24-15
37.0	36.7	40.0	37.3	33.8	34.0	34-25
11.0	8.6	11.4	12.9	11.9	13.2	44-35
4.2	2.0	5.1	6.9	3.1	3.5	54-45
2.3	1.4	0.9	3.0	4.5	2.1	+55
<b>28.4</b>	<b>27.2</b>	<b>30.5</b>	<b>28.6</b>	<b>27.3</b>	<b>26.8</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2010-2011.

2-8 أن البطالة بين الذكور تتخفف مع ارتفاع التعليم. ولكن الصورة معكوسة عند الإناث، إذ يبلغ معدل بطالة الإناث نوات تعليم 13 سنة فأكثر 38.8% بينما ينخفض إلى 3% بين ذوات تعليم 1-6 سنوات.

✧ أنها متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور. فهي تبلغ 22% عند الذكور ذوي تعليم 1-6 سنوات، بينما 14.9% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر. ولكن هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم، إذ يتضح من الجدول

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2010-2011 (%)

عدد السنوات الدراسية	العام 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011
<b>كلا الجنسين</b>						
0	13.8	15.5	11.9	10.4	10.4	11.8
6-1	25.7	23.1	16.5	20.3	19.1	19.8
9-7	24.8	22.6	17.8	21.5	20.0	20.4
12-10	23.2	20.5	16.1	20.4	19.8	19.2
+13	23.1	22.1	22.8	26.0	23.7	23.7
<b>المجموع</b>	<b>23.7</b>	<b>21.7</b>	<b>18.7</b>	<b>22.4</b>	<b>21.0</b>	<b>20.9</b>
<b>ذكور</b>						
0	24.3	23.4	18.5	19.9	20.4	20.6
6-1	28.6	25.6	18.4	22.7	22.2	22.2
9-7	26.2	23.4	18.6	22.2	21.6	21.5
12-10	24.0	20.6	16.4	21.0	20.6	19.7
+13	15.7	15.1	13.1	17.2	14.0	14.9
<b>المجموع</b>	<b>23.1</b>	<b>20.5</b>	<b>16.4</b>	<b>20.5</b>	<b>19.3</b>	<b>19.2</b>
<b>إناث</b>						
0	1.5	4.1	5.1	1.8	-	2.4
6-1	5.1	2.2	4.3	3.6	1.5	2.9
9-7	7.8	9.9	7.4	12.2	6.1	8.6
12-10	13.6	19.5	12.6	14.0	12.9	14.5
+13	36.3	34.9	39.2	41.0	39.5	38.8
<b>المجموع</b>	<b>26.8</b>	<b>27.3</b>	<b>28.6</b>	<b>30.5</b>	<b>27.2</b>	<b>28.4</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

### 2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

خريج كان هنالك حوالي 12 عاطلون عن العمل). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ النسبة حوالي 38% خلال العام 2011. كما كانت نسبة العاطلين من خريجي الصحافة والاعلام مرتفعة، 35% تقريباً.

يسجل الجدول 2-9 توزع الخريجين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية بين العاطلين والعاملين. ولقد بلغت نسبة العاطلين من حملة المؤهلات العلمية 25% في العام 2011؛ بزيادة طفيفة عن النسبة في العام السابق عليه. يلاحظ أن الخريجين من تخصص القانون عانوا من أدنى بطالة خلال العام 2011. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 12%، (أي أنه من بين 100

جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2010 و2011 (%)

العام 2011		الربع الرابع 2011		العام 2010		التخصص
العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	
37.8	62.2	35.5	64.5	37.7	62.3	علوم تربوية وإعداد معلمين
25.2	74.8	24.4	75.6	26.5	73.5	علوم إنسانية
26.1	73.9	28.5	74.5	27.5	72.5	العلوم الاجتماعية والسلوكية
34.7	65.3	25.6	74.4	31.2	68.8	الصحافة والاعلام
23.9	76.1	28.7	71.3	24.4	75.6	الأعمال التجارية والإدارية
12.0	88.0	2.9	97.1	12.7	78.3	القانون
21.7	78.3	24.7	75.3	25.1	74.9	العلوم الطبيعية
27.1	72.9	21.7	78.3	21.1	78.9	الرياضيات والإحصاء
31.2	68.8	26.8	73.2	31.2	68.8	الحاسوب
20.7	79.3	23.1	76.9	17.9	82.1	الهندسة والمهن الهندسية
18.7	81.3	14.6	75.4	21.9	78.1	العلوم المعمارية والبناء
18.2	81.8	19.8	80.2	14.5	85.5	الصحة
16.5	83.5	18.1	81.9	13.0	87.0	الخدمات الشخصية
24.5	75.5	27.4	72.6	21.4	78.6	باقي التخصصات
<b>25.1</b>	<b>74.9</b>	<b>25.6</b>	<b>74.4</b>	<b>24.6</b>	<b>75.4</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح القوى العاملة 2010-2010.

## 2-4 الأجر وساعات العمل

### الربع الرابع

والمستويات ارتفعا بمقدار 2.6%. وعلى الرغم من ارتفاع متوسط أجر عمال غزة، إلا أن الهوة بين متوسط الأجر في الضفة والقطاع ما زالت واسعة نسبياً (الأجر في القطاع يمثل 70% فقط من متوسط الأجر في الضفة). وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر بين الأجر في غزة والضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 65% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجر بين الضفة والقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال العام 2011، فقد كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنوات والأرباع السابقة. ويلاحظ استمرار ارتفاع عدد ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في الضفة الغربية (43 ساعة) مقارنة بالعاملين في غزة (38 ساعة) وفي إسرائيل والمستويات (40 ساعة).

طراً ارتفاع على متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة بمقدار 1.6% و 2% على التوالي بين الربعين الثالث والرابع 2011. في المقابل انخفض متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستويات بمقدار 3% على الرغم من ارتفاع متوسط ساعات العمل الأسبوعية في إسرائيل والمستويات بنحو ساعة ونصف خلال نفس الفترة. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، يلاحظ انخفاض متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 1.3% مقابل ارتفاع متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 2% خلال نفس الفترة (انظر الجدول 2-10 والعدد 27 من المراقب).

### المقارنة السنوية

ظل متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية ثابتاً تقريباً بين العامين 2010 و2011. في حين شهد متوسط أجر عمال غزة ارتفاعاً بنحو 6%، وأجر العاملين في إسرائيل

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي  
بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية  
حسب مكان العمل 2010-2011

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
<b>العام 2010</b>				
الضفة الغربية	43.3	22.2	85.8	76.9
قطاع غزة	38.3	23.4	58.1	46.2
إسرائيل والمستوطنات	39.4	20.5	158.0	150.0
<b>المجموع</b>	<b>41.5</b>	<b>22.5</b>	<b>91.7</b>	<b>76.9</b>
<b>الربع الاول 2011</b>				
الضفة الغربية	42.6	22.0	85.0	76.9
قطاع غزة	39.2	23.3	64.6	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.8	20.9	164.0	153.8
<b>المجموع</b>	<b>41.3</b>	<b>22.2</b>	<b>92.4</b>	<b>76.9</b>
<b>الربع الثاني 2011</b>				
الضفة الغربية	42.8	22.5	84.8	76.9
قطاع غزة	37.5	23.7	61.8	48.1
إسرائيل والمستوطنات	38.9	20.6	160.5	153.8
<b>المجموع</b>	<b>40.9</b>	<b>22.5</b>	<b>90.8</b>	<b>76.9</b>
<b>الربع الثالث 2011</b>				
الضفة الغربية	43.4	22.6	84.3	76.9
قطاع غزة	38.2	23.4	59.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	38.8	21.2	164.5	153.8
<b>المجموع</b>	<b>41.2</b>	<b>22.5</b>	<b>92.6</b>	<b>76.9</b>
<b>الربع الرابع 2011</b>				
الضفة الغربية	43.7	22.5	85.7	76.9
قطاع غزة	36.9	23.3	60.6	50.0
إسرائيل والمستوطنات	40.1	21.3	159.6	153.8
<b>المجموع</b>	<b>41.4</b>	<b>22.5</b>	<b>91.1</b>	<b>76.9</b>
<b>العام 2011</b>				
الضفة الغربية	43.1	22.4	85.0	76.9
قطاع غزة	37.9	23.4	61.5	50.5
إسرائيل والمستوطنات	39.4	21.0	162.2	153.9
<b>المجموع</b>	<b>41.2</b>	<b>22.4</b>	<b>91.7</b>	<b>76.9</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح القوى العاملة 2010-2010.

## 5-2 إنتاجية العامل

الآخري والتكنولوجيا والتعليم والتدريب وبيئة العمل المتمثلة بالقوانين والتشريعات الخاصة بسوق العمل وغيرها. تقاس الإنتاجية بمقدار نصيب العامل من القيمة المضافة، أي

إنتاجية العامل هي مؤشر هام لقياس مدى كفاءة وفعالية العمل في العملية الإنتاجية. وهناك عوامل عديدة تؤثر على مستوى إنتاجية العامل، من بينها جودة مدخلات الإنتاج

مستوى عام 2007 بواقع 7,239 دولار لكل عامل. بعد ذلك بدأت بالتعافي ووصلت إلى 8,925 دولار لكل عامل في 2010. ثم انخفضت في العام 2011 بنسبة 3.9% مقارنة مع عام 2010 (انظر الجدول 2-11).

بقسمة مجموع القيمة المضافة على عدد العاملين في الاقتصاد. ويمكن أيضاً قياس إنتاجية العمل قطاعياً أو على مستوى المنشأة المنفردة. تذبذبت إنتاجية العامل في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2004-2011)، حيث تناقصت بشكل مستمر بعد العام 2004 حتى وصلت أدنى

### جدول 2-11: إنتاجية العامل في الأراضي الفلسطينية (2004 - 2011)

السنة	معدل إنتاجية العامل (دولار/عامل)
2004	8,293
2005	8,332
2006	7,437
2007	7,239
2008	8,560
2009	8,519
2010	8,925
2011	8,578

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء ومؤشرات الاقتصاد الفلسطيني للعام 2011.

### 2-6 إعلانات الوظائف الشاغرة<sup>23</sup>

#### الربع الرابع

الجدير ذكره أن هنالك 328 إعلاناً في العام 2011 لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. استحوذ القطاع الخاص على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها خلال العام 2011 بنسبة 43%، يليه قطاع المنظمات غير الحكومية بنسبة 37%، أما القطاع الحكومي فقد كانت حصته 20% (انظر جدول 2-12).

استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 66%، في حين كانت حصة كل من شمال وجنوب الضفة 14% و12% على التوالي. أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته 8%. وكان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 71%، في حين كان الطلب على درجات ماجستير فأعلى (7%)، والدبلوم (9%)، وأقل من الدبلوم (13%).

شهد الربع الرابع من العام 2011 الإعلان عن 910 وظيفة شاغرة، بانخفاض مقداره 24% مقارنة مع الربع السابق (انظر جدول 2-12). ومن الجدير ذكره أن 63 إعلاناً في الربع الرابع 2011 لم يحدد عدد الوظائف الشاغرة فيها. ولا بد من التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون<sup>24</sup>.

#### المقارنة السنوية

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها خلال العام الماضي نحو 3,986 وظيفة شاغرة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 34% مقارنة مع العام 2010. وكان انخفاض الطلب من المنظمات الأهلية غير الحكومية هو الأعلى (40%). ومن

<sup>23</sup> قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية ( القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

<sup>24</sup> تقول المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 على التالي: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010 وأرباع العام 2011

العام 2011					العام 2010	
المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
حسب القطاع						
1,725	359	514	445	407	2,558	القطاع الخاص
774	130	123	140	381	1,014	القطاع العام
1,487	421	556	266	244	2,475	المنظمات غير الحكومية
حسب المنطقة الجغرافية						
569	142	176	102	149	907	شمال الضفة
2,641	560	753	645	683	3,872	وسط الضفة
476	98	161	88	129	792	جنوب الضفة
300	110	103	16	71	476	قطاع غزة
حسب الدرجة العلمية						
294	102	68	77	47	558	ماجستير فأعلى
2,834	667	887	544	736	3,989	بكالوريوس
358	50	98	105	105	747	دبلوم
500	91	140	125	144	753	أقل من ذلك
المجموع						
3,986	910	1,193	851	1,032	6,047	

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني [www.jobs.ps](http://www.jobs.ps).

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن في العام 2011 عنها بنسبة 38%، يليه كلاً من الطلب على تخصصات العلوم التطبيقية وتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بنسبة 20% لكل منهما. بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الطبية والعلوم والمهن الأخرى؛ 9% و13% . ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية (94%) (انظر جدول 2-13).

جدول 2-13: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال العام 2011

المجموع	قطاع غزة			الضفة الغربية			التخصص
	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	
357	25	0	0	146	129	57	علوم طبية وصحية
782	65	0	1	392	196	128	علوم إنسانية واجتماعية
808	58	1	1	175	317	256	علوم تطبيقية
1,508	124	12	3	420	706	243	علوم إدارية واقتصادية
531	10	0	0	72	364	85	أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)
3,986	282	13	5	1,205	1,712	769	المجموع

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني [www.jobs.ps](http://www.jobs.ps).

## صندوق 2: تحويلات المقاصة: اشكاليات مزمنة

جاء في تقرير صندوق النقد الدولي الى اجتماع لجنة المانحين (Liaison Committee) في آذار 21، 2012 معلومات عن بنية تحويلات المقاصة. والمقاصة هي مبالغ الضرائب والجمارك والرسوم المفروضة على السلع التي يستهلكها الفلسطينيون في الضفة والقطاع والتي تجمعها السلطات الاسرائيلية وتقوم بتحويلها الى السلطة الوطنية. ومن المعلوم ان بنود اتفاقية باريس بين الطرفين هي التي تنظم عمليات المقاصة.

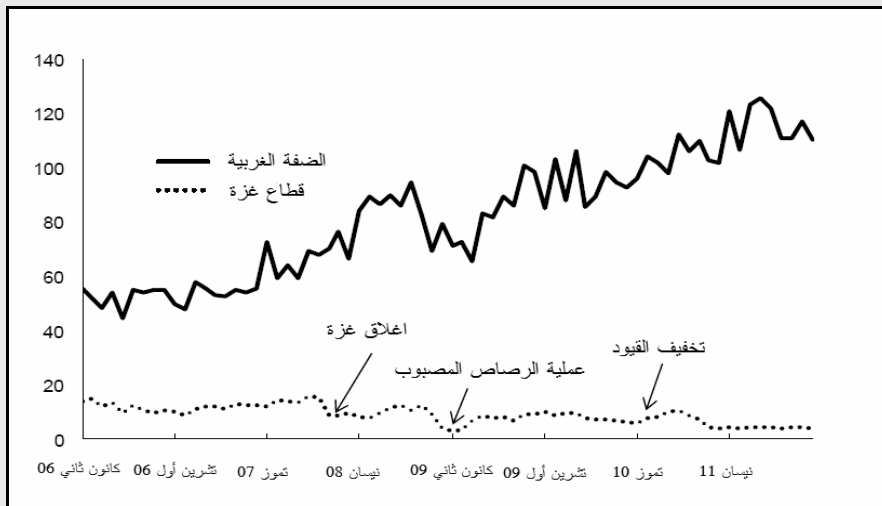
ارتفعت حصة تحويلات المقاصة في الموازنة الفلسطينية من 62% في تسعينيات القرن الماضي الى نحو 70% في العام 2011، حيث بلغت قيمتها 5,330 مليون شيكل (أساس نقدي). وهذا ما يجعل الموازنة أكثر عرضة للتأثر بالسياسة الاسرائيلية التي لجأت مرات عديدة الى تجميد تحويل المستحقات الى السلطة الوطنية (انظر الجدول 1).

## جدول 1: تاريخ تجميد تحويلات المقاصة

أسلوب التعويض	المبالغ المجمدة (مليون دولار)	فترة إيقاف التحويل
قروض قصيرة الأمد من الاتحاد الأوروبي	78	آب - ايلول 1997
- تمويل خاص من الاتحاد الأوروبي - قروض من البنك الاسلامي للتنمية - مشروع لتمويل الخدمات الطارئة بتمويل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي	500	كانون اول 2000-كانون اول 2002
الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية والاقتصادية (بيجاس) قامت بتمويل رواتب الموظفين والانفاق على الخدمات الأساسية (ألية من خارج الموازنة)	1,100	آذار 2006 - تموز 2007

تضائلت الحصة التي تأتي من مستوردات ومشتريات قطاع غزة في اجمالي مبالغ المقاصة من 18% في العام 2006 إلى نحو 7% في العام 2010. وانحدرت النسبة مزيداً إلى 4% فقط في العام 2011 بسبب استبدال الوقود المستورد من اسرائيل إلى محطة توليد الكهرباء بوقود أرخص مستورد من مصر. ويعود الانخفاض أيضاً إلى قرار الحكومة الاسرائيلية في شباط 2011 بتخفيض الضرائب على المشتقات النفطية (انظر الشكل 1).

## شكل 1: إيرادات المقاصة موزعة بين الضفة والقطاع (مليون دولار)



IMF (2012).

من المعلوم أن السلطة الوطنية طالبت منذ أواسط التسعينيات بإعادة النظر بطرق وأساليب التسجيل وآليات حساب الحصص. وتم التأكيد مراراً على وجود غبن كبير في حساب ما يدفعه المستهلكون الفلسطينيون من ضرائب وما يتم استرجاعه عن طريق المقاصة. وهناك تقديرات مختلفة لمقدار التسرب المالي هذا يصل الى نحو 5% من الناتج المحلي الاجمالي في الأراضي الفلسطينية. ويقول تقرير صندوق

النقد الدولي أن زيادة مبالغ المقاصة بمقدار 5% فقط سوف تؤدي الى سد 75 مليون دولار من العجز في الموازنة الفلسطينية في العام 2012. وأشار التقرير إلى أن اتفاقاً قد تم التوصل إليه بين اللجان الفنية الاسرائيلية والفلسطينية في العام الماضي لسد جزء من الثغرات في آلية حساب وتحويل المقاصة. وتم رفع هذا الاتفاق إلى الحكومة الاسرائيلية لاقراءه، ولكن الحكومة لم تستجب لذلك حتى الآن.

### 3- المالية العامة

يمكن ايجاز الوضع المالي للسلطة الوطنية خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010 بما يلي:

#### جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال العام 2010 وأرباع العام 2011\*

(مليون دولار)

2011	2011				2010	البيان
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
3,153.5	668.3	1,005.0	683.4	796.9	3,177.2	إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)
2,176.0	514.2	545.2	536.1	580.6	1,900.3	إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)
2,189.6	514.2	545.2	538.7	591.5	1,987.2	الإيرادات المحلية
482.1	123.3	102.5	121.6	134.8	474.3	الإيرادات الضريبية
220.0	41.2	66.1	68.4	44.4	270.4	الإيرادات غير الضريبية
1,487.4	349.7	376.6	348.8	412.3	1,242.5	إيرادات مقاصة
13.5	0.0	0.0	2.6	10.9	86.9	ارجاعات ضريبية
977.5	154.1	459.8	147.3	216.3	1,276.9	المنح والمساعدات
808.7	132.6	362.9	122.0	191.1	1,146.4	لدعم الموازنة
168.8	21.5	96.9	25.2	25.2	130.5	لدعم المشاريع التطويرية
3,247.9	800.3	764.6	889.5	793.5	3,258.3	إجمالي النفقات العامة
2,951.8	725.9	715.5	780.0	730.4	2,983.2	النفقات الجارية، ومنها:
1,679.0	393.6	409.4	448.8	427.2	1,563.6	الأجور والرواتب
1,133.8	284.4	277.8	301.5	270.1	1,156.1	نفقات غير الأجور
139.0	47.9	28.3	29.8	33.1	263.5	صافي الإقراض
296.2	74.4	49.1	109.4	63.2	275.1	النفقات التطويرية
127.4	52.9	(47.7)	84.2	38.0	144.6	ممولة من قبل الخزينة
168.8	21.5	96.9	25.2	25.2	130.5	ممولة من قبل الدول المانحة
(775.7)	(211.7)	(170.3)	(243.9)	(149.8)	(1,082.9)	العجز/الفائض الجاري
(1,071.9)	(286.1)	(219.4)	(353.4)	(213.0)	(1,358)	العجز/الفائض الكلي (قبل المنح والمساعدات)
(94.4)	(132.0)	240.4	(206.1)	3.3	(81)	العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات)
94.4	132.0	(240.4)	206.1	(3.3)	81	التمويل
101.0	134.2	(229.7)	183.4	13.1	83.5	صافي التمويل من المصارف المحلية
(6.6)	(2.2)	(10.6)	22.8	(16.5)	(2.5)	الرصيد المتبقي
0	0	0	0	0	0	الفجوة المالية

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) - جدول رقم (3).  
\* بيانات العمليات المالية للأرباع الخاصة بعام 2010 منشورة بالدولار وقد تم إدراجها في الجدول كما هي من المصدر وهي بيانات محدثة. بيانات العمليات المالية للأرباع الخاصة بعام 2011 منشورة بالشيكل وقد تم أخذ سعر الصرف الشهري المعتمد لدى المصدر وتحويلها للدولار ومن ثم احتساب المجاميع الشهرية لكل ربع. البيانات الواردة بخصوص الربع الرابع من العام 2011 هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وهي عرضة للتحديث والتقيح. الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة.

✧ ارتفع الدين العام إلى 2,213 مليون دولار (25.2% من الناتج المحلي الاجمالي) مقابل 1,883 مليون (22.6%) في العام 2010.

ويعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة السلطة الفلسطينية وفقاً للأساس النقدي خلال العام 2010 وأرباع العام 2011:

### 3-1 تحليل بنود الإيرادات والمنح

#### الربع الرابع

تشير البيانات الربعية خلال العام 2011 إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية خلال الربع الرابع من العام 2011 بنسبة 20% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 123 مليون دولار، وتعود الزيادة في هذا البند إلى ارتفاع إيرادات ضريبية القيمة المضافة تحديداً والتي بلغت 61 مليون دولار بمعدل نمو بلغ 63% مقارنة بالربع السابق. ومن الجدير ذكره بأن الإيرادات الضريبية ارتفعت بنسبة 17% مقارنة بالربع المناظر من عام 2010. من جهة أخرى، انخفضت كل من الإيرادات غير الضريبية وإيرادات المقاصة بمقدار 37 و7% خلال الربع الرابع 2011 مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. وفيما يخص المنح والمساعدات الخارجية، فقد انخفضت بشكل ملحوظ خلال الربع الرابع 2011 مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام بنحو 66.5%.

✧ ظلت الإيرادات العامة للموازنة على مستواها تقريباً بين العامين (3.2 مليار دولار تقريباً)، هذا على الرغم من انخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 23%. والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 14.5% بين العامين (إلى 2.2 مليار دولار).

✧ جاءت معظم الزيادة في الإيرادات المحلية من الارتفاع في إيرادات المقاصة (زيادة بمقدار 19% إلى 1.5 مليار دولار).

✧ جاء الانخفاض الصافي الكبير في المساعدات الخارجية (23%) نتيجة انخفاض المساعدات لدعم الموازنة الجارية (بمقدار 30%) في الوقت الذي حدث فيه زيادة في المساعدات الدولية لدعم الانفاق التطويري.

✧ انخفضت النفقات العامة بمقدار طفيف بين العامين (إلى 3.2 مليار دولار). وجاء هذا الانخفاض أساساً من انخفاض النفقات التطويرية بمقدار 7.6% مقابل ثبات النفقات الجارية تقريباً بين العامين.

✧ ارتفعت حصة الرواتب والأجور من إجمالي الإنفاق الجاري بمقدار 5 نقاط مئوية (إلى 57%) بين العامين.

✧ انخفض العجز في الموازنة الجارية قبل المساعدات بمقدار 28% (إلى 776 مليون دولار) في العام 2011. ولكن نظراً للانخفاض الكبير في المساعدات الدولية فإن العجز الكلي (الجاري والتطويري) بعد المساعدات الأجنبية ارتفع إلى 95 مليون دولار في العام 2011 مقابل عجز بمقدار 81 مليون في العام 2010.

جدول 3-2: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال العام 2010 وأرباع العام 2011

2011	2011				2010	البيان
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
2,176	514.2	545.2	536.1	580.6	1,900.3	إجمالي الإيرادات المحلية (صافي) مليون دولار
69.0	76.9	54.2	78.5	72.9	59.8	كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)
73.7	50.9	76.2	68.7	79.5	63.7	كنسبة إلى النفقات الجارية (%)
24.8	23.2	24.3	23.5	28.6	22.8	كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
977.5	154.1	459.8	147.3	216.3	1,276.9	المنح والمساعدات (مليون دولار)
31.0	23.1	45.8	21.5	27.1	40.2	كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)
33.1	15.3	64.3	18.9	29.6	42.8	كنسبة إلى النفقات الجارية (%)
11	7	20.5	6.5	10.6	15.3	كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
8,768.6	2,212.5	2,242.7	2,280.6	2,032.6	8,330.6	إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) *

المصدر: جدول رقم (3-1)  
\* الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع للعام 2010 مقدر من قبل فريق البحث في حين أن مصدر البيانات خلال الأرباع للعام 2011 هو الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

## المقارنة السنوية

كانت قيمة المنح والمساعدات الدولية في العام 2011 هي الأدنى منذ العام 2008 (977 مليون دولار في عام 2011 مقارنةً بنحو 1.8 مليار دولار في العام 2008). انخفضت المساعدات الدولية بمقدار 23% خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010. وذهب 83% من المساعدات لدعم الموازنة والباقي لدعم المشاريع التطويرية. وجاء نحو ثلث المساعدات الدولية لدعم الموازنة من الدول العربية (انظر الجدول 3-3).

## جدول 3-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية

خلال العام 2010 وأرباع العام 2011

(مليون دولار)

2011	2011				2010	البيان
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
808.7	132.6	362.9	122.0	191.1	1,147.6	دعم الموازنة
286.2	0	207.3	26.0	52.9	230.8	- منح عربية
522.4	132.6	155.6	96.1	138.1	916.8	- منح دولية
287.1	81.5	72.1	45.1	88.5	374.7	الآلية الفلسطينية الأوروبية
170.0	50.5	33.3	36.7	49.6	285.3	البنك الدولي
50.3	0	50.3	0.0	0.0	222.9	الولايات المتحدة
15.0	0.7	0.0	14.4	0.0	33.9	أخرى
168.7	21.4	96.9	25.2	25.1	130.5	التمويل التطويري
977.4	154.1	459.8	147.3	216.2	1,278.1	إجمالي التمويل الخارجي

المصدر: جدول رقم (7) - جدول الدعم الخارجي - البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية. بيانات المنح والمساعدات للأرباع الخاصة بالعام 2011 منشورة بالشيكول وقد تم أخذ سعر الصرف الشهري المعتمد لدى المصدر وتحويلها للدولار ومن ثم احتساب المجاميع الشهرية لكل ربع. البيانات الواردة بخصوص الربع الرابع من العام 2011 هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وهي عرضة للتحديث والتقيح.

## 3-2 تحليل بنود النفقات العامة

## الربع الرابع

شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنحو 4.6% (إلى 800 مليون دولار) خلال الربع الرابع مقارنة مع الربع الثالث من العام 2011. وجاء الارتفاع في النفقات العامة بسبب ارتفاع النفقات التطويرية بمقدار 51% مقابل ارتفاع طفيف في النفقات الجارية (1.5%). جاء الارتفاع في النفقات الجارية جراء زيادة نفقات غير الأجور (تشغيلية وتحويلية ورأسمالية) وارتفاع الإنفاق على صافي الإقراض في ظل تراجع طفيف في فاتورة الرواتب لهذا الربع<sup>26</sup>.

<sup>26</sup> تستحوذ فاتورة الأجور والرواتب على حصة الأسد من النفقات الجارية وبنسبة 54.2% (393.6 مليون دولار)، وتشير البيانات إلى حدوث انخفاض في فاتورة الأجور والرواتب مقومة بالدولار بنحو 3.9% مقارنة بالربع الثالث من العام 2011، وبنحو 7% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، غير أن فاتورة الرواتب مقومة بعملة الشيكول (عملة الصرف الفعلية) لم يطرأ عليها تغير يُذكر (ارتفاع بنحو 0.4%)، وهو ما يدل على أن جزء من التراجع في فاتورة الرواتب مقومة بالدولار مرده ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكول (سعر الصرف يعادل 3.55 شيكل لكل دولار خلال الربع الثالث مقابل 3.72 للربع الرابع).

أما إجمالي الإيرادات المحلية الصافية فقد شهدت ارتفاعاً بمقدار 14.5% خلال العام 2011 مقارنةً بالعام 2010. وعند استعراض مكونات إجمالي الإيرادات المحلية تشير البيانات إلى استحواد إيرادات المقاصة على حصة الأسد بنسبة 68% تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 22%، ثم الإيرادات غير الضريبية بنسبة 10%.

ارتفعت إيرادات المقاصة خلال العام 2011 بنحو 20% مقارنة مع العام 2010، لتبلغ 1.5 مليار دولار<sup>25</sup>. وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية فقد ارتفعت خلال العام 2011 بمقدار 1.6% مقارنة مع العام 2010. من جهة أخرى، انخفضت الإيرادات غير الضريبية خلال العام 2011 بنسبة 18.6% مقارنة مع العام 2010 لتبلغ 220 مليون دولار.

<sup>25</sup> إيرادات المقاصة يتم تحصيلها بالشيكول، وعليه فإن القيمة الاسمية لهذا البند مقوماً بالدولار تتأثر بشكل كبير بتذبذبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكول.

21.5 مليون دولار فقط. أي أن الجزء الأكبر من الإنفاق التطويري خلال هذا الربع تم تمويله من الموارد المحلية.

#### المقارنة السنوية

انخفضت النفقات العامة بمقدار طفيف بين العامين (إلى 3.2 مليار دولار). وجاء هذا الانخفاض أساساً من انخفاض النفقات التطويرية بمقدار 7.6% مقابل ثبات النفقات الجارية تقريباً بين العامين. وعند النظر إلى هيكلية النفقات الجارية يلاحظ ارتفاع فاتورة الرواتب والاجور بمقدار 7.4% بين العامين مقابل انخفاض نفقات غير الاجور بنحو 1.9% وتراجع صافي الاقراض بنحو 47%.

وبشكل عام، يلاحظ انخفاض نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطتين مؤبتيين خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010 (انظر الجدول 3-4).

سجل الإنفاق على صافي الإقراض ارتفاعاً ملحوظاً بنحو 70% خلال الربع الرابع من عام 2011 مقارنة مع الربع الثالث ليبلغ نحو 48 مليون دولار<sup>27</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن حصة صافي الإقراض من النفقات الجارية هي في تراجع مستمر (من 8.2% في الربع الثالث من العام 2010 إلى حوالي 6% خلال الربع الرابع من العام 2011). ولقد عزت وزارة المالية الفلسطينية ارتفاع صافي الاقراض خلال الربع الرابع إلى تسجيل مبالغ سابقة مستحقة بقيمة 13 مليون شيكل. غير أن هذا لا يفسر الرقم إذ أن الزيادة بين الربعين المتتاليين أعلى من ذلك بكثير ويصل لحوالي 65 مليون شيكل.

كما ارتفعت النفقات التطويرية خلال الربع الرابع من عام 2011 لتبلغ 74.4 مليون دولار مقارنة مع 49.1 مليون دولار خلال الربع السابق. علماً أن المخصص من المنح والمساعدات الخارجية نقداً للتمويل التطويري بلغ حوالي

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة خلال العام 2010 وأربعاء العام 2011

2011	2011				2010	البيان
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
2,951.8	725.9	715.5	780.0	730.4	2,983.2	النفقات الجارية (مليون دولار)
90.9	90.7	93.6	87.7	92.0	91.6	كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)
33.7	32.8	31.9	34.2	35.9	35.8	كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
296.2	74.4	49.1	109.4	63.2	275.1	النفقات التطويرية (مليون دولار)
9.1	9.3	6.4	12.3	8.0	8.4	كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)
3.4	3.4	2.2	4.8	3.1	3.3	كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
3,247.9	800.3	764.6	889.5	793.5	3,258.3	إجمالي النفقات العامة (مليون دولار)
37	36.2	34.1	39	39	39	كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: جدول 3-1

### 3-3 الفائض/العجز المالي

#### الربع الرابع

المحلي الإجمالي مقارنة مع 7.6% في الربع الثالث من العام 2011. وعند إضافة صافي تراكم المتأخرات خلال الربع الرابع 2011 (110 مليون دولار) إلى العجز الجاري على الأساس النقدي (212 مليون) يتضح أن العجز الجاري على أساس الالتزام بلغ 322 مليون دولار (انظر القسم 3-4).

أدى ارتفاع النفقات الجارية وتراجع إجمالي الإيرادات المحلية إلى ارتفاع العجز الجاري (أساس نقدي) خلال الربع الرابع ليبلغ حوالي 212 مليون دولار مقارنة مع 170 مليون خلال الربع السابق. غير أن هذا العجز بقي أقل من نظيره في العام 2010 (365 مليون دولار). وبشكل عام فقد شكّل هذا العجز حوالي 9.6% من الناتج

<sup>27</sup> يمثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم تحويلها بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة ولتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر عبر المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية.

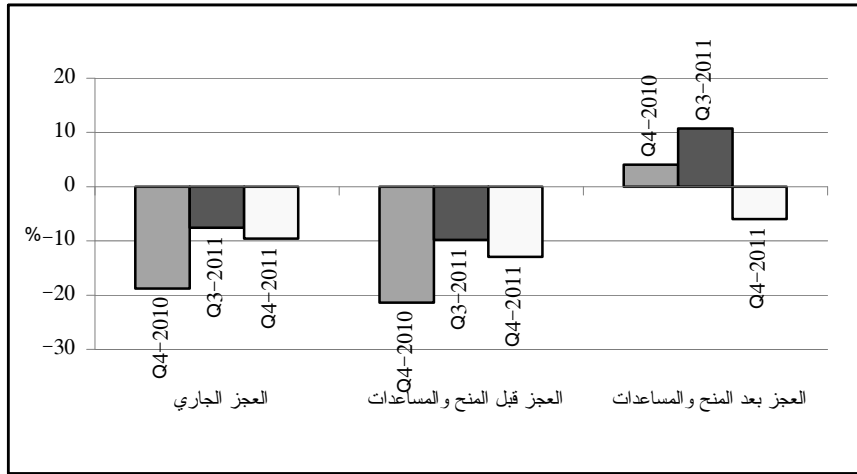
أن التحسن النسبي في سعر صرف الدولار بين الربعين المتناظرين (من 3.62 إلى 3.72) من شأنه أن يخفض قيمة العجز مقوماً بالدولار ما بين الربعين المتناظرين لصالح الربع الحالي.

✧ إعادة ما يقارب من 67 مليون دولار كإرجاعات ضريبية خلال الربع الرابع من العام 2010 في حين لم تتضمن موازنة الربع الرابع 2011 أية إرجاعات ضريبية.

إن التطورات على أداء الموازنة خلال الربع الرابع مقارنةً مع الربع المناظر من العام 2010، التي جاءت نتيجة تراجع النفقات الجارية وارتفاع الإيرادات المحلية لا يعبر عن تغيير هيكلي بل يمكن تفسيره بالاستناد إلى عوامل تفصيلية أخرى:

✧ شهد الربع الرابع من عام 2010 ارتفاعاً غير اعتيادي في فاتورة الأجور بسبب قيام وزارة المالية بدفع مبلغ 148.5 مليون دولار في شهر تشرين الأول كدفعة مستحقة على حساب الأجور لشهر أيلول 2009. كما

شكل 3-1: مؤشرات العجز المالي كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الربع الرابع 2010 والربعين الثالث والرابع 2011



المصدر: جدول 1-3.

94.4 مليون دولار في العام 2011 مقابل عجز بمقدار 81 مليون في العام 2010.

### 3-4 صافي تراكم المتأخرات: العجز المالي بين الأساس النقدي وأساس الالتزام

#### الربع الرابع

بلغ صافي تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2011 حوالي 110 مليون دولار<sup>28</sup>. وتوزع هذا البند بين مطلوبات السلطة الفلسطينية بنحو 7.6 مليون دولار ومستحقات عليها بنحو 117.7 مليون دولار. أما المستحقات المترتبة على السلطة الفلسطينية فقد توزعت

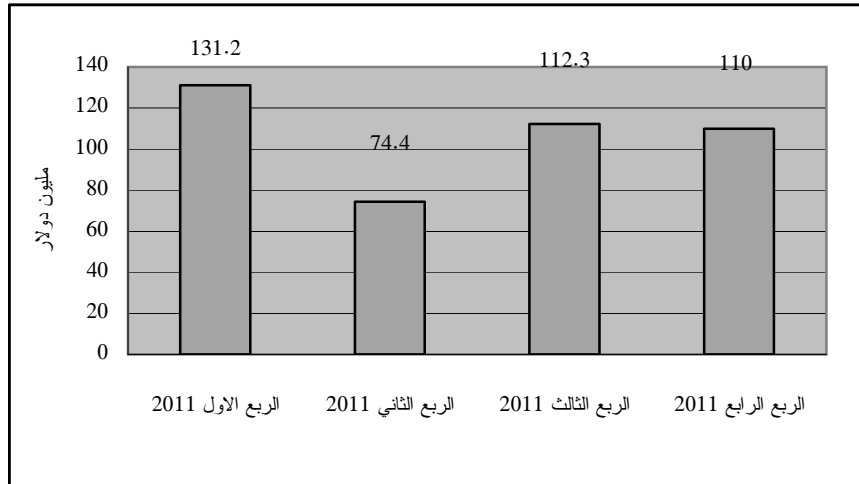
وعلى صعيد العجز الكلي (الجاري والتطويري) قبل المنح والمساعدات الخارجية فقد بلغ حوالي 286 مليون دولار (13% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 9.8% للربع السابق). أما فيما يخص رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات، فقد سجل عجزاً بحوالي 132 مليون دولار، مقارنة مع فائض بحوالي 240.4 مليون دولار للربع السابق ومقارنة بفائض بلغ 52.5 مليون دولار خلال الربع المناظر من العام السابق، وهذا بسبب تراجع المنح المقدمة للسلطة الوطنية خلال هذا الربع، الأمر الذي ساهم في زيادة الدين المحلي المستحق للمصارف المحلية كما سنرى لاحقاً.

#### المقارنة السنوية

انخفض العجز الجاري بمقدار 28% (إلى 776 مليون دولار) في العام 2011 مقارنة بالعام السابق. ولكن نظراً للانخفاض الكبير في المساعدات الدولية فإن العجز الكلي (الجاري والتطويري) بعد المساعدات الخارجية ارتفع إلى

<sup>28</sup> بند صافي تراكم المتأخرات = المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية ناقص الالتزامات المستحقة عليها، ويعبر هذا البند عن المبالغ التي يتوجب على السلطة دفعها أو استلامها والتي لم تقم بدفعها أو استلامها بعد. وصافي تراكم المتأخرات هو الفارق بين أرقام الموازنة على الأساس النقدي وعلى أساس الالتزام.

## شكل 3-2: التطورات الربعية على صافي تراكم المتأخرات خلال أرباع العام 2011\*



المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية  
\* البيانات محدثة وتختلف عن التي وردت في أعداد المراقب السابقة.

## جدول 3-5: بنية المتأخرات على السلطة الوطنية (مليون شيكل)

2011	2010	2009	
			مساهمات لصندوق التقاعد
374	185	171	- حصة العاملين
573	172	355	- حصة الحكومة
353	92	460	نفقات غير مسددة
0	103-	77	صافي الاقراض
270	88	118	مشاريع تطوير
368	39	140-	استرجاع ضرائب
<b>1,938</b>	<b>394</b>	<b>1,040</b>	<b>المجموع</b>
3.58	3.73		سعر صرف الموازنة الفعلي دولار/شيكال

المصدر: صندوق النقد الدولي، آذار 2012.

## 3-5 إيرادات المقاصة

العائد من ضريبة القيمة المضافة بنحو 6%. كما يلاحظ أيضاً أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاثة في إيرادات المقاصة هي متساوية تقريباً (الثالث لكل منها). وساهمت إيرادات المقاصة بنحو 72% من إجمالي الإيرادات المحلية في الموازنة في الربعين الثالث والرابع من العام 2011.

## المقارنة السنوية

ارتفعت إيرادات المقاصة بمقدار 13.2% خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010. وعند النظر في مكونات المقاصة يلاحظ ارتفاع إيرادات القيمة المضافة بمقدار 19%. كما ارتفعت إيرادات الجمارك بمقدار 16%،

## الربع الرابع

يعرض الجدول 3-6 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام خلال العام 2011. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 351 مليون دولار خلال الربع الرابع لعام 2011. وهذا يمثل انخفاضاً بنحو 7.3% عن الربع السابق ونمواً بمقدار 4.5% مقارنة بالربع المناظر.

وعند النظر في مكونات المقاصة يلاحظ تراجع إيرادات ضريبة المحروقات بنسبة 5.4%، وانخفاض إيرادات الجمارك (تعكس تراجع الاستيراد) بنسبة 5%، وتراجع

المقاصة في إجمالي الإيرادات المحلية بمقدار 5 نقاط مئوية (إلى 70%)، ولكن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلت على حالها تقريباً.

وإيرادات المحروقات بمقدار 4.6%. يلاحظ عدم تحصيل ضرائب شراء خلال العام 2011 مقابل تحصيل 3.7 مليون دولار خلال العام 2010. وارتفعت مساهمة إيرادات

**جدول 3-6: إيرادات المقاصة خلال العام 2010 وأربعاء العام 2011\***

(مليون دولار)

2011	2011				2010	البيان
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
1,425.3	351.3	379	365.4	329.6	1,258.8	إيرادات مقاصة
504.7	126.2	132.6	130.0	115.9	434.3	الجمارك
453.2	112.0	119.2	118.0	104.1	379.7	القيمة مضافة
457.4	112.7	119.2	115.6	109.9	437.4	المحروقات
0.0	0	0	0	0	3.7	ضريبة الشراء
8.1	0.5	7.0	0	0.6	0.4	ضريبة الدخل
2.0	-0.1	1.1	1.8	-0.8	3.3	أخرى
69.8	71.3	71.9	68.8	67.2	65.3	إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الإيرادات المحلية الصافية (%)
45.2	52.6	37.7	53.5	41.4	39.6	إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) (%)
16.3	15.9	16.9	16	16.2	16.8	إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي (%)

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.  
\* تجدر الإشارة إلى استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها. الناتج المحلي الإجمالي هو بالأسعار الجارية.

**3-6 الدين العام**

**الربع الرابع**

تقريباً. وجاء نحو نصف هذه الزيادة من زيادة في السديون الداخلية قصيرة الأجل (قروض من المصارف وغيرها) (انظر الجدول 3-7).

شهد الدين العام ارتفاعاً بنحو 14% بين الربعين الثالث والرابع 2011، ووصل إلى 2.2 مليار دولار، بزيادة مقدارها 269 مليون دولار. وجاءت كامل الزيادة في الدين من زيادة الدين المحلي في حين ظل الدين الخارجي ثابتاً

**جدول 3-7: الدين العام خلال العام 2010 وأربعاء العام 2011**

(مليون دولار)

2011			2010			البيان
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
1,098.5	827.6	1,123.7	907.2	839.6	875.6	أ- الدين المحلي
760.9	617.7	NA	NA	NA	NA	مجموع الدين المحلي (قصير الأجل)
337.6	209.9	NA	NA	NA	NA	مجموع الدين المحلي (طويل الأجل)
506.1	376.9	433.4	402.6	345.1	397.8	قروض البنوك
168.5	167.0	NA	NA	NA	NA	(قصير الأجل)
337.6	209.9	NA	NA	NA	NA	(طويل الأجل)
441.0	302.7	529.9	362.2	390.7	369.8	تسهيلات بنكية
441.0	302.7	NA	NA	NA	NA	(قصير الأجل)

2011			2010			البيان
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
142.8	139.3	150.8	133.2	95.0	99.3	قروض هيئة البترول
142.8	139.3	NA	NA	NA	NA	(قصير الأجل)
8.6	8.7	9.6	9.2	8.8	8.8	قروض مؤسسات عامة أخرى
8.6	8.7	NA	NA	NA	NA	(قصير الأجل)
<b>1,114.3</b>	<b>1,116.2</b>	<b>1,046.9</b>	<b>1,044.4</b>	<b>1,043.3</b>	<b>1,071.4</b>	<b>ب- الدين الخارجي</b>
617.2	617.3	539.8	539.2	539.4	552.5	مؤسسات مالية عربية
522.4	522.7	444.1	444.1	444.1	444.1	صندوق الأقصى
43.3	42.4	42.2	42.1	42.6	54.8	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
51.5	52.2	53.5	53.0	52.7	53.6	البنك الاسلامي للتنمية
341.9	342.4	346.2	346.6	348.3	350.6	مؤسسات مالية إقليمية ودولية
297.0	298.0	300.0	301.0	302.9	304.0	البنك الدولي
22.6	22.1	23.9	23.4	23.4	24.6	بنك الاستثمار الأوروبي
3.3	3.4	3.5	3.5	3.4	3.5	الصندوق الدولي للتطوير الزراعي
19.0	18.9	18.8	18.7	18.6	18.5	الأوبك
155.2	156.5	160.9	158.6	155.6	168.3	قروض ثنائية
92.9	92.9	92.9	92.9	92.9	92.9	اسبانيا
31.3	32.4	34.8	32.6	31.2	31.3	ايطاليا
5.2	5.1	5.0	5.0	4.9	4.9	الصين
25.8	26.1	28.2	28.1	26.5	26.3	السويد
0	0	0	0	0	12.9	أخرى
<b>2,212.8</b>	<b>1,943.8</b>	<b>2,170.6</b>	<b>1,951.6</b>	<b>1,882.9</b>	<b>1,947.0</b>	<b>مجموع الدين العام</b>

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

### المقارنة السنوية

ارتفع الدين العام خلال العام 2011 بمقدار 17.5% (إلى 2.2 مليار دولار). وتوزع الدين مناصفة بين الدين المحلي والدين الخارجي، علماً بأن حصة الدين الخارجي كانت 55% في نهاية العام 2010. ويلاحظ أن نحو 65% من الدين المحلي هو عبارة عن ديون قصيرة الأجل (انظر الجدول 3-7).

### صندوق 3: موازنتان حكوميتان لشعب واحد

ذكرنا في العدد الماضي من المراقب الاقتصادي والاجتماعي (العدد 27) أن موازنة العام 2012 لحكومة حماس بلغت 770 مليون دولار (انظر صندوق رقم 3 من المراقب العدد 27). وكان مصدرنا لهذا الرقم والمعلومات عن 2012 لقطاع غزة صحيفة القدس (2011/12/7) التي نقلت مباشرة عن مسؤول في حكومة حماس، ومعلومات حصلنا عليها مباشرة من وزارة المالية في غزة. ولكن اتضح الآن أن تلك المعلومات والأرقام كانت أولية وغير دقيقة. إذ صدر في نهاية شهر آذار الماضي قانون الموازنة العامة للعام 2012 الذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة.

يستفاد من القانون أن موازنة العام 2012 لحكومة حماس تبلغ 869 مليون دولار، وهي موزعة بين 653 مليون للإنفاق الجاري و216 مليون للإنفاق التطويري. ويمثل هذا الرقم زيادة بمقدار 38% عن موازنة العام 2011، التي بلغت 630 مليون دولار فقط.

وذكرت صحيفة البرلمان الصادرة عن المجلس التشريعي في غزة، أن إيرادات الجباية المحلية ستبلغ 174 مليون دولار<sup>29</sup>. أي أن الموازنة تعاني من عجز مقداره 695 مليون دولار. ومن المقرر أن يتم تغطية هذا العجز من المنح والمساعدات الخارجية.

<sup>29</sup> [http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf\\_file/ea0af971-5f3b-46ad-8de9-aa6ac4371242.pdf](http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/ea0af971-5f3b-46ad-8de9-aa6ac4371242.pdf)

تخصص الموازنة نحو 47% من إجمالي النفقات العامة إلى بند الأجور والرواتب. ويتكوّن بند الأجور والرواتب من:

- ✦ الرواتب والأجور: 262 مليون دولار.
- ✦ علاوة غلاء المعيشة: 66 مليون دولار.
- ✦ علاوة المخاطرة للمهن الطبية: 22 مليون دولار.
- ✦ تسديد المتأخرات: 48 مليون دولار.
- ✦ تكلفة الاحداثات الوظيفية: 6 مليون دولار.

يعرض الجدول 1 التوزيع القطاعي للإنفاق المخطط. ويتضح من الجدول أن أكثر من ثلث الإنفاق الإجمالي (45% من الجاري) ذهب إلى قطاع الإدارة المالية. بينما بلغت حصة الأمن والنظام العام 39% من الإنفاق الجاري.

### جدول 1: التوزيع القطاعي لموازنة حكومة حماس للعام 2012

المخصصات المخططة (بالمليون دولار)	كثسبة إلى الإنفاق الكلي (%)	القطاعات المكونة للموازنة
296	36%	قطاع الإدارة المالية (وزارة المالية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطة المياه، المتقاعدون، الاحتياطات المالية)
253	31%	قطاع الأمن والنظام العام (وزارة الداخلية والأمن، وزارة العدل، وزارة الحكم المحلي، سلطة الأراضي، ديوان القضاء الشرعي، النيابة العامة، مجلس القضاء الأعلى)
823	29%	قطاع الخدمات الاجتماعية/ (وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة شؤون المرأة، وزارة شؤون الأسرى والمحررين، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العمل)
4.11	1.5%	قطاع التنمية الاقتصادية/ (وزارة الاقتصاد، وزارة التخطيط، وزارة الأشغال العامة، وزارة الزراعة، سلطة الطاقة، سلطة جودة البيئة)
7	0.9%	قطاع الإدارة العامة/ (المجلس التشريعي، مجلس الوزراء، ديوان الرقابة، ديوان الموظفين العام)
5.15	0.7%	قطاع النقل والمواصلات (وزارة النقل والمواصلات، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)
4	0.5%	قطاع الخدمات الثقافية (المكتب الإعلامي الحكومي، وزارة السياحة، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الثقافة)
0.460	0.07%	قطاع الشؤون الخارجية / (وزارة الشؤون الخارجية)
815*	100%	المجموع

المصدر: صحيفة البرلمان الصادرة عن المجلس التشريعي في غزة بتاريخ 2012/4/5  
\* إجمالي إنفاق الموازنة للعام 2012 باستثناء (تسديد المتأخرات وتكلفة الاحداثات الوظيفية)

تمثل موازنة حكومة حماس للعام 2012 ما نسبته 25% فقط من موازنة السلطة في رام الله للعام نفسه، والتي بلغت 3.5 مليار دولار. ويمكن إجراء مقارنة سريعة بين موازنة حكومة حماس وموازنة السلطة الوطنية في رام الله للعام 2012 (انظر الجدول 2).

### جدول 2: مقارنة بين موازنتي حكومة حماس والسلطة الوطنية في رام الله للعام 2012

البند	القيمة (بالمليون دولار)		التوزيع النسبي (%)		كثسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
	حكومة حماس	السلطة الوطنية	حكومة حماس	السلطة الوطنية	حكومة حماس	السلطة الوطنية
صافي الإيرادات المحلية (والمقاصة)	174	2,235	20%	63%	8.6%	23%
إجمالي النفقات	869	3,537	100%	100%	43%	36%
رواتب وأجور	405	1,793	47%	51%	20%	18%
نفقات تشغيلية	97	516	11%	15%	4.8%	5.2%
نفقات تحويلية	123	754	14%	21%	6%	7.7%
نفقات رأسمالية	28	21	3%	0.6%	1.4%	0.2%
نفقات تطويرية	216	350	25%	10%	10.7%	3.5%
العجز الإجمالي بعد خصم الإيرادات المحلية	695	1,302	80%	37%	34.5%	13.3%

المصدر: احتسبت الأرقام بناء على بيانات مشروع موازنة السلطة 2012. وبناء على بيانات صحيفة البرلمان الصادرة عن المجلس التشريعي في غزة بتاريخ 2012/4/5  
الموقع الإلكتروني لصحيفة البرلمان [http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf\\_file/ea0af971-5f3b-46ad-8de9-aa6ac4371242.pdf](http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/ea0af971-5f3b-46ad-8de9-aa6ac4371242.pdf)  
\* تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة في العام 2012 بزيادة قدرها 9% عن الناتج في العام 2011. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.  
تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي للعام 2012 حسب توقع مشروع موازنة السلطة للعام 2012 ب 9,771 مليون دولار.

يلاحظ من الجدول مباشرة أن التمويل الذاتي لموازنة السلطة الوطنية يبلغ 63% من إجمالي الإنفاق، في حين انه لا يزيد على 20% في موازنة حكومة حماس. أما بالنسبة لتوزيع النفقات بين الرواتب والأجور والنفقات التحويلية والتشغيلية فإنها متقاربة. التمايز الواضح هو في تخصيص حكومة حماس لنحو ربع إجمالي الإنفاق إلى المشاريع التطويرية، في حين لا تزيد هذه النسبة على 10% في موازنة السلطة الوطنية في رام الله.

أخيراً يجدر بنا تكرار ما ذكرناه في العدد الماضي من المراقب أن إجمالي النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في غزة أعلى فعلياً من نسبة 43% المذكورة في الجدول (الرقم بالنسبة للضفة الغربية هو 36%). والسبب في ذلك أن السلطة الوطنية تحول نحو 120 مليون دولار شهرياً إلى قطاع غزة (كرواتب للموظفين ومدفوعات لاستهلاك الوقود والكهرباء والتحويلات الأخرى). وعند أخذ هذا بعين الاعتبار فإن إجمالي الإنفاق العام في قطاع غزة يرتفع إلى 2,309 مليون دولار في السنة (1,440 مليون من رام الله + 869 مليون من موازنة حكومة حماس). وبالتالي ترتفع نسبة الإنفاق العام في غزة إلى 115% من الناتج المحلي الإجمالي في القطاع.

#### 4- القطاع المصرفي<sup>30</sup>

- ✧ نمو محفظة الأوراق المالية للاستثمار بنحو 33.9%.
- ✧ تراجع مجموع صافي الاستثمارات بنسبة 55.7%.

##### جانب الخصوم:

- ✧ نمو إجمالي الودائع بحوالي 4.4%.
- ✧ نمو ودائع الجمهور (العملاء) بنحو 2.2%.
- ✧ ارتفاع رأس مال المصارف (صافي حقوق الملكية) بنسبة 2.2%.

سجلت موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نمواً بنسبة 2.8% نهاية الربع الرابع 2011 مقارنة مع الربع الثالث. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، نجد أن نمواً بنسبة 6% (520 مليون دولار) قد تحقق. وشهدت البنود الرئيسية المكونة لجانب الميزانية المجمعة العديد من التقلبات خلال الربع الأخير للعام 2011، مقارنة بالربع السابق، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

##### جانب الأصول:

وفي نهاية الربع الأخير من العام 2011 ارتفع عدد الفروع والمكاتب بفرعين جديدين، ليصبح عددها 226 فرعاً ومكتباً. في حين بقي عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ثابتاً عند 18 مصرفاً.

- ✧ نمو صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 8.3%.
- ✧ تراجع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 2.7%.
- ✧ ارتفاع أرصدة المصارف داخل الأراضي الفلسطينية بنسبة 29.8%.

جدول 4-1: عدد المصارف والفروع في الأراضي الفلسطينية موزعة بين محلي ووافد خلال العام 2011

عدد الفروع والمكاتب				عدد المصارف	
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
118	118	117	111	8	المصارف المحلية
108	106	106	105	10	المصارف الوافدة
<b>226</b>	<b>224</b>	<b>223</b>	<b>216</b>	<b>18</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية

<sup>30</sup> بيانات أولية قابلة للتعديل

## 1-4 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف

2011، مقارنة بالربع السابق من نفس العام. وبالرغم من ذلك يلاحظ وجود تراجع في بعض البنود التفصيلية في كلا الجانبين من الميزانية. وفيما يلي عرض لأهم هذه التغيرات والتطورات.

يلخص الجدول 2-4 أهم البنود الرئيسية للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. ويتضح من خلال الجدول أن معظم البنود في جانبي الأصول والخصوم قد أظهرت ارتفاعات متفاوتة خلال الربع الأخير من العام

## جدول 2-4: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني

للفترة من الربع الرابع 2010 - الربع الرابع 2011

(مليون دولار)

2011				2010		البيان
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	البيان الميزانية	
9,110.3	8,860.5	8,837.2	8,728.9	8,589.9	الأصول (الإجمالي)	
496.7	545.4	539.6	497.9	542.8	النقدية والمعادن الثمينة	
3,743.7	3,722.2	3,502.2	3,782.3	3,949.3	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	
826.3	629.5	582	588.7	574.1	محفظة الأوراق المالية	
3,482.8	3,215.2	3,434.8	3,094.8	2,825.5	التسهيلات الائتمانية المباشرة	
5.9	5.2	5.4	3.7	3.6	القبولات المصرفية	
137.4	310.2	311.5	357.8	349.6	الاستثمارات	
171.3	163.3	152.9	142.7	144.2	الأصول الثابتة	
246.2	269.5	308.7	261.0	200.8	الأصول الأخرى	
9,110.3	8,860.5	8,837.2	8,728.9	8,589.9	المطلوبات (الإجمالي)	
646.5	474.8	452.8	418.6	420.6	أرصدة سلطة النقد والمصارف	
6,972.5	6,820.5	6,950.3	6,928.8	6,802.2	إجمالي ودائع الجمهور	
16.2	17.7	17.8	13.4	15.3	القبولات المنفذة والقائمة	
122	217.4	117.5	114.5	108.3	المطلوبات الأخرى	
171.1	173.8	167.1	155.7	147.9	مخصص ضرائب وأخرى	
1,182	1,156.3	1,131.7	1,098.6	1,095.6	حقوق الملكية	

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

## 1. جانب الأصول (الموجودات)

كذلك تراجع الاستثمارات بنسبة 61%، والنقدية والمعادن الثمينة بمقدار 8.5% خلال نفس الفترة.

## ✧ التسهيلات الائتمانية المباشرة

بلغ الوزن النسبي للتسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الأخير من العام 2011 حوالي 38.2% من مجموع موجودات المصارف، مرتفعاً بذلك بنحو نقطتين مؤنيتين مقارنة بالربع السابق، و2.7 نقطة مئوية عن وزنها في الربع المناظر من العام 2010. وقد تراكمت هذه الزيادة مع

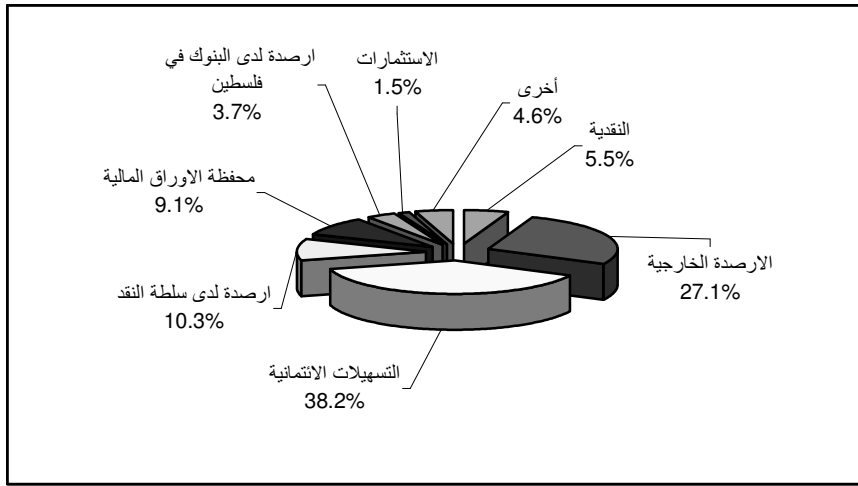
حَقَّق صافي موجودات المصارف نمواً بنسبة 2.8% خلال الربع الأخير من العام 2011 مقارنة مع الربع الثالث، و6% وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، أي أن زيادة بحوالي 520 مليون دولار قد تحققت خلال عام في هذا البند. سجلت التسهيلات الائتمانية المباشرة نمواً بنسبة 23%، وسجلت محفظة الأوراق المالية للاستثمار نمواً بنسبة 44%، وارتفعت الأصول الثابتة بنسبة 19% بين الربع الرابع 2011 والربع المناظر 2010. بالمقابل انخفضت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف بنسبة 5%،

توزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الأخير من العام 2011 بحسب نوع التسهيل بين 71.7%، وقيمة بلغت نحو 2,496 مليون دولار للقروض، وبنسبة 28.1%، وبقية 978.8 مليون دولار للجاري مدين، والنسبة الضئيلة الباقية بقيمة 8 مليون دولار للتمويل التأجيري (انظر الشكل 4-2).

نمو فعلي لتلك التسهيلات بنسبة 8.3% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 12.5% مقارنة مع الربع المناظر قبل عام.

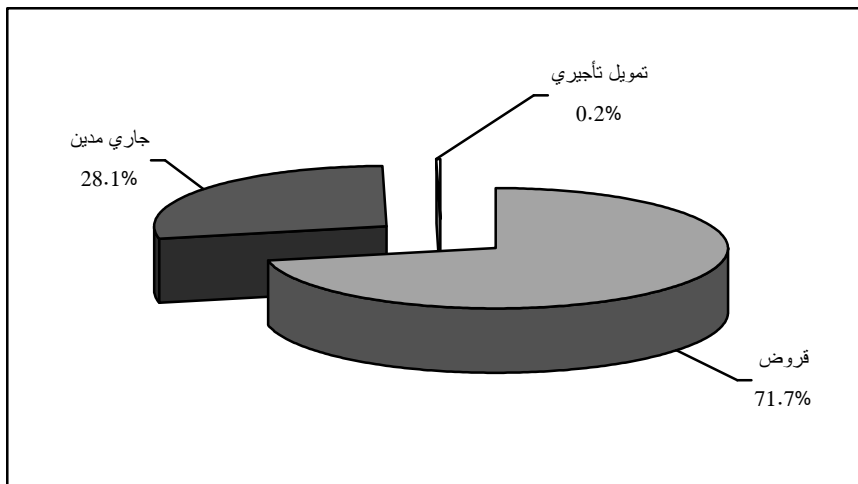
جاء النمو في التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربع الأخير من العام 2011 نتيجة لارتفاع كل من تسهيلات القروض والجاري مدين، حيث ارتفعت الأولى بنسبة 6.3% (149 مليون دولار)، أما الثانية فسجلت نمواً بنحو 13.7% (118.2 مليون دولار) مقارنة بالربع الثالث من نفس العام.

شكل 4-1: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الأخير من العام 2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 4-2: توزيع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بحسب نوع التسهيل في الربع الأخير 2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

وتوزعت التسهيلات الائتمانية بين الضفة الغربية وغزة، بنسب 91%، و9% للمنطقتين على التوالي. تجدر الإشارة إلى نمو حصة قطاع غزة بمقدار 60% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010 (انظر الجدول 3-4).

توزعت التسهيلات الائتمانية في نهاية الربع الأخير 2011 بين عملة الدولار الأمريكي بنسبة 63%، تلتها عملة الشيكل الإسرائيلي بنسبة 24%، ثم الدينار الأردني 12% (انظر الجدول 3-4).

كما توزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الأخير من العام 2011 ما بين القطاعين العام والخاص بنسبة 32% وبقيمة 1,109 مليون دولار للقطاع العام، و68%، وبقيمة 2,374 مليون دولار للقطاع الخاص. ويتضح من خلال هذه النسب نمو حصة القطاع العام من التسهيلات المباشرة خلال الربع الأخير من العام بنحو 4.6 نقطة مئوية عما كانت عليه في الربع الثالث من العام. على أن الزيادة في حصة القطاع العام هذه جعلت تلك الحصة تعود إلى مستوياتها المعهودة سابقاً قبل الربع الثالث.

جدول 3-4: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة من الربع الأخير 2010-الربع الأخير 2011 (مليون دولار)

2011		2010		
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	
حسب التوزيع الجغرافي				
3174.6	2937.4	3173.3	2858.6	2633.2
308.2	277.8	261.5	236.2	192.3
حسب الجهة المستفيدة				
1108.9	856.4	1118.1	915.7	837.4
2318.2	2303.8	2256.2	2116.8	1930.3
55.7	55.0	60.5	61.3	57.8
حسب نوع التسهيل				
2496.0	2347.1	2316.2	2169.7	1953.9
978.8	860.6	1111.1	918.2	864.7
8.0	7.5	7.5	6.9	6.9
حسب نوع العملة				
2206.7	2009.8	2011.5	1873.3	1714.9
404.9	419.5	454.0	320.5	236.6
851.2	764.4	948.6	879.8	857.8
20.0	21.5	20.7	21.2	16.2

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف  
\* القروض في الضفة الغربية تشمل القروض المقدمة للسلطة الوطنية، وكذلك القروض المقدمة لغير المقيمين.

#### توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات<sup>31</sup>

الأكبر من رصيد تسهيلات القطاع الخاص خلال الربع الأخير من العام 2011، وبنسبة 20%. ثم تمويل السلع الاستهلاكية بنسبة 17%. تلاها قطاع الإنشاءات بنسبة 16.6%.

يظهر الجدول 4-4 توزيع أرصدة التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال أرباع العام 2011. تشير الأرقام إلى استمرار هيمنة قطاع التجارة العامة بشقيها الداخلي والخارجي على الحصة

<sup>31</sup> حصص كل قطاع تشتمل على المخصصات أيضاً، لذا يمكن ظهور فوارق في المجموع بين الأرقام في الجدولين 3-4، 4-4.

جدول 4-4: حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من رصيد تسهيلات القطاع الخاص خلال أرباع العام 2011

القطاع الاقتصادي	حصة القطاع (مليون دولار)							
	الربع الأول	النسبة	الربع الثاني	النسبة	الربع الثالث	النسبة	الربع الرابع	النسبة
العقارات والإنشاءات	368.2	16.4	385.3	16.2	401.3	16.5	406.4	16.6
تطوير الأراضي	83.3	3.7	27.4	1.2	21.9	0.9	22.9	1.0
التعدين والصناعة	287.7	12.8	295.3	12.4	292.5	12.0	302.0	12.3
التجارة الداخلية والخارجية	427.5	19.1	498.3	20.9	497.9	20.5	491.3	20.0
الزراعة والثروة الحيوانية	49.5	2.2	31.8	1.3	31.8	1.3	34.8	1.4
السياحة والفنادق والمطاعم	52.6	2.4	49.4	2.1	51.4	2.1	50.0	2.0
النقل والمواصلات	21.9	1	24.3	1	25.7	1.1	22.6	1.0
الخدمات	458.8	20.5	383.0	16.1	377.9	15.6	295.2	12.0
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	54.5	2.4	70.0	2.9	67.5	2.8	66.3	2.7
تمويل شراء السيارات	93.2	4.3	97.5	4.1	114.5	4.7	118.7	4.8
تمويل السلع الاستهلاكية	172.4	7.7	330.9	13.9	365.8	15.1	417.0	17.0
أخرى في القطاع الخاص	168.8	7.5	188.4	7.9	180.0	7.4	224.7	9.2
<b>المجموع</b>	<b>2,238.4</b>	<b>100</b>	<b>2,381.6</b>	<b>100</b>	<b>2,428.2</b>	<b>100</b>	<b>2,451.9</b>	<b>100</b>

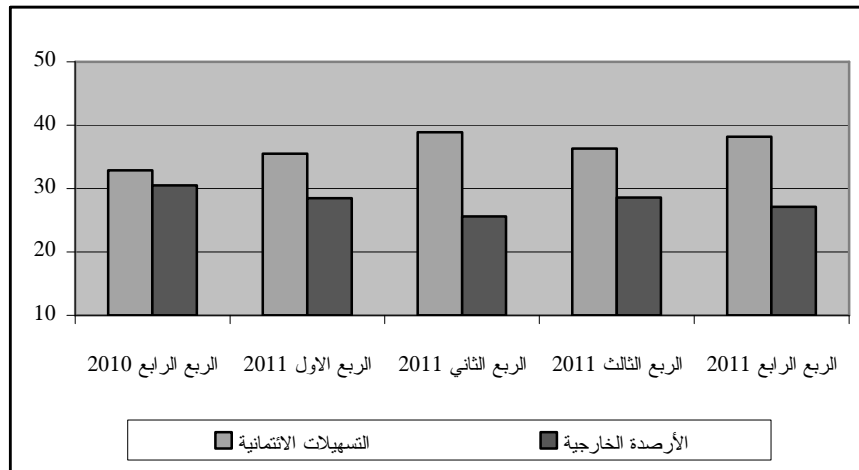
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

#### أرصدة المصارف الخارجية

المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، بتراجع بمقدار 3 نقاط مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010. التراجع في هذا البند، سواء من حيث الحصة أو القيمة الفعلية، يدل على نجاح سياسة سلطة النقد الهادفة إلى خفض مجمل التوظيفات الخارجية وزيادة الائتمان المحلي في الأراضي الفلسطينية (انظر الشكل 4-3).

تمثل الأرصدة الخارجية للمصارف المكون الرئيس لما يعرف بالتوظيفات الخارجية. وهي تتيح مرونة للمصارف لزيادة الائتمان المصرفي للقطاعين العام والخاص دون أن تكون الزيادة إلى أحدهما على حساب الآخر بالضرورة. شكّلت الأرصدة الخارجية للمصارف خلال الربع الأخير من العام 2011، ما نسبته 27% من مجموع موجودات

شكل 4-3: التسهيلات الائتمانية المباشرة والأرصدة الخارجية كنسبة من إجمالي موجودات المصارف في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع 2010 وأرباع العام 2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية - الميزانية المجمعة للمصارف

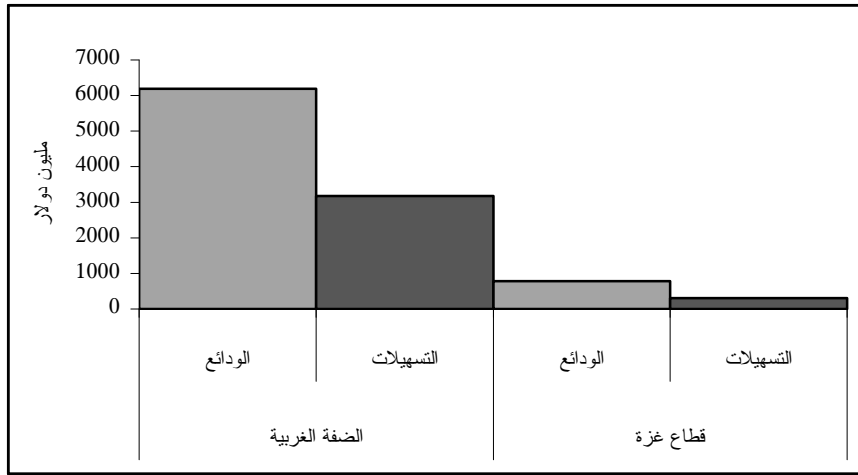
أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية

2. جانب المطلوبات

تعتبر الودائع بشقيها المصرفية وغير المصرفية المكون الرئيس لجانب المطلوبات من الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، فقد شكلت نحو 83.6% من مجموع مطلوبات المصارف خلال الربع الأخير من العام 2011، مقارنة مع 82% في الربع الثالث، ونحو 84% في الربع المناظر من العام 2010. أما حقوق الملكية، وهي المكون الثاني لجانب المطلوبات، فشكلت 13% من تلك المطلوبات دون تغيير يذكر خلال فترة المقارنة.

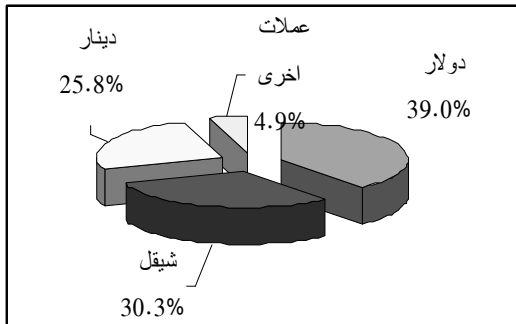
شكلت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية ما نسبته 10% من موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأخير من العام 2011، وبقيمة بلغت نحو 941 مليون دولار. وهي حول معدلاتها خلال العام. توزعت ما بين احتياطات إلزامية بنسبة 65.5%، وحسابات جارية بنسبة 8.5%، وحسابات أخرى بنسبة 26%.

شكل 4-4: التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الرابع 2011

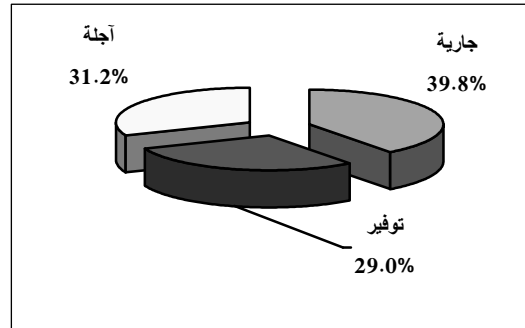


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 4-6: توزيع وودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الأخير 2011



شكل 4-5: توزيع وودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الأخير 2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

## ✧ ودائع الجمهور

4-5). واستمرت سيطرة عملة الدولار الأمريكي على إجمالي ودائع الجمهور لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، مشكّلة 39% منها (2,718.5 مليون دولار). وشكّلت عملة الشيكل نحو 30%، أما الدينار الأردني فكان نصيبه 26% (انظر شكل 4-6).

## 4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

سجّلت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور) زيادة بنحو 3 نقاط مئوية مقارنة بالربع السابق، وبنحو 8.5 نقطة مئوية مقارنة بالربع المناظر قبل عام، لتصل إلى 50%. في مقابل ذلك تراجع الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع كما ذكرنا سابقاً. وسجّلت نسبة تسهيلات القطاع الخاص إلى ودائع ذلك القطاع تراجعاً طفيفاً (انظر الجدول 4-5).

بلغت قيمة ودائع الجمهور نهاية الربع الأخير من العام 2011، حوالي 7 مليار دولار، أو 77% من مجموع مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. وتشير هذه الأرقام إلى أن نمواً بنسبة 2.2% قد طرأ على هذه الودائع مقارنة بالربع السابق. كما أنه يزيد بنحو 2.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2010.

وتوزعت ودائع الجمهور بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الأخير للعام 2011 بنسب 89%، و11% للمنطقتين على التوالي، وهي تكاد تكون نفس نسب التوزيع في الربع السابق.

وخلال الربع الأخير من العام تباينت الأوزان النسبية لأنواع ودائع الجمهور، حيث شكّلت الودائع الجارية ما نسبته 40%، والودائع الآجلة 31%، أما ودائع التوفير فشكّلت 29% من مجموع ودائع الجمهور (انظر شكل

## جدول 4-5: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة من الربع الأخير 2010 - الربع الأخير 2011

(نسبة مئوية)

2011				2010	المؤشر
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	
50.0	47.1	49.4	44.7	41.5	التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية
37.3	37.5	36.2	34.9	32.5	تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص
32.4	34.8	31.0	33.9	36.2	الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع
76.5	77.0	78.7	79.4	79.0	ودائع العملاء/إجمالي الموجودات

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية - الميزانية المجمعّة للمصارف

على عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الأخير من العام 2011 مقارنة بالربع السابق. في حين تراجعت قيمتها بحوالي 6% خلال نفس فترة المقارنة. أما الشيكات المرتجعة فقد تراجعت بشكل طفيف في الربع الأخير لتبلغ 12.5% من عدد الشيكات المقدمّة للتقاص (انظر الجدول 4-6)، بينما بقيت النسبة من حيث القيمة (قيمة المعاد/قيمة المقدم للتقاص) ثابتة عند 7% خلال فترة المقارنة.

## ✧ أرباح المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

بلغ صافي دخل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأخير من العام 2011 حوالي 27.3 مليون دولار، مقارنة مع نحو 29 مليون دولار في الربع السابق. كما بلغ صافي أرباح المصارف لمجمّل العام 2011 حوالي 127.3 مليون دولار، مقارنة مع 142.5 مليون دولار خلال العام 2010.

## 4-3 نشاط غرف المقاصة

تفيد بيانات غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد الفلسطينية في كل من رام الله وغزة، أن نمواً بنسبة 4.5% قد طرأ

جدول 4-6: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها  
للفترة من الربع الأخير 2010 - الربع الأخير 2011

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (%)	القيمة (%)
الربع الرابع 2010	984,926	2,620.4	98,896	155.3	10.0	5.9
الربع الأول 2011	981,188	2,882.7	106,141	167.2	10.8	5.8
الربع الثاني 2011	1,001,249	3,059.2	115,883	175.6	11.6	5.7
الربع الثالث 2011	1,010,402	3,055.7	134,574	213.2	13.3	7.0
الربع الرابع 2011	1,055,827	2,870.8	131,518	202.1	12.5	7.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

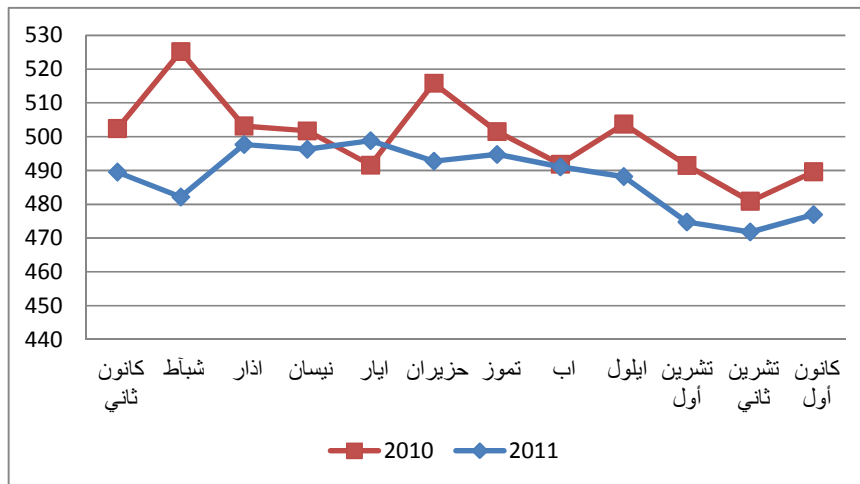
#### 4-4 بورصة فلسطين

المتحدة للتأمين"، وأربع شركات تم إدراج أسهمهما خلال الربع الثاني وهي؛ "فلسطين لتمويل الرهن العقاري"، "العقارية التجارية للاستثمار"، "التكافل الفلسطينية للتأمين"، و"مصنع الشرق للإلكترونيات". والشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبر وفيلات" تم إدراجها في الربع الرابع. وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (8 شركات)، قطاع الصناعة (10 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (9 شركات) وقطاع الخدمات (12 شركة).

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه: مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية<sup>32</sup>: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام الماضي 31.7% مقارنة بـ 29.4% في العام 2010.
- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الرابع من العام المنصرم 46 شركة، حيث شهد العام 2011 إدراج 7 شركات جديدة. شركتان تم إدراج أسهمهما خلال الربع الأول وهما؛ "الوطنية موبايل" و"العالمية

شكل 4-7: مؤشر القدس لأشهر العامين 2010 و2011



المصدر: بورصة فلسطين [www.p-s-e.com](http://www.p-s-e.com)

<sup>32</sup> يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

مؤشرات السيولة: (11.0%)، فلسطين للإستثمار الصناعي (5.6%) وموبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (4.8%).

أما بالنسبة للتطورات في بورصة فلسطين، فتشير المؤشرات بشكل عام إلى انخفاض ملموس في نشاطها خلال العام 2011. فقد أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الرابع من العام الماضي عند 476.93 نقطة متراجعاً بـ 12.67 نقطة (2.6%) عن إغلاق الربع الرابع من العام 2010 (انظر شكل 4-7). ويعود هذا إلى انخفاض مؤشرات كل من قطاع الاستثمار (10.4%)، وقطاع التأمين (3.6%).

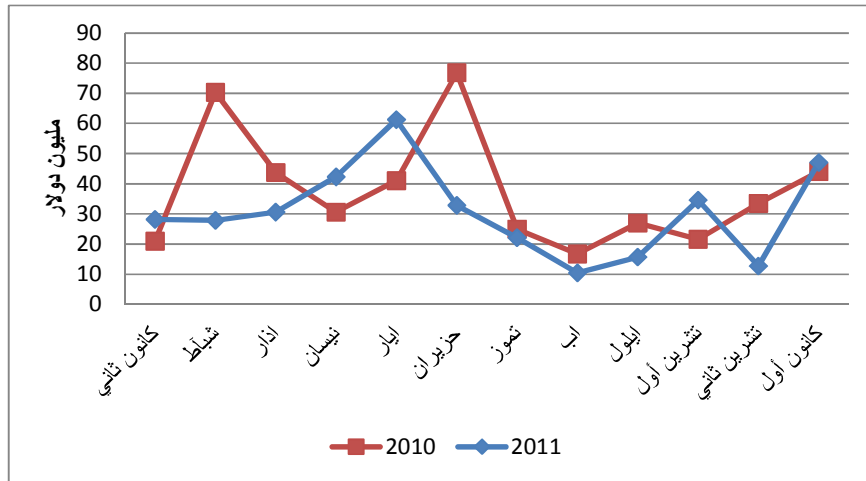
بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين نحو 184.54 مليون سهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 20% مقارنة مع العام 2010. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في العام الماضي نحو 366 مليون دولار، بانخفاض مقداره 19% عن العام 2010 (انظر شكل 4-8).

مؤشرات السيولة: - نسبة قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للعام 2011 نحو 3% مقارنة مع 8% للعام 2010. ويعود هذه الانخفاض إلى ضعف أداء السوق المالي خلال هذا العام. - نسبة الدوران<sup>33</sup>: بلغت هذه النسبة في العام 2011 حوالي 13% مقارنة مع 18% خلال العام 2010. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 25%، قطاع الصناعة 13%، قطاع البنوك والخدمات المالية 12%، قطاع الخدمات 11% وقطاع التأمين 7%.

درجة التركيز<sup>34</sup>:

حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 75% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في العام 2011، وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (36.5%)، فلسطين للتنمية والاستثمار (17.3%)، بنك فلسطين

شكل 4-8: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر خلال العامين 2010 و2011



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

البنوك والخدمات المالية بنسب 27% و19% على التوالي (انظر شكل 4-9). بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الرابع من

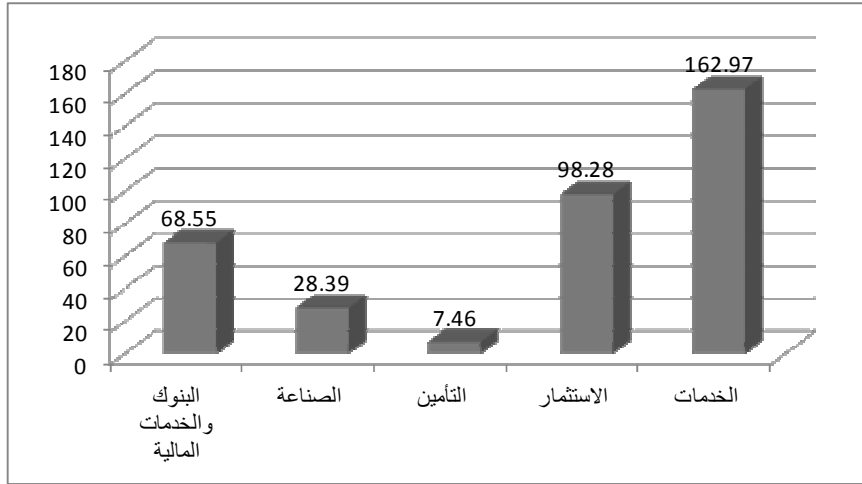
أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر منها في العام 2011، بنسبة 45%، يليه كلا من قطاع الاستثمار وقطاع

<sup>33</sup> يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن يتاج بها الأسهم.

<sup>34</sup> يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم، ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

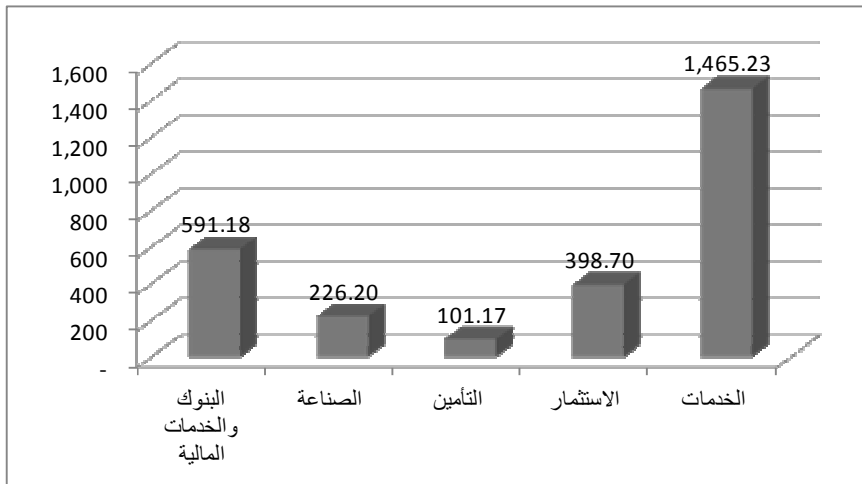
العام 2011 حوالي 2,782 مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 13.6% مقارنةً بنهاية العام 2010 وذلك بسبب ادراج عدد من الشركات الجديدة. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 52.7%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 21.2% (انظر شكل 4-10).

شكل 4-9: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال العام 2011 (مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين [www.p-s-e.com](http://www.p-s-e.com)

شكل 4-10: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال العام 2011 (مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين [www.p-s-e.com](http://www.p-s-e.com)

#### صندوق 4: "إيبك" تصدر سندات دين على خطى "باديكو":

##### لماذا إصدار السندات عوضاً عن الاقتراض المباشر؟

أصدرت الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (القبضة) المحدودة "إيبك" في مطلع العام 2012 سندات تجارية، وهذه هي المرة الثانية التي تقوم بها شركة في الأراضي الفلسطينية بطرح سندات ائتمانية، حيث قامت شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة "باديكو" بذلك منتصف العام 2011.

اختلف إصدار السندات الجديد بالقيمة والشروط عن سابقه. فبينما بلغت قيمة إصدار باديكو 70 مليون دولار، فإن إصدار إيبك بلغ 20 مليون دولار فقط. أما سعر الفائدة فيبلغ 5% لأول ثلاثين شهراً لسندات باديكو في حين بلغ 5.5% على سندات إيبك. أما بالنسبة لسعر الفائدة خلال 30 شهر المتبقية (مدة السند للشركتين 5 سنوات) فحدده شركة باديكو بفائدة متغيرة على أن لا يقل معدلها عن 5% ولا يزيد عن 6.5%، بينما ربطت إيبك سعر الفائدة بسعر فائدة الـ (LIBOR) مضافاً إليها هامش 2.5%، على أن لا يقل عن 5.5% وبدون سقف أعلى. هذه المقارنة تظهر أن العائد الاستثماري على سندات شركة إيبك يمكن أن يكون أعلى من العائد على سندات شركة باديكو. من المهم التنويه أن الإصدارين تم طرحهما كإكتتاب خاص اقتصر بشكل حصري على المصارف والمؤسسات المالية. كما أنه لا يمكن تحويل هذه السندات إلى أسهم وهي غير قابلة للتداول، مما يعني أن المصارف سوف تحتفظ بالسندات طول مدة السند.

يبرز هنا التساؤل لماذا لجأت الشركتان إلى إصدار سندات خاصة بالمصارف بينما هي قادرة على الاقتراض منها؟ غالباً ما تلجأ الشركات والحكومات لإصدار سندات الاقتراض من أجل تمويل مشاريع توسعية أو الاستثمار في مشاريع جديدة. وتفضل الجهات المقترضة إصدار السندات على طلب القروض من المصارف لأنها تستطيع بذلك تحديد شروط السند وسعر الفائدة التي غالباً ما تكون أقل من سعر الفائدة المفروض من المصارف. وغالباً ما تكون الجهات المشترية للسندات هي أطراف استثمارية توظف أموالها بشكل مختلف عن الطرق التقليدية للإقراض مثل ما تفعل المصارف. لا بل حتى عندما تقوم المصارف بشراء السندات فإنها تخطط لإعادة بيعها في السوق المالية كاستثمار قصير الأجل. يمكن تفسير إصدار الشركتين لسندات تقتصر على المصارف وغير قابلة للتحويل إلى أسهم أو التداول إلى الأسباب التالية:

- ✧ رغبة الجهة المقترضة (الشركتان) بتسهيل عملية الاقتراض، إذ عوضاً عن مفاوضات منفصلة مع المصارف حول شروط القروض وقيمة التسهيلات وتقديم ضمانات عالية، فإن السندات تشكل بديلاً أفضل. إذ أن تكوين هيئة عامة لمالكي السندات تسهل عملية التفاوض حول تحديد سعر الفائدة المستقبلية أو إطفاء السندات وتنظيم عملية الدفع.
- ✧ يمنع قانون المصارف الصادر عن سلطة النقد (2010) منح الائتمان لجهة معينة بأكثر من 10% من قاعدة رأس مال المصرف (المادة 1/16)، وبالتالي فإن اللجوء للسندات يمنح المصارف هامشاً أكبر لمنح تسهيلات إلى المستفيد بنسبة تزيد عن 10% المنصوص عليها بالقانون.
- ✧ يمنع قانون المصارف وفق المادة (2/17) قيام المصارف بمنح معاملة تفضيلية للمستفيد مختلفة عن السياسة الائتمانية المعتمدة من مجلس إدارة المصرف، وبالتالي فإن السندات تتيح الفرصة للمصارف بمنح قروض (على شكل سندات) بشروط تفضيلية تختلف عن الشروط التي يمنحها للعملاء العاديين.

تجدر الإشارة إلى أن إصدار السندات الائتمانية في فلسطين ينظم وفق قانونيين:

- ✧ قانون الشركات الاردني الصادر سنة 1964 المعمول به في الأراضي الفلسطينية والتي يشرف على تطبيقها مراقب الشركات الفلسطيني. تعامل سندات القروض في هذا القانون معاملة الأسهم، حيث تستوجب المادة 86 أن يتم إصدار هذه القروض عن طريق الدعوة للاكتتاب العام. والسندات هنا هي وثائق قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة.
- ✧ قانون الأوراق المالية الصادر سنة 2004 عن هيئة سوق رأس المال الفلسطيني الذي نظم إصدار السندات في الفصل السابع. يعطي هذا القانون مرونة أكبر للجهة المصدرة حيث يخفف القيود الموجود في قانون الشركات. ويسمح القانون بإصدار سندات تحت بند (إصدار خاص) يكون فيه الاكتتاب خاص ويستهدف مجموعة معينة على أن لا تزيد هذه المجموعة عن 30 جهة.

ونتيجة لوجود هذين القانونين تبرز مشكلة التضارب في بعض المواد وتضارب صلاحيات مراقب الشركات وهيئة سوق رأس المال، فعلى سبيل المثال يمنح قانون الأوراق المالية وفق المادة (80) الحق للشركة بإطفاء سندات القروض وفقاً لنشرة الإصدار، بينما في قانون الشركات ووفق المادة (2/95) لا يجوز للشركة أن تقدم ميعاد الوفاء أو تؤخره. وبالتالي يجب معالجة الموضوع بإصدار قانون شركات جديد يواكب روح العصر ويوحد السياسات ويحدد الصلاحيات.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن المصارف عندما تشتري هذه السندات فإنها تسقط قيمتها من النسبة المطلوبة منها للاقراض في الاقتصاد المحلي. ولقد حددت سلطة النقد هذه النسبة بمقدار 45% من إجمالي الودائع. توفر هذه السندات فرصاً سهلة نسبياً للمصارف للوفاء بهذا الالتزام، وهو ما يمكن أن ينعكس بانخفاض التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف لصغار المقترضين (سواء أفراد أو شركات). ويمكن تجنب هذا الأثر السلبي عن طريق استثناء هذا النوع من التوظيفات الآمنة نسبياً للمصارف من رقم الائتمانات المحلية التي تحسب نسبة الـ 45% على أساسها (انظر الصندوق رقم 4 في المراقب عدد 25 - تموز 2011- لمزيد من التفصيل).

## 5- مؤشرات النشاط الاقتصادي

### 1-5 تسجيل الشركات

#### الربع الرابع

أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاعي الإنشاءات والتجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في العام 2011، بنسبة 29% لكل منهما. يليهما قطاع الخدمات الذي استحوذ على 21% من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، وجاء في المركز الرابع قطاع الصناعة بنسبة 12.5% (انظر شكل 1-5).

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>35</sup>. شهد الربع الرابع من العام 2011 تسجيل 337 شركة جديدة في الضفة الغربية، زيادة بمقدار 50 شركة مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام، وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 1-5)<sup>36</sup>.

#### المقارنة السنوية

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام 2011 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (594 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (775 شركة) وشركات مساهمة أجنبية (17 شركة). واستحوذت الشركات العادية العامة على 34% من إجمالي قيمة رأس المسجل خلال نفس الفترة، بينما كانت حصة الشركات المساهمة خصوصية 60% (انظر جدول 5-2).

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام الماضي نحو 1,386 شركة، مسجلة ارتفاعاً بمقدار 170 شركة مقارنة مع العام 2010 (انظر جدول 1-5). وبلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في العام 2011 حوالي 220 مليون دينار أردني<sup>37</sup>، لتسجل انخفاضاً بنسبة 41.5% مقارنة مع العام 2010. ويعود هذا الانخفاض إلى أن شركة الوطنية موبايل تم تسجيلها في الربع الرابع من العام 2010، والتي بلغ رأسمالها 258 مليون دولار، أي نصف إجمالي رؤوس الأموال المسجلة خلال العام 2010.

<sup>35</sup> يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

<sup>36</sup> يتناول هذا القسم من المراقب الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

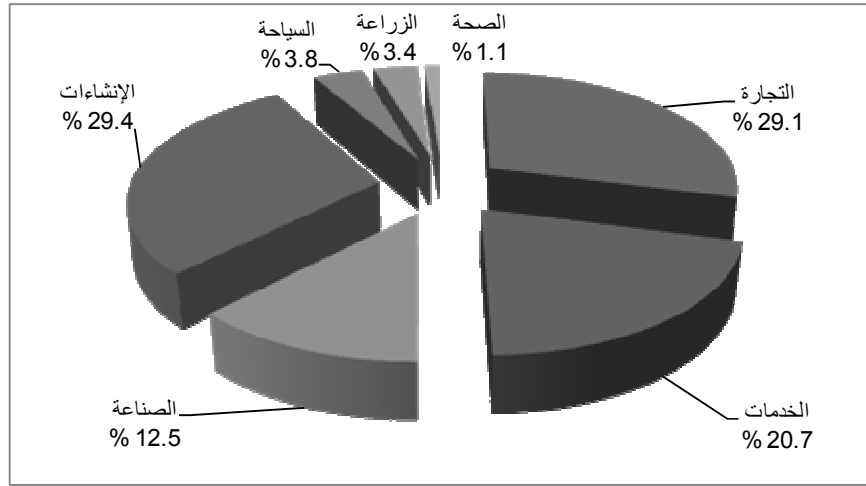
<sup>37</sup> تم تسجيل الشركات في العام 2011 بست عملات: الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، الدرهم الإماراتي، الريال السعودي، والروبل الروسي. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربعي لأسعار صرف الدينار الأردني.

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة  
في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2011)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011
الربع الأول	247	454	334	389
الربع الثاني	334	412	428	373
الربع الثالث	315	349	164	287
الربع الرابع	287	438	290	337
المجموع	1,183	1,653	1,216	1,386

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية  
حسب الأنشطة الاقتصادية خلال العام 2011



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية  
حسب الكيان القانوني خلال العام 2010 وأرباع العام 2011 (مليون دينار)

المجموع	الكيان القانوني				السنة
	مساهمة خصوصية أجنبية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية	عادية عامة	
376.736	20.103	182.664	113.804	64.345	2010
80.775	0.070	0	61.200	19.505	الربع الأول 2011
53.486	0.920	0	32.259	20.306	الربع الثاني 2011
38.906	0.360	0	20.610	17.936	الربع الثالث 2011
47.074	9.496	0	21.176	16.402	الربع الرابع 2011
220.249	10.846	0	135.254	74.149	2011

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

وتشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة الخليل (18%) ثم محافظة نابلس بنسبة 16% (انظر جدول كانت في محافظة رام الله والبيرة (37%)، يليها محافظة (3-5).

جدول 3-5: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية

حسب المحافظات خلال العام 2010 وأربعاء العام 2011

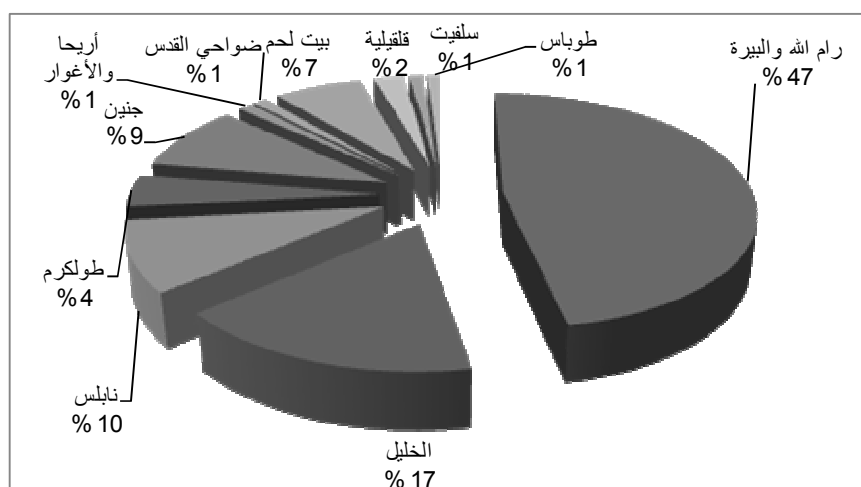
المحافظة	العام 2010		الربع الأول 2011		الربع الثاني 2011		الربع الثالث 2011		الربع الرابع 2011		العام 2011	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
رام الله والبيرة	454	37.3	136	35.0	137	36.7	94	32.8	142	42.1	509	36.7
الخليل	174	14.3	63	16.2	64	17.2	55	19.2	71	21.1	253	18.2
نابلس	126	10.4	68	17.5	56	15.0	49	17.1	43	12.8	216	15.6
طولكرم	41	3.4	26	6.7	14	3.8	10	3.5	18	5.3	68	4.9
جنين	116	9.5	29	7.5	33	8.8	31	10.8	19	5.6	112	8.1
أريحا والأغوار	23	1.9	4	1.0	10	2.7	2	0.7	6	1.8	22	1.6
ضواحي القدس	71	5.8	6	1.5	9	2.4	10	3.5	3	0.9	28	2.0
بيت لحم	114	9.4	39	10.0	26	7	21	7.3	20	5.9	106	7.6
قلقيلية	48	3.9	11	2.8	12	3.2	5	1.7	6	1.8	34	2.5
سلفيت	39	3.2	5	1.3	6	1.6	7	2.4	7	2.1	25	1.8
طوباس	10	0.8	2	0.5	6	1.6	3	1.0	2	0.6	13	1.0
المجموع	1216	100	389	100	373	100	287	100	337	100	1386	100

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

أما بالنسبة لتوزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة حسب على الحصة الكبرى من رأس المال المسجل بنسبة 47% المحافظات، فقد استحوذت محافظة رام الله والبيرة أيضاً (انظر شكل 2-5).

شكل 2-5: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة

في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال العام 2011



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

## 2-5 رخص الأبنية في الضفة الغربية

## الربع الرابع

الربع الثالث). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، يلاحظ ارتفاع عدد الرخص الصادرة بمقدار 24%. كما يلاحظ زيادة مجموع المساحات المرخصة بنسبة 44% خلال الربع الرابع 2011 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010 (انظر الجدول 5-4 والعدد 26 من المراقب).

## المقارنة السنوية

تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية بمقدار 23% خلال عام 2011 مقارنة بالعام 2010. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال عام 2011 حوالي 3,553 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 40% عن العام 2010. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) بشكل كبير خلال العام 2011 ليصل إلى 14,183 وحدة سكنية مقارنة مع 9,475 وحدة سكنية في عام 2010.

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

شهد الربع الرابع من العام 2011 ارتفاعاً في عدد الرخص الصادرة بمقدار 10% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام (إلى 1,884 رخصة مقارنة مع 1,717 رخصة خلال

جدول 5-4: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية، 2010-2011 (المساحة ألف م<sup>2</sup>)

المؤشر	2011					2010
	المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المجموع
مجموع الرخص الصادرة	7,708	1,884	1,717	2,015	2,092	6,265
مبنى سكني	6,856	1,669	1,499	1,816	1,872	5,374
مبنى غير سكني	852	215	218	199	220	891
مجموع المساحات المرخصة	3,553.5	996.3	774.4	867.3	915.5	2,538.9
عدد الوحدات الجديدة	11,263	3142	2,403	2,972	2746	7,537
مساحة الوحدات الجديدة	2,059.2	602.8	431.0	525.7	499.7	1,373.2
عدد الوحدات القائمة	2,920	524	568	746	1,082	1,938
مساحة الوحدات القائمة	538.7	116.9	100.5	128.0	193.3	332.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.

## 3-5 استيراد الإسمنت

## الربع الرابع

شهدت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011 انخفاضاً بنسبة 4% مقارنة بالعام 2010، هذا على الرغم من زيادة الكمية المستوردة إلى قطاع غزة من 4 إلى 44 ألف طن. ويعود السبب طبعاً إلى انخفاض استيراد الضفة الغربية بمقدار يقرب من 5%.

## المقارنة السنوية

ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2011 بمقدار 4% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، يلاحظ انخفاض كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية بمقدار 6%. جاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض الاسمنت المستورد إلى الضفة (10%) وارتفاع استيراد غزة من 3 إلى 15 ألف طن (انظر الجدول 5-5 والعدد 27 من المراقب).

جدول 5-5: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2010-2011 (ألف طن)

المؤشر	2011					2010
	المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الاول	المجموع
الضفة الغربية	1,281.7	308.8	294.7	381.4	296.8	1,340.1
قطاع غزة	44.6	15.3	15.3	11.4	2.6	4.3
الأراضي الفلسطينية	1,326.3	324.1	310	392.8	299.4	1,344.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سجلات إدارية، 2012. رام الله- فلسطين.

4-5 تسجيل السيارات

المقارنة السنوية

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية خلال العام 2011 نحو 21 ألف سيارة. توزعت بين 63% سيارات مستعملة مستوردة من الخارج، و11% سيارات مستعملة مستوردة من إسرائيل، و25% سيارات جديدة مستوردة من الخارج. وبالمقارنة مع العام 2010، يلاحظ انخفاض عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية بمقدار 4%. جاء معظم هذا الانخفاض نتيجة انخفاض عدد السيارات المستوردة من السوق الإسرائيلي بمقدار 28% خلال نفس الفترة.

الربع الرابع

تم تسجيل 4,408 سيارة خلال الربع الرابع من العام الماضي، بانخفاض مقداره 12% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام وانخفاض بمقدار 21% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010 (انظر الجدول 5-6 والمراقب العدد 26). كما يبين الجدول 5-6 تراجعاً مستمراً في أعداد السيارات المسجلة خلال أرباع العام 2011 من 6,656 سيارة في الربع الأول إلى 4,408 سيارة خلال الربع الرابع 2011.

جدول 5-6: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة

لأول مرة في الضفة الغربية خلال العام 2010 وأرباع العام 2011\*

المجموع	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	
22,047	3,297	13,661	5,089	2010
6,656	743	4,290	1,623	الربع الاول 2011
5,060	575	2,980	1,505	الربع الثاني 2011
5,021	487	3,249	1,285	الربع الثالث 2011
4,408	557	2,868	983	الربع الرابع 2011
21,145	2,362	13,387	5,396	2011

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

\* هناك بعض الاختلافات بين البيانات المنشورة في هذا الجدول وبيانات تسجيل السيارات خلال النصف الأول من العام 2011 المنشورة في الأعداد السابقة من المراقب. يعود السبب في هذا الاختلاف إلى أن البيانات المنشورة سابقاً مسجلة إما وفق تاريخ التخليص الإسرائيلي أو تاريخ التخليص الفلسطيني. أما البيانات المنشورة في هذا الجدول فجميعها مسجلة حسب تخليصها لدى الجمارك الفلسطينية.

## 5-5 النشاط الفندقي

## الربع الرابع

وصل عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى 103 فندق مقارنة مع 99 فندق خلال الربع الثالث و94 فندق خلال الربع المناظر من العام 2010. رافق الزيادة في عدد الفنادق زيادة بمقدار 31% في عدد العاملين في الفنادق مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010. أما بالنسبة لعدد النزلاء، فقد انخفض إلى نحو 138 ألف نزيل مقارنة مع 171 ألف نزيل خلال الربع المناظر من العام 2010 (انظر الجدول 5-7 والعدد 25 من المراقب).

## المقارنة السنوية

بلغ عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 103 فندق في العام 2011 مقارنة مع 95 فندق في العام 2010. كما ارتفع عدد العاملين في الفنادق بمقدار 25% خلال نفس الفترة. من جهة أخرى، انخفض عدد النزلاء بمقدار 11% بين العاملين. في حين، ارتفع متوسط مدة الإقامة في فنادق الأراضي الفلسطينية إلى 2.5 ليلة كل نزيل مقارنة مع 2.2 ليلة لكل نزيل في العام 2010.

جدول 5-7: أبرز المؤشرات الفندقية في الأراضي الفلسطينية للأعوام 2010، 2011

المؤشر	2011					2010
	المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المجموع
عدد الفنادق العاملة	103	103	99	99	101	95
متوسط عدد العاملين	2,251	2,340	2,317	2,216	2,133	1,795
عدد النزلاء	510,435	137,430	106,786	131,975	134,244	577,383
عدد لياالي المبيت	1,254,496	361,617	254,313	340,573	297,993	1,285,661
متوسط إشغال الغرف	1,440.6	1,554.1	1,251.2	1,375.3	1,583.9	1,747
متوسط إشغال الأسرة	3,437.0	3,930.6	2,764.3	3,742.6	3,311.0	3,522
نسبة إشغال الغرف %	26.1	27.0	21.9	25.5	30.1	35.0
نسبة إشغال الأسرة %	29.4	31.5	23.0	33.3	30.0	33.4

## صندوق 5: اسرائيل - الطبقة الوسطى تتقلص ودخلها الحقيقي ينحدر

أصدر بنك اسرائيل (البنك المركزي لاسرائيل) في شهر آذار الماضي دراسة توصلت إلى أن الطبقة الوسطى في اسرائيل تتقلص عدداً، وأن القوة الشرائية لهذه الطبقة تراجعت بشكل ملحوظ منذ العام 2007<sup>38</sup>. وجاءت هذه النتائج لتدعم المظالم التي عبر عنها مئات الآلاف من المتظاهرين الذين شاركوا في موجة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها اسرائيل في شهري آب وأيلول 2011.

تعرف دراسة بنك اسرائيل عائلات الطبقة الوسطى بأنها العائلات التي تحرز دخلاً صافياً (بعد الضريبة) يتراوح بين 7,275 و12,125 شيكل شهرياً. وتضم هذه الفئة نحو ربع إجمالي عدد العائلات في اسرائيل. بالمقابل فإن الطبقة الوسطى العليا، والتي تمثل أيضاً نحو ربع آخر من إجمالي العائلات، هي التي تحرز دخلاً صافياً يتراوح بين 12,125 و19,400 شيكل. أما العائلات التي تحرز دخلاً أعلى من هذا فهي في الطبقة العليا، وتلك التي تحرز دخلاً أقل من 7,275 فهي في الطبقة الدنيا.

يوضح الجدول 1 أن نسبة عائلات الطبقة الوسطى قد انحدرت بمقدار 14% بين 1997 و2011، في حين ارتفعت نسبة عائلات الطبقة الدنيا من إجمالي العائلات في اسرائيل بمقدار 19% خلال نفس الفترة. وأشار التقرير إلى أن 90% من عائلات الطبقة الوسطى (و95% من عائلات الطبقة الوسطى العليا) ليسوا يهوداً متشددين (ليسوا حريدي). كذلك 40% من عائلات الطبقة الوسطى (و50% من الوسطى

38 صحيفة هآرتس، 14 آذار، 2012.

العليا) هي عائلات يعمل فيها الزوج والزوجة وقتاً كاملاً. وأكدت الدراسة أيضاً أن النفقات التي تستقطع الجزء الأكبر من دخل الطبقة الوسطى (مثل الإيجار، ومدفوعات القروض العقارية، والمواصلات العامة، ودور الحضانة، وتصليح السيارات) ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الفترة، وبشكل أسرع من زيادة الدخل التصرفي لعائلات الطبقة الوسطى والوسطى العليا. أي أن الدخل الحقيقي لهاتين الطبقتين انخفض وهو أحد العوامل الرئيسية وراء اندلاع حركة الاحتجاجات الشعبية.

جدول 1: توزيع العائلات الاسرائيلية حسب الدخل (%)

2011	1997	
30.2	25.4	الطبقة الدنيا
24.7	28.8	الطبقة الوسطى
25.7	26.9	الطبقة الوسطى العليا
19.4	18.9	الطبقة العليا

من ناحية ثانية، توصلت دراسة أخرى قام بها البنك المركزي إلى أن عدالة توزيع الدخل تضائلت في اسرائيل بشكل أسرع من كافة الدول المتطورة<sup>39</sup>. وقال التقرير أن فجوة الفارق بين رواتب المتعلمين وغير المتعلمين ازدادت خلال العقد الماضي، هذا على الرغم أن الفجوة تضاعلت بين رواتب الرجال والنساء. وعزى التقرير سبب اتساع الفجوة إلى غياب السياسات الحكومية وإلى انخفاض مشاركة المتدينين اليهود والعرب في سوق العمل. كما أشار إلى أن عدم المساواة في توزيع الدخل بالعللاقة مع المجموعات القومية/العرقية (أي الفقر النسبي للعرب) هو فرق "كاسح" وليس له نظير في أي من الدول المتقدمة.

#### الفقر وتوزيع الدخل والبنية التحتية في اسرائيل من بين الأسوء في دول منظمة التعاون

وفي التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي عن الاقتصاد الاسرائيلي (2 نيسان 2012) تم التأكيد ثانية على أن توزيع الدخل في اسرائيل هو من بين الأكثر اجحافاً في دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (يأتي بالمرتبة الرابعة بعد أمريكا والمكسيك وتشيلي). وقال التقرير أن دخل الفرد بين أفقر 10% من سكان اسرائيل لا يزيد على 15/1 من دخل الفرد بين أغنى 10%. وشدّد التقرير على أن الفقر متمركز أساساً في أوساط الأقليات (المتدينين اليهود والعرب)، وأن استمرار استبعاد اليهود المتدينين الذكور والنساء العربيات من سوق العمل سوف يؤثر سلباً وبقوة على آفاق النمو الاقتصادي في المستقبل. وتوقع التقرير أن لا يزيد معدل النمو في اسرائيل في العام الحالي على 2.8%. وذكر التقرير أن نسبة مشاركة السكان في سوق العمل في اسرائيل (57%) هي من بين الأدنى في دول منظمة التعاون. وقال بضرورة وضع هدف يبلغ 75.6% كنسبة مشاركة للمتدينين الذكور والنساء العربيات في سوق العمل. كما أكد التقرير على أن تخلف البنية التحتية في اسرائيل (الطرق والمواصلات) مقارنة بدول منظمة التعاون، وأن هذا من بين أهم الأسباب التي تعيق تطور المناطق العربية داخل اسرائيل. كما أكد تقرير آخر أصدرته منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي أن معدل الفقر في اسرائيل مرتفع إذ يبلغ 21.7%، وهو الأعلى في الدول الـ 32 الاعضاء في المنظمة. كما أن معدلات الفقر النسبي في اسرائيل هي ضعف المتوسط في البلدان الأخرى لمنظمة التعاون. ويشير التقرير أيضاً إلى أن 20 عائلة فقط تسيطر على 30% من إجمالي الأسهم المسجلة في بورصة تل أبيب<sup>40</sup>.

<sup>39</sup> صحيفة هآرتس، 28 آذار، 2012.

<sup>40</sup> OECD (2011). Study on the Geographic Coverage of Israeli Data.

## 6- الأسعار والقوة الشرائية

## 6-1 أسعار المستهلك

## الربع الرابع

المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع هي أسعار المسكن ومستلزماته، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 1.98%. كما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 4.35% مقارنة بالربع المناظر من العام 2010 (انظر جدول 6-1).

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.20% في الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث من العام 2011. ولقد طرأ ارتفاع على أسعار كافة مجموعات السلع الرئيسية ما عدا مجموعتي الأثاث والمفروشات والسلع والخدمات الترفيهية. يلاحظ أن أبرز

جدول 6-1: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية للعام 2010 - 2011

2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الأول 2011	2010	المجموعة
نسبة التغير السنوية للعام 2011 بالمقارنة مع العام 2010	نسبة تغير الربع الرابع 2011 عن الربع الثالث 2011	نسبة تغير الربع الثالث 2011 عن الربع الثاني 2011	نسبة تغير الربع الثاني 2011 عن الربع الأول 2011	نسبة تغير الربع الأول 2011 عن الربع الرابع 2010	نسبة التغير السنوية للعام 2010 بالمقارنة مع العام 2009	
2.40	1.80	1.20	(1.01)	(0.78)	3.40	المواد الغذائية والمشروبات المرطبة
6.22	0.50	0.32	0.59	0.91	12.13	المشروبات الكحولية والتبغ
4.60	0.43	0.27	2.24	0.80	3.92	الأقمشة والملابس والأحذية
2.95	1.98	0.50	0.49	1.32	5.12	المسكن ومستلزماته
-0.03	(0.03)	(0.84)	(0.91)	0.89	2.65	الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية
1.33	0.73	0.65	(0.55)	0.76	0.92	الخدمات الطبية
4.78	0.19	0.00	0.96	3.42	2.64	النقل والمواصلات
0.39	0.13	0.26	0.31	0.07	(2.04)	الاتصالات
1.21	(0.12)	(0.62)	0.89	0.57	1.77	السلع والخدمات الترفيهية والثقافية
2.10	1.67	1.56	0.56	0.17	6.00	خدمات التعليم
5.89	0.12	2.03	2.03	2.13	3.23	خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق
3.99	1.75	1.88	0.77	(0.18)	5.20	سلع وخدمات متنوعة
2.88	1.20	0.74	(0.05)	0.36	3.75	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أسعار المستهلك، 2010 - 2011.  
\*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

أسعار خدمات المطاعم، والمقاهي والفنادق، وكذلك أسعار الأقمشة والملابس.

يستعرض الجدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق. ارتفعت أسعار مجموعة الخضراوات

## المقارنة السنوية

سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً بنسبة 2.88% خلال العام 2011 مقارنة بالعام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال العام 2011 هي أسعار التبغ، يليها

وصل سعر اسطوانة الغاز الى 78.08 شيكل/12 كغم خلال شهر تشرين ثاني 2011.

وعلى مستوى السلع الاستهلاكية، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تغيرات متفاوتة خلال العام 2011 مقارنة بالعام 2010. سجلت أسعار السكر أعلى ارتفاع ضمن مجموعة السلع الأساسية بنسبة 25.6%، كما ارتفعت أسعار الفواكه الطازجة بنسبة 15.6%. من جهة أخرى، انخفضت أسعار كل من الخضروات الطازجة، والأرز والدواجن الطازجة. كذلك، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تغيرات متفاوتة خلال الربع الرابع من العام 2011.

الطازجة بنسبة 16%، حيث سجلت أسعار البندورة أعلى نسبة ارتفاع وصلت إلى 35.45%، إذ وصل سعر البندورة بيوت بلاستيكية إلى 5.45 شيكل/كغم خلال شهر كانون أول 2011 على سبيل المثال. وقد طرأ ارتفاع أيضاً على أسعار كل من اللحوم الطازجة، وأسعار الأرز، في حين هبطت أسعار الفواكه الطازجة، وأسعار الطحين وأسعار السكر. كما ارتفعت أسعار مجموعة المحروقات السائلة المنزلية بنسبة 4.48% (وصل سعر سولار التدفئة الى 7.19 شيكل/ لتر خلال شهر كانون أول 2011، كما وصل سعر الكاز الى 7.79 شيكل/ لتر خلال شهر كانون أول 2011)، كما ارتفعت أسعار الغاز بنسبة 3.98%، حيث

#### جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية خلال العام 2011

2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الأول 2011	2010	المجموعة
نسبة التغير السنوية للعام 2011 بالمقارنة مع العام 2010	نسبة تغير الربع الرابع 2011 عن الربع الثالث 2011	نسبة تغير الربع الثالث 2011 عن الربع الثاني 2011	نسبة تغير الربع الثاني 2011 عن الربع الأول 2011	نسبة تغير الربع الأول 2011 عن الربع الرابع 2010	نسبة التغير السنوية للعام 2010 بالمقارنة مع العام 2009	
14.32	1.28	(2.33)	1.70	11.05	14.11	المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات
3.26	1.82	(0.08)	0.40	1.86	7.57	أسعار الوقود المنزلي
2.72	16.01	12.54	(14.01)	(14.38)	12.54	الخضراوات الطازجة
3.93	0.91	3.14	(2.93)	1.33	(0.81)	اللحوم الطازجة
25.66	(1.37)	2.56	(3.41)	15.36	17.34	السكر
(5.00)	3.56	(2.26)	(4.49)	1.04	(0.97)	الأرز
(4.55)	0.11	(0.80)	1.90	(5.33)	1.92	الدواجن الطازجة
0.13	(1.17)	(1.87)	0.31	5.07	(5.95)	الطحين
2.41	(0.58)	(1.50)	4.32	0.73	0.49	منتجات الألبان والبيض
15.66	(6.16)	8.57	13.77	3.52	5.72	الفواكه الطازجة

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أسعار المستهلك، 2010 - 2011.  
\*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

#### 2-6 أسعار المنتج والجملة

2011. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار سلع الصناعات التحويلية بنسبة 0.37% (والتي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، كما ارتفعت أسعار مجموعة صيد الأسماك والجمبري بنسبة 0.81%، في حين انخفضت أسعار السلع الزراعية بمقدار 0.20% (والتي تشكل 29% من وزن سلة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 0.16% خلال الربع الرابع من العام 2011 مقارنة بالربع الثالث من العام

## 6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

## الربع الرابع

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2011 ارتفاعاً بنسبة 0.19% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2011. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر. أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية، شهد مؤشر أسعار تكاليف البناء خلال الربع الرابع من العام 2011 ارتفاعاً بنسبة 0.54% مقارنة بالربع الثالث من العام 2011. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 6-3).

## المقارنة السنوية

شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال العام 2011، ارتفاعاً بنسبة 2.79% مقارنة مع عام 2010. كما سجل الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق خلال العام 2011 ارتفاعاً بنسبة 3.13%، مقارنة بعام 2010.

أسعار الجملة)، كما انخفضت أسعار التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 3.80%. وبمقارنة الربع الرابع 2011 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 2.50%. وعلى مستوى السلع المستوردة ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة بنسبة 0.56%، في حين انخفضت أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 0.28%.

بالمقابل سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) سجل ارتفاعاً بنسبة 1.17% خلال الربع الرابع من العام 2011 مقارنة بالربع الثالث. نتيجة لارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 2.32%، (وهي تشكل 36% في سلة أسعار المنتج). كما شهدت أسعار سلع الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 0.57% خلال الربع الرابع من العام 2011 بالمقارنة مع الربع الثالث، (وهي تشكل 61.66% في سلة أسعار المنتج). كما ارتفعت أسعار التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.82% (والتي تشكل 2.13% من سلة أسعار المنتج)، في حين انخفضت أسعار صيد الأسماك والجمبري بمقدار 1.98% (والتي تشكل 0.20% من سلة أسعار المنتج). وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار المنتج خلال الربع الرابع 2011 بالمقارنة مع الربع السابق على ارتفاع أسعار السلع المصدرة والسلع المنتجة محلياً بنسبة 2.27% و 1.06% على التوالي.

جدول 6-3: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية للعام 2010 - 2011

الرقم القياسي	2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	2011
نسبة التغير السنوية للعام 2010 بالمقارنة مع العام 2009	1.57	نسبة تغير الربع الأول 2011 عن الربع الرابع 2010	نسبة تغير الربع الثاني 2011 عن الربع الأول 2011	نسبة تغير الربع الثالث 2011 عن الربع الثاني 2011	نسبة تغير الربع الرابع 2011 عن الربع الثالث 2011	نسبة التغير السنوية للعام 2011 بالمقارنة مع العام 2010
تكاليف البناء	1.57	1.35	0.43	0.85	0.19	2.79
تكاليف الطرق	3.75	1.28	1.22	0.50	0.54	3.13

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أسعار تكاليف البناء والطرق، 2010-2011.  
\* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

4-6 الأسعار والقوة الشرائية<sup>41</sup>

## الربع الرابع

طراً بنحو 0.8% في حين بلغ معدل التضخم نحو 2.3% مما انعكس في تراجع القوة الشرائية مقاسة بالدولار ما بين الربعين المتناظرين بنحو 1.5%. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار فإن نسبة التراجع هي ذاتها للقوة الشرائية مقاسة بالدينار (انظر الجدول 4-6).

## المقارنة السنوية

بلغ معدل التضخم 2.88% بين 2010 و 2011 مقابل تحسن طفيف في سعر صرف الدولار يبلغ 1% فقط بالمتوسط. هذا يعني أن القوة الشرائية في الأراضي الفلسطينية مقاسة بالدولار (والدينار الأردني أيضاً) انخفضت خلال العام بمقدار 2% تقريباً.

طراً ارتفاع على الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع من العام 2011 بنسبة 1.2% مقارنة بالربع الثالث من نفس العام وهو ما يسهم في إضعاف القوة الشرائية. وبالمقابل شهد هذا الربع ارتفاعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 2.8% (إلى 3.65 شيكل مقابل كل دولار) مما ساهم وبالرغم من زيادة الأسعار (التضخم) في تحسن القوة الشرائية مقاسة بعمليتي الدولار الأمريكي والدينار الأردني. حيث سجلت القوة الشرائية خلال الربع الرابع من العام 2011 تحسناً بنحو 1.6% مقاسة بالدولار مقارنة بالربع الثالث من نفس العام<sup>42</sup>.

وعند مقارنة سعر صرف كل من الدولار والدينار مقابل الشيكل ما بين الربعين المتناظرين، فإن تحسناً طفيفاً قد

جدول 4-6: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل

الفترة	معدل التضخم*	دولار/شيكل			دينار/شيكل		
		متوسط سعر الصرف	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
الربع الأول	0.46	3.74	(0.7)	(1.2)	5.27	(0.7)	(1.2)
الربع الثاني	0.07	3.78	1.2	1.2	5.34	1.3	1.2
الربع الثالث	1.32	3.80	0.3	(1.0)	5.35	0.3	(1.1)
الربع الرابع	1.58	3.62	(4.7)	(6.2)	5.10	(4.7)	(6.2)
<b>العام 2010</b>	<b>3.75</b>	<b>3.73</b>	<b>(4.99)</b>	<b>(8.74)</b>	<b>5.27</b>	<b>(4.96)</b>	<b>(8.71)</b>
الربع الأول	0.36	3.60	(0.5)	(0.9)	5.09	(0.2)	(0.6)
الربع الثاني	(0.05)	3.44	(4.5)	(4.5)	4.85	(4.8)	(4.8)
الربع الثالث	0.74	3.55	3.2	2.5	5.01	3.2	2.5
الربع الرابع	1.20	3.65	2.8	1.6	5.14	2.8	1.6
تشرين أول	0.19	3.69	0.1	(0.1)	5.21	0.1	(0.1)
تشرين ثاني	0.51	3.64	(1.5)	(2.0)	5.13	(1.5)	(2.0)
كانون أول	0.42	3.61	(0.8)	(1.3)	5.09	(0.8)	(1.3)
<b>العام 2011</b>	<b>2.88</b>	<b>3.56</b>	<b>(4.68)</b>	<b>(7.56)</b>	<b>5.02</b>	<b>(4.63)</b>	<b>(7.50)</b>

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني \* يمثل معدل التضخم التغير في القوة الشرائية للشيكل. الأرقام بين قوسين هي سالبة.

<sup>41</sup> تعرف القوة الشرائية على أنها " القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا يمكن قياس التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل بالتالي: (معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل) ناقص (معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

<sup>42</sup> تجدر الإشارة إلى أن القوة الشرائية بالدينار الأردني قد سجلت تحسناً بنفس النسبة (1.6%) خلال نفس الفترة وذلك لارتباط الدينار الأردني والدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت.

## صندوق 6: أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية وبرتوكول باريس

أدت الاضطرابات في السوق الدولية للنفط، بما فيها الحظر على نفط إيران، إلى ارتفاع ملحوظ في الأسعار في الأشهر الأولى من العام 2012. وعلى ضوء هذا الارتفاع في أسعار السوق الدولية قررت الحكومة الاسرائيلية في أول نيسان 2012 رفع سعر البنزين (95 أوكتان) بمقدار 20 أغورة. وهذا يعني أن سعر ليتر البنزين في محطات الخدمة الكاملة في اسرائيل كان سيصبح 8.15 شيكل.

على أن هذا القرار لم يتم تطبيقه فعلياً بسبب الاحتجاجات القوية وخوف الحكومة من خسارة شعبيتها على أبواب الانتخابات التي كانت متوقعة آنذاك. قررت الحكومة عوضاً عن ذلك أن يتحمل المستهلك زيادة بمقدار 5 أغورة فقط في سعر البنزين، على أن تتحمل الحكومة الـ 15 أغورة الباقية (عبر تخفيض الرسوم المفروضة على البنزين بمقدار 15 أغورة). هذا يعني أن سعر ليتر البنزين في محطات الخدمة الكاملة في اسرائيل أصبح 8.00 شيكل. ولكن بعد شهر واحد قررت الحكومة الاسرائيلية ثانية (في مطلع أيار 2012) تخفيض سعر البنزين بمقدار 4.3%، إلى 7.65 شيكل (ليتر 95 أوكتان) اثر الانخفاض في الأسعار الدولية.

من المعلوم أن الأراضي الفلسطينية تستورد كامل حاجاتها من المشتقات النفطية من اسرائيل، وأن بروتوكول باريس (المادة 12/ب) ينص على أن أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية يجب أن لا تقل عن الأسعار في اسرائيل بأكثر من 15%. هذا يعني أن ارتفاع أسعار البنزين في اسرائيل يمكن مبدئياً أن يضطر السلطة الوطنية إلى رفع الأسعار في الأراضي الفلسطينية أيضاً، ولكن ذلك لم يحدث. ذلك لأن سعر ليتر البنزين في الأراضي الفلسطينية ظل ثابتاً على مستوى 7.55 شيكل تقريباً خلال شهري أيار ونيسان. وهذا السعر أقل بمقدار 5% عن السعر في اسرائيل قبل ارتفاع الأسعار. لا بل حتى إذا ما كانت الأسعار في اسرائيل سترتفع بمقدار 20 أغورة، إلى 8.15 شيكل، فإن الفرق يصبح 7.4% (وهو أقل من الـ 15% التي نص عليها بروتوكول باريس). الفرق الفعلي في سعر ليتر البنزين بين اسرائيل والأراضي الفلسطينية في شهر أيار 2012 يبلغ 1.3% فقط.

على أن الحفاظ على ثبات سعر البنزين للمستهلك الفلسطيني بظل ارتفاع الأسعار العالمية لمشتقات النفط يعني عملياً أن الرسوم التي تحصلها السلطة على البنزين سوف تنخفض. أي أن إيرادات السلطة سوف تنخفض بنفس مقدار ارتفاع الأسعار الدولية. والعكس بالعكس أيضاً، كما هو الحال في شهر أيار، حيث أدى انخفاض الأسعار العالمية إلى زيادة قيمة الرسوم التي تحصلها السلطة على مشتقات النفط. من ناحية ثانية تجدر الملاحظة أن تدني سعر البنزين للمستهلك الفلسطيني مقارنة بالسعر في اسرائيل هو نتيجة "الدعم" الذي تقدمه السلطة الوطنية للبنزين (عبر فرض رسوم عليه تقل عن الرسوم التي تفرضها اسرائيل).

بلغت عوائد الرسوم على المحروقات التي حصلتها السلطة الوطنية نحو 457 مليون دولار خلال العام 2011، ومثلت هذه الرسوم نحو ثلث إيرادات المقاصة في ذلك العام.

## 7. التجارة الخارجية

### 1-7 الميزان التجاري

#### الربع الرابع

وبلغت حصة اسرائيل 161 مليون دولار (أي 85% من إجمالي الصادرات السلعية المرصودة). في المقابل، بلغ

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية من السلع والخدمات. بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة نحو 190 مليون دولار مقارنة مع 175 مليون دولار خلال الربع الثالث (ارتفاع بنحو 8.6%)<sup>43</sup>.

الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من اسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

<sup>43</sup> أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط

### المقارنة السنوية

بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال العام 2011 حوالي 4.5 مليار دولار، بارتفاع مقداره نحو 14% عن العام 2010. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال العام 2011 فقد بلغت نحو 759 مليون دولار مقارنة مع 575 مليون دولار خلال العام 2010. وعلى ذلك، وصل عجز الميزان التجاري السلعي إلى 3.7 مليار دولار خلال العام 2011 وهذا يزيد بنسبة 8% مقارنة مع عجز العام 2010 (3.4 مليار دولار).

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع إسرائيل، فقد بلغت قيمة الواردات من الخدمات 153.3 مليون دولار خلال العام 2011. في حين بلغت صادرات الخدمات إلى إسرائيل حوالي 137 مليون دولار. وعلى ذلك وصل العجز في الميزان التجاري للخدمات مع إسرائيل إلى 16 مليون دولار في العام 2011 مقارنة مع عجز بقيمة 12 مليون دولار خلال العام 2010 (انظر الجدول 7-1).

إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة حوالي 976 مليون دولار (حصة إسرائيل حوالي 65%). أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 786 مليون دولار خلال الربع الرابع 2011. وهذا أقل بنسبة 9% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام، وأقل بمقدار 5.8% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010 حيث بلغ العجز نحو 834 مليون دولار.

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع إسرائيل، فقد بلغت قيمة الواردات منها 32 مليون دولار خلال الربع الرابع من عام 2011. في حين بلغت صادرات الخدمات إلى إسرائيل حوالي 32.2 مليون دولار. وعلى ذلك وصل الفائض في الميزان التجاري للخدمات مع إسرائيل إلى 0.2 مليون دولار في الربع الرابع مقارنة مع عجز بقيمة 2.4 مليون دولار خلال الربع الثالث (انظر الجدول 7-1).

### جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة لعامي 2010 - 2011\*\*

(مليون دولار)

المؤشر	عام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	عام 2011
واردات سلع	3,958.5	1,305.2	1,171.0	1,039.7	975.7	4,491.6
واردات خدمات*	130.8	46.7	40.7	33.9	32.0	153.3
صادرات سلع	575.5	191.7	202.2	175.1	189.7	758.7
صادرات خدمات*	119.4	35.6	37.2	31.5	32.2	136.5

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012).

\* واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل فقط.

\*\* بيانات عام 2011 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل.

### 2-7 ميزان المدفوعات

#### الربع الرابع

التجاري (927.6) مليون دولار، مقابل فائض في ميزان الدخل تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج (280 مليون). كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 262 مليون (معظمها من مساعدات الدول المانحة).

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 258 مليون دولار

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية أن عجز الحساب الجاري (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى دخل عوامل الانتاج مع الخارج والتحويلات الجارية الخارجية) بلغ 379 مليون دولار، بما نسبته 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية في الربع الرابع من عام 2011، وقد ارتفع هذا العجز بما نسبته 30% عن الربع السابق. ولقد جاء هذا نتيجة عجز في الميزان

بالمقارنة مع العام 2010. هذه الزيادة في عجز الحساب الجاري جاءت نتيجة انخفاض صافي التحويلات الجارية بمقدار 41% خلال الفترة. وارتفاع عجز الميزان التجاري بمقدار 9% ليصل إلى نحو 4.3 مليار دولار<sup>44</sup>، وانخفاض دخل الاستثمارات المقبوضة من الخارج بمقدار 33%.

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 1.5 مليار دولار (زيادة بمقدار 97% مقارنة مع العام 2010). ويمثل الفرق بين عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي (0.3 مليار دولار) ما يسمى "حساب السهو والخطأ" والذي ازداد بمقدار 188% بين العامين.

(انظر الجدول 7-2). ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 121 مليون دولار.

#### المقارنة السنوية

بلغ عجز الحساب الجاري نحو 1.9 مليار دولار خلال العام 2011. ويمثل هذا زيادة كبيرة جداً (174%)

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2010 وأربعاء العام 2011

2011	الربع الرابع 2011	الربع الثالث 2011	الربع الثاني 2011	الربع الأول 2011	2010	
-4,330.3	-927.6	-1,101.9	-1,097.8	-1,203	-3,964.9	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*
-4,070.4	-855.8	-1,013.0	-1,029.4	-1,172.2	-3,652.8	- صافي السلع
-259.9	-71.8	-88.9	-68.4	-30.8	-312.1	- صافي الخدمات
1,149.0	287.0	305.1	275.6	281.3	1,098.1	2. ميزان الدخل
1,117.4	279.9	309.2	266.1	262.2	1,077.4	- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج
90.2	28.6	22.7	14.4	24.5	135.8	- دخل استثمار المقبوض من الخارج
58.6	21.5	26.8	4.9	5.4	115.1	- الدخل المدفوع للخارج
1,287.0	261.8	505.2	211.5	308.4	2,175.9	3. ميزان تحويلات الجارية
727.5	100.3	344.9	106.7	175.6	1,214.2	- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاع الحكومي)
825.1	235.1	231.4	170.1	188.5	1,262.3	- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)
265.6	73.6	71.1	65.3	55.6	300.6	- تحويلات مدفوعة للخارج
-1,894.3	-378.8	-291.6	-610.7	-613.3	-690.9	4. ميزان الحساب الجاري (3+2+1)
1,578.2	257.8	199.7	676.8	443.9	800.3	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
425.9	63.1	194.7	61.3	106.8	846.1	- صافي التحويلات الرأسمالية
1,152.3	194.7	5.0	615.5	337.1	-45.8	- صافي الحساب المالي
233.8	75.1	49.1	61.3	48.3	103.0	- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
86.2	-34.7	44.3	66.2	10.4	-453.4	- صافي استثمار الحافظة
726.0	264.7	-192.4	393.6	260.1	341.0	- صافي الاستثمارات أخرى
106.3	-110.4	104.0	94.4	18.3	-36.4	- التغيير في الأصول الاحتياطية - = ارتفاع
316.1	121.0	91.9	66.1-	169.4	109.6	6. صافي السهو والخطأ

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2012. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الرابع 2011. \* أرقام الصادرات والواردات والسلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر

<sup>44</sup> أرقام الصادرات والواردات والسلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

## صندوق 7: التوزيع القطاعي والجغرافي لصادرات الضفة الغربية التي حصلت على شهادة منشأ

اصدر اتحاد الغرف التجارية تقريراً عن الصادرات السلعية الفلسطينية للعام 2011، مؤسماً على أرضية شهادات المنشأ التي تصدرها الغرف التجارية الصناعية والزراعية الفلسطينية. أي أن الأرقام تقتصر على الأسواق التي يحتاج التصدير إليها إلى شهادة منشأ. وهي بالتالي تستثني الصادرات إلى إسرائيل، والصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي، وبعض أنواع السلع المصدرة إلى أمريكا الشمالية.

بلغت قيمة الصادرات السلعية التي حصلت على شهادة منشأ حوالي 75 مليون دولار في عام 2011 مقابل 60 مليون دولار في العام 2010. وتمثل هذه الصادرات نسبة 10% فقط من إجمالي الصادرات السلعية المرصودة للأراضي الفلسطينية في العام 2011.

حازت المنتجات الزراعية ومنتجات الحجر والرخام على نصف إجمالي قيمة الصادرات التي حصلت على شهادة منشأ (25% تقريباً لكل منهما)، وتمثلت المنتجات المعدنية نسبة 19%، والكيماويات ومواد التجميل 11% (انظر جدول 1).

### جدول 1: توزيع الصادرات السلعية التي حصلت على شهادة منشأ من الضفة الغربية

#### حسب القطاعات الإنتاجية للعام 2011

معدل النمو مقارنة مع 2010 (%)	2011		القطاعات الإنتاجية
	%	القيمة (مليون دولار)	
330%	1.6	1.1	كتل حجرية
18%	24.7	18.4	الحجر والرخام
58%	0.3	0.195	الصناعات الخشبية والأثاث
20%	25	18.8	منتجات زراعية
14-	10.6	7.9	كيماويات، أدوية ومواد تجميل، صابون
109%	1.1	0.832	مشغولات يدوية عدا المطرقات
32-	8.8	6.6	مواد غذائية ومشروبات وتبغ
317%	19.5	14.6	مواد معدنية
17%	2.5	1.8	صناعات بلاستيكية ومطاطية والإسفنجة
65%	3.6	2.6	الجلود ومنتجاتها والأحذية
146%	0.1	0.098	المنسوجات والملابس بما فيها المطرقات
10-	1.2	0.908	منتجات الورق والكرتون والورق الصحي
14-	0.7	0.550	معدات وماكينات وآلات
36-	0.1	0.063	منتجات الزجاج والخزف
70-	0.2	0.170	منتجات أخرى
24%	100	74.7	المجموع

المصدر: إحصائيات الصادرات وفق شهادات المنشأ الصادرة عام 2011 عن اتحاد الغرف التجارية.

نلاحظ من الجدول حدوث زيادة كبيرة في تصدير بعض المنتجات بين 2010 و 2011، ومن بينها المنتجات المعدنية. ويعود سبب ذلك، حسب ما أفادت شركة الائتلاف للحديد، إلى إقامة مصانع حديد فلسطينية جديدة في الأردن يتم تصدير المواد المعدنية لها. أما في ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات التي حصلت على شهادة منشأ فقد أوضح تقرير اتحاد الغرف التجارية أن أعلى نسبة مساهمة في هذه الصادرات جاءت من محافظة الخليل (نسبة 22%)، يليها محافظة أريحا (نسبة 21%)، ثم محافظة بيت لحم و رام الله (نسبة 12% لكل منهما).

شكلت الصادرات إلى الدول العربية ما نسبته 80% من إجمالي الصادرات السلعية التي حصلت على شهادة منشأ في العام 2011 (بقيمة 60 مليون دولار) بزيادة قدرها 24% مقارنة مع 2010. وبلغت حصة الأردن من الصادرات نسبة 47%، ثم الإمارات (11%)، ثم السعودية (8%).

## جدول 2: توزيع الصادرات السلعية التي حصلت على شهادة منشأ من الضفة الغربية

## حسب بلد المقصد للعام 2011

البلد	القيمة (مليون دولار)	كثسبة من الاجمالي %	معدل النمو مقارنة مع 2010 (%)
الأردن	35.2	47.1%	34%
الإمارات العربية المتحدة	8.2	11%	33%
السعودية	5.9	8%	59%
العراق	0.321	0.4%	70-
مصر	0.851	1.1%	46-
الجزائر	5.2	7%	21-
اليمن	0.405	0.5%	22%
الدول العربية الأخرى	4.5	6%	60%
دول غير عربية	14.1	18.9%	23%
مجموع الصادرات	74.7	100%	24%

المصدر: إحصائيات الصادرات وفق شهادات المنشأ الصادرة عام 2011 عن اتحاد الغرف التجارية

## 8- البيئة التشريعية والقانونية

التشريعي. ويأتي اصدار القوانين بقرارات رئاسية بسبب استمرار تعطل المجلس التشريعي عن العمل. وينص القانون الأساسي على ضرورة إعادة عرض كافة القوانين التي صدرت بقرارات رئاسية على المجلس التشريعي حال عودته للانعقاد.

وصل عدد القوانين الصادرة بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام الماضي 15 قراراً لها قوة القانون. ومن المعلوم أن المادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 وتعديلاته تتيح للرئيس اصدار قرارات لها قوة القانون دون الرجوع إلى المجلس

## جدول 8-1: قرارات القوانين الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011

تاريخ الصدور	القرار بقانون
6 كانون الثاني	قرار بقانون رقم (1) لسنة 2011م بشأن القضاء الشرعي
13 كانون الثاني	قرار بقانون رقم (2) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998م
1 شباط	قرار بقانون رقم (3) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون الاستملاك رقم (2) لسنة 1953م
9 شباط	قرار بقانون رقم (4) لسنة 2011م بشأن المصادقة على تعيين رئيس لديوان الموظفين العام
31 آذار	قرار بقانون رقم (5) لسنة 2011م بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2011م
27 نيسان	قرار بقانون رقم (6) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية رقم (1) لسنة 2000م
15 أيار	قرار بقانون رقم (7) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون العقوبات النافذ في المحافظات الجنوبية
26 أيلول	قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل
4 آب	قرار بقانون رقم (9) لسنة 2011م بشأن الغرف التجارية والصناعية
4 آب	قرار بقانون رقم (10) لسنة 2011م بشأن قانون الصناعة
4 آب	قرار بقانون رقم (11) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات الصناعية التخصصية رقم (2) لسنة 2006م
13 آب	قرار بقانون رقم (12) لسنة 2011م بشأن المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب
4 تشرين الثاني	قرار بقانون رقم (13) لسنة 2011م بشأن المصادقة على إعادة تعيين محافظ لسلطة النقد الفلسطينية
5 تشرين الثاني	قرار بقانون رقم (14) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون المحامين النظاميين رقم (3) لسنة 1999م وتعديلاته
7 كانون الأول	قرار بقانون رقم (15) لسنة 2011م بشأن الشراء العام

المصدر: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي): <http://muqtafi.birzeit.edu/>

يظهر الجدول أن هناك ثلاثة قرارات صدرت في الرابع من شهر آب 2011 تخص الغرف التجارية والصناعية. كما صدر في أواخر العام الماضي قرار بقانون رقم (15) لسنة 2011م بشأن الشراء العام. ولقد حلّ هذا القرار محل القانونين اللذين كانا سائدين بشأن الشراء العام، وهما: قانون رقم 9 لسنة 1998 بشأن اللوازم العامة، وقانون رقم (6) لسنة 1999 بشأن العطاءات للأشغال الحكومية.

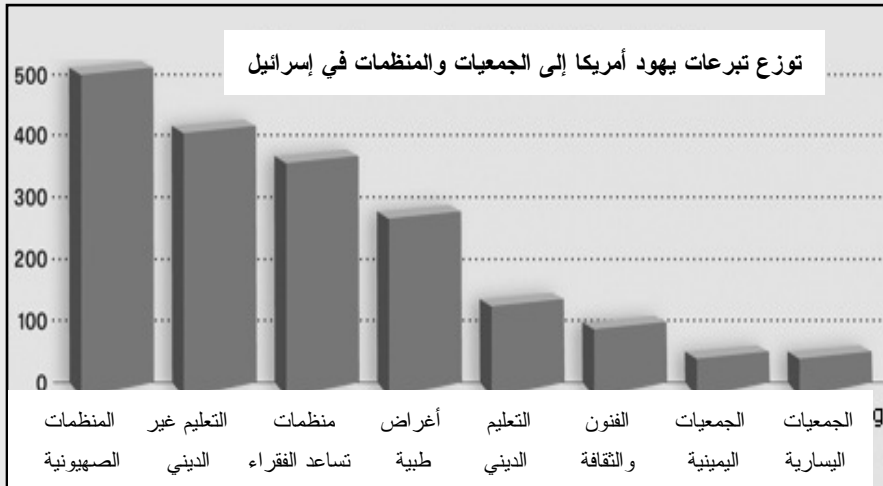
يسجل جدول 8-1 جميع القوانين الصادرة بقرارات رئاسية خلال العام 2011. وقد قمنا بالأعداد السابقة من المراقب بمراجعة عدد من هذه القوانين ذات العلاقة بالاقتصاد في صناديق مستقلة. على سبيل المثال، انظر العدد 24 من المراقب الذي يحلل القرار بقانون رقم (2) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998م. كما قمنا بالعدد 26 و 27 من المراقب بمراجعة القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل.

### صندوق 8: تبرعات يهود أمريكا لإسرائيل: تضاعفت خلال 12 سنة

تضاعفت تبرعات يهود أمريكا إلى الجمعيات والمنظمات الصهيونية غير الحكومية في إسرائيل بين 1995 و 2007. جاء هذا في دراسة هي الأولى من نوعها قام بها أساتذة من جامعة "برانديس" الأمريكية ونشرت صحيفة هآرتس ملخصاً عنها (25 آذار 2012). وتتوصل الدراسة إلى أن الانطباع السائد في إسرائيل بأن حماس وكرم يهود أمريكا تجاه إسرائيل قد تضائل غير صحيح، على الرغم من أقرارها بأن مبالغ التبرعات انخفضت خلال 2008-2009 بنحو 10-25% خلال الأزمة الاقتصادية الحادة في الولايات المتحدة. وتؤكد الدراسة، التي تم عرضها في جلسة للجنة العلاقات مع الجاليات اليهودية في الكنيست، أن التبرعات عادت وارتفعت في العام 2010 عقب انحسار الأزمة الاقتصادية في أمريكا.

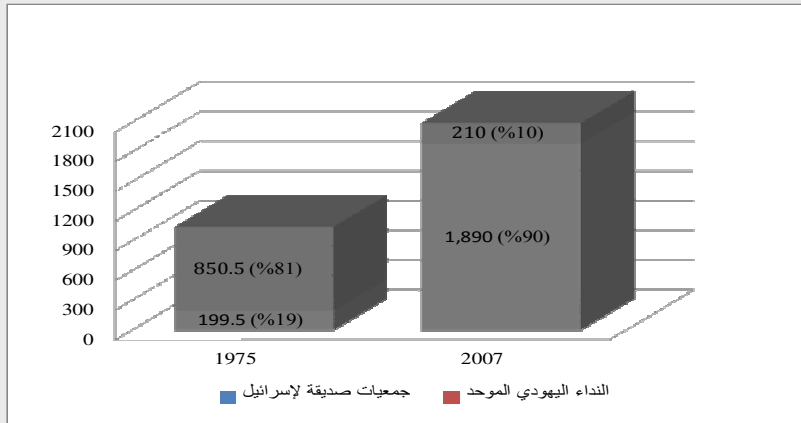
بلغت قيمة تبرعات يهود أمريكا إلى الجمعيات الإسرائيلية 2,100 مليون دولار في العام 2007 مقارنة مع 1,050 مليون دولار في العام 1995. ولقد ذهبت حصة الأسد إلى المنظمات الصهيونية وإلى التعليم ونشاطات الرعاية الاجتماعية، كما يوضح الشكل 1. يجدر الانتباه إلى أن الدراسة تتناول تبرعات التجمعات اليهودية الأهلية فقط وتلك التي يتم توجيهها إلى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية فحسب.

شكل 1: توزيع تبرعات يهود أمريكا إلى الجمعيات والمنظمات في إسرائيل، 2007 (مليون دولار)



أما بالنسبة إلى مصادر هذه التبرعات فيلاحظ أن تديلاً مهماً طرأ عليها. إذ في حين جاء أكثر من 80% من التبرعات في 1995 من تجمع "النداء اليهودي الموحد"، فإن حصة هذا التجمع لم تزد على 10% من إجمالي التبرعات في 2007. بالمقابل فإن حصة الجمعيات المستقلة المؤيدة لإسرائيل ارتفعت بشكل كبير لتصل إلى 90% (انظر الشكل 2). ويعود هذا أساساً إلى ارتفاع عدد الجمعيات المناصرة لإسرائيل في الولايات المتحدة. ويقول واضعوا الدراسة أن عدد الجمعيات الصديقة لإسرائيل في الولايات المتحدة ازداد بمقدار 150 جمعية في عقد التسعينات من القرن الماضي، ثم بمقدار 280 جمعية خلال العقد المنصرم. ويفسر ازدياد عدد الجمعيات وارتفاع حريتها في تشجيع التبرع هذا إلى التحول في بنية التبرعات وارتفاع قيمتها خلال السنوات الماضية.

شكل 2: بنية وقيمة تبرعات يهود أمريكا إلى الجمعيات في اسرائيل (مليون دولار)



## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة\* للأعوام 2000 - 2011

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المؤشر
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)												
4,170	4,048.4	3,935.25	3,825.5	3,719.2	3,612.0	3,508.1	3,407.4	3,314.5	3,225.2	3,138.5	3,053.3	الأراضي الفلسطينية
2,580	2,513.3	2,448.4	2,385.2	2,323.5	2,262.7	2,203.7	2,146.4	2,093.4	2,042.3	1,992.6	1,943.7	الضفة الغربية
1,590	1,535.12	1,486.8	1,440.3	1,395.7	1,349.3	1,304.4	1,261.0	1,221.1	1,182.9	1,145.9	1,109.7	قطاع غزة
الحسابات القومية (مليون دولار)												
6323	5,754.4	5,239.3	4,878.3	4,554.1	4,322.3	4,559.5	4,198.4	3,800.5	3,301.4	3,810.8	4,146.7	ن.م.ج **
1,609.6	1,509.9	1,415.2	1,356.3	1,303.2	1,275.4	1,387.2	1,317.0	1,227.3	1,097.2	1,303.5	1,460.1	ن.م.ج للفرد (دولار)**
6006.4	5,413.4	5,229.4	4,851.9	4,591.2	4,197.5	4,467.5	4,400.3	4,088.9	3,589.7	3,884.5	3,981.3	الإنتاج الأسري**
1431.3	1,520.7	1,159.5	995.9	892.7	870.4	833.3	1,048.9	886.4	930.3	1,003.7	1,080.3	الإنتاج الحكومي**
186.7	369.5	305.5	290.9	185.9	189.0	196.7	152.3	200.4	184.3	164.1	135.1	إنفاق المؤسسات غير هادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية**
1,057.6	1,443.2	1,137.3	1,060.5	1,122.9	1,347.2	1,265.7	1,022.3	1,063.0	841.7	992.3	1,386.7	التكوين الرأسمالي الإجمالي**
(2,151.6)	(2,686.3)	(2,289.5)	(2,047.4)	(1,970.5)	(1,668.6)	(2,009)	(2,209.8)	(2,194.3)	(1,917.3)	(1,887.8)	(2,239.4)	صافي الميزان التجاري السلعي**
2,604	3,419.5	2,881.3	2,642.4	2,508.3	2,203.8	2,466.5	2,622.1	2,561.4	2,235.5	2,225.9	2,748.3	الواردات السلعية**
452.4	733.2	591.8	595.0	537.8	535.2	457.5	412.3	367.1	318.2	338.1	508.9	الصادرات السلعية**
(207.4)	(306.1)	(302.9)	(273.5)	(268.1)	(613.2)	(194.7)	(215.6)	(243.9)	(327.3)	(346.0)	(197.3)	صافي الميزان التجاري الخدمي**
423.2	572.2	533.8	471.5	430.5	707.0	334.9	287.1	305.0	390.1	424.6	386.6	الواردات الخدمية**
215.8	266.1	230.9	198.0	162.4	93.8	140.2	71.5	61.1	62.8	78.6	189.3	الصادرات الخدمية**
الأسعار والتضخم												
3.57	3.73	3.93	3.567	4.110	4.454	4.482	4.478	4.550	4.742	4.208	4.086	متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
5.05	5.27	5.54	5.042	5.812	6.292	6.317	6.307	6.417	6.674	5.928	5.811	متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل
2.88	3.75	2.75	9.9	1.9	3.8	4.1	3.0	4.4	5.7	1.2	2.8	معدل التضخم (%)***
سوق العمل												
837	745	718	667	690	636	603	578	564	477	505	600	عدد العاملين (ألف شخص)

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1	43
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9
<b>الأوضاع الاجتماعية</b>												
نسبة الفقر (%) ****	-	27.9	-	-	25.9	24.3	24.0	31.2	-	26.2	25.7	
نسبة الفقر المدقع (%)****	-	19.5	-	-	14.2	15.3	13.7	18.8	-	13.7	14.1	
<b>المالية العامة (مليون دولار)</b>												
صافي الإيرادات المحلية****	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900	2,176
النفقات الجارية وصافي الإقراض	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	غ.م	275.1	296
فائض (عجز) الموازنة الجاري	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978
فائض (عجز) الموازنة الكلي	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(80.9)	(94)
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213
<b>القطاع المصرفي (مليون دولار)</b>												
موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182
ودائع الجمهور لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483
عدد المصارف	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18	18

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب.

\* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

\*\* البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 2000 - 2011 هي سنة 2004، وبيانات العام 2011 أولية وعرضة للتقحيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

\*\*\* حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

\*\*\*\* يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الأسرة المرجعية (5 أفراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الأسرة المرجعية

التي يقل انفاقها على الحاجات الأساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

\*\*\*\*\* يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الإرجاعات الضريبية منها.

- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.